وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علم التسيير

العنـــوان

تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية وفق نموذج CAMELS

–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبين:

- ✓ شلغوم أسامة
- ✓ بوطغان سامي نجيب

إشراف الأستاذ:

محمد سلامنة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د/ بوميمز فيصل	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	رئيسا
د/ محمد سلامنة	أستاذ محاضر –ب–	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د/ برحال عبد الوهاب	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كليـة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

العنـــوان

تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية وفق نموذج CAMELS

–دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA–

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبين:

- ✓ شلغوم أسامة
- ✓ بوطغان سامي نجيب

إشراف الأستاذ:

محمد سلامنة

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د/ بوميمز فيصل	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	رئيسا
د/ محمد سلامنة	أستاذ محاضر –ب–	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
د/ برحال عبد الوهاب	أستاذ محاضر –أ–	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعلى اله وصحبه إلى يوم الدين

الحمد لله حتى ترضى ولك الحمد بعد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل العلمي المتواضع.

نتقد بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور المحترم **سلامة محمد** على قبوله الإشراف على هذه المذكرة حيث وجهنا بنصائحه القيمة وإرشاداته الثمينة فجزاه الله عنا كل خير.

كما لا ننسى من كانوا سندا لنا وتاجا نرفع به رؤوسنا كل الشكر والتقدير للوالدين الكريمين

وأخيرا نتقدم بجزيل الشكر إلى كل من مد لنا يد العون والمساعدة في هذه المذكرة ولو بكلمة طيبة من قريب أو من بعيد.

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة من 2016 إلى 2020 وفق نموذج CAMELS، ومن اجل تحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على التقارير والقوائم المالية الخاصة بالبنك، كما استخدم المنهج الوصفي لدراسة المؤشرات المتعلقة بالنموذج بغرض تحقيق اهداف الدراسة، وفي الأخير توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان كفاية رأس المال للبنك صنفت في الدرجة 1 (قوي) مما يعني ان البنك يوفر الملاءة المالية التي اقرتها لجنة بازل و المعمول بها في الجزائر، أما بالنسبة لكل من جودة الأصول، كفاءة الإدارة والربحية فصنفت في الدرجة 2 (مرضي) وهذا يدل انها تحقق نتائج مرضية وأنها تحتاج الى العمل على نقاط ضعفها للتحسين من اداءها، اما السيولة فكانت ضعيفة فقد صنفها النموذج في الدرجة 5 (خطير جدا) وهدا بسبب السياسة الهجومية التي يتبعها البنك، أما حساسية مخاطر السوق فصنفت في الدرجة 3 (معقول) ما يستوجب رقابة تنظيمية ومتابعة مستمرة، وبناء على النتائج المذكورة فانه يمكن تطبيق نموذج التقييم الأمريكي CAMELS على البنوك التجارية الجزائرية، لان هذا النموذج يكشف بدقة عن نقاط القوة والضعف التي يتميز بيها البنك ويسهل عملية الرقابة وان الوضعية المالية للبنك مرضية.

الكلمات المفتاحية: الأداء المالي، البنوك التجارية، تقييم الأداء، نموذج CAMELS، كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة، الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

Summary

This study aimed to assess the financial performance of the Algerian National Bank from 2016 to 2020 according to the CAMELS model in order to achieve this goal, the study relied on the Bank's reports and financial statements, the descriptive curriculum for the study of model indicators was also used to achieve the study's objectives and finally, the study came up with a series of findings, the most important of which was that the bank's capital adequacy rated as Grade 1. (Strong) Which means that the Bank provides the solvency approved by the Basel Committee and applicable in Algeria, and for both asset quality, management efficiency and profitability are classified as Grade 2 (Satisfactory) This indicates that they achieve satisfactory results and that they need to work on their weaknesses to improve their performance, but the liquidity was weak, the model rated them in grade 5. (Very dangerous) Due to the Bank's offensive policy, market risk sensitivity is classified as Grade 3 (Reasonable) What requires regulatory control and continuous follow-up. Based on the said results, the American valuation model CAMELS can be applied to Algerian commercial banks, because this model accurately reveals the strengths and weaknesses of the bank and facilitates the control process and the bank's financial position is satisfactory.

Keywords: financial performance, commercial banks, performance evaluation, CAMELS model, capital adequacy, asset quality, management efficiency, profitability, liquidity, sensitivity market risk direction

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	1
I-الأدبيات النظرية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية	
تمهيد	9
I- 1- لمحة عن البنوك التجارية	10
I - 1- 1- نشأة وتعريف البنوك التجارية	10
I- 1-2- خصائص البنوك التجارية	11
I- 1-3- أهداف البنوك التجارية	12
I- 1-4-أنواع البنوك التجارية	13
I-1-5- وظائف البنوك التجارية	14
I- 2- مدخل إلى تقييم الأداء المالي	17
I-2-1- مفهوم الأداء	17
I-2-2- مفهوم الأداء المالي	18
I-2-3-مفهوم تقييم الأداء المالي	20
I-2-4- أهمية تقييم الأداء المالي	21
I-3- أهداف ومراحل تقييم الأداء المالي	22
I- 3-1- أهداف تقييم الأداء المالي	22
I-3-2-مراحل تقييم الأداء المالي	23
I- 4 - مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي	24
I- 4-1- مؤشرات تقييم الأداء المالي	24
I- 4-2- نماذج تقييم الأداء المالي	29
خلاصة	31

قائمة المحتويات

II- نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك	
تمهيد	33
II-1- مفاهيم أساسية حول نموذج CAMELS	34
II- 1-1-نشأة وتطور نموذج CAMELS	34
II- 1-2-مفهوم نموذج تقييم الأداء المالي للبنوك CAMELS	35
II- 1-3-مراحل التقييم وفق نموذج التقييم البنكي الأمريكي CAMELS	37
II- 2- مكونات، مؤشرات نموذج CAMELS وتقييمه	38
II- 2-1-مكونات نموذج CAMELS	38
II- 2-2-مؤشرات نموذج CAMELS	42
II- 2-3-مميزات وعيوب نموذج CAMELS	46
II-3- تصنيف البنوك وفق نموذج التقييم CAMELS	47
II-3-1-درجة تصنيف مكونات نموذج التقييم CAMELS	48
II-3-2-العوامل المؤثرة على درجة تصنيف مكونات نموذجCAMELS	54
II-3-3-التصنيف الكلي للبنك وفق نموذج CAMELS	57
خلاصة	59
IIIدراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA	
تمهيد	61
III-1- تقديم البنك الوطني الجزائري	62
III-1-1- نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري	62
III-1-2- وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري	62
III-1-3-الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	63
III-1-4-تعريف وكالة جيجل 671 والهيكل التنظيمي لها	67
III-2-تقييم كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة	69
III-2-1- تقييم كفاية رأس المال	69
III-2-2- تقييم جودة الأصول	70
III-2-3-تقييم كفاءة الإدارة	72
III-3- تقييم الربحية، السيولة، وحساسية مخاطر السوق	74
III-3-1-تقييم الربحية	74
III-3-2- تقييم السيولة	77

قائمة المحتويات

III-3-3- تقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق	80
III-4-التقييم الكلي للبنك	82
خلاصة	84
خاتمة	85
قائمة المراجع	89
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	مؤشرات العائد على حقوق الملكية	29
2	معيار ليكارت الخماسي	45
3	تصنيف رأس المال	48
4	تصنيف جودة الأصول	49
5	تصنيف الربحية	51
6	تصنيف سيولة البنك	52
7	التصنيف الكلي للبنك وفق نموذج CAMELS	57
8	نسبة كفاية رأس المال (نسبة الملاءة) خلال الفترة (2016-2020)	69
9	نسبة التصنيف المرجح للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2020)	70
10	تقييم كفاءة الإدارة خلال الفترة (2016-2020)	72
11	نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2016-2020)	74
12	نسبة العائد على إجمالي الأصول خلال الفترة (2016-2020)	76
13	درجة التصنيف الكلي للربحية خلال الفترة (2016-2020)	77
14	نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة (2016-2020)	78
15	نسبة القروض إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2016-2020)	79
16	درجة التصنيف الكلية للسيولة خلال الفترة (2016-2020)	80
17	تقييم حساسية البنك اتجاه مخاطر السوق خلال الفترة (2016-2020)	81
18	التقييم الكلي للبنك خلال الفترة (2016-2020)	82

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	**الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية**	15
2	**الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري**	64
3	**الهيكل التنظيمي لوكالة جيجل للبنك الوطني الجزائري -671-**	68
4	**نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة 2016-2020**	69
5	**نسبة التصنيف المرجح خلال الفترة 2016-2020**	71
6	**نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2016-2020**	75
7	**نسبة العائد على إجمالي الاصول خلال الفترة 2016-2020**	76
8	**نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة 2016-2020**	78
9	**نسبة القروض إلى إجمالي الأصول خلال الفترة 2016-2020**	79

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان
1	التقرير السنوي لسنة 2016
2	التقرير السنوي لسنة 2017
3	التقرير السنوي لسنة 2018
4	التقرير السنوي لسنة 2019
5	التقرير السنوي لسنة 2020
6	خصوم الميزانية للسنوات 2016، 2017، 2018.
7	خصوم الميزانية للسنة 2019
8	خصوم الميزانية للسنة 2020
9	دليل المقابلة
10	أصول الميزانية للسنوات 2016، 2017، 2018.
11	أصول الميزانية للسنة 2019
12	أصول الميزانية للسنة 2020

مقدمـــــة

مقدمة:

تحتل البنوك أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية حيث تمثل العمود الفقري للجهاز المصرفي في الدولة بالإضافة إلى أنها تلعب دورا حيويا في النشاط اقتصادي حيث يقتضي العمل على إيجاد قطاع مصرفي قوي يساعد على إمداد القطاعات المختلفة بالتمويل اللازم لمباشرة نشاطها وتقديم الخدمات البنكية على اختلاف أنواعها.

ويعد تشخيص الوضع المالي للبنوك في أي دولة وتقييمه بفعالية وتحديد جوانب القصور بها، من السبل الهامة للرقي بهذا القطاع وتطويره، لذا أصبح أداء النظام البنكي لأي بلد قضية استراتيجية من أجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل خاصة في وجه الأزمات المالية والاقتصادية وهذا ما جعل عملية تقييم الأداء المالي للبنك تكتسي أهمية بالغة ومكانة متميزة في الوقت الحاضر لما لها من دور كبير في تحديد كفاءة البنك والوقوف على مدى قدرته على تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط وتجسيد الاستراتيجيات وكذا التعرف على نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف التي تؤثر على الأداء المالي للبنك ومحاولة معرفة أسبابها للعمل على إصلاحها والبحث على أنسب الطرق والبدائل لتحسين الأداء مستقبلا.

ونظرا لأهمية عملية تقييم الأداء المالي للبنوك ظهرت مجموعة من النظم والنماذج مختلفة تسعى إلى تقييم البنوك وتصنيفها ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS الذي يعتبر من أهم نماذج التقييم في الوقت الحالي فهو يعتمد على ست معايير أساسية في تقييم البنك وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة والحساسية اتجاه مخاطر السوق، ولأهمية هذا النموذج أردنا تطبيقه على أحد البنوك التجارية الجزائرية.

1- الإشكالية الرئيسية

يتميز العمل البنكي بالتغير والتجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي أو على مستوى البيئة والمحيط، لذا يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك في الجزائر عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط البنك ومواجهته للتغيرات والتحديات المستمرة، كما أن البنوك الجزائرية تتحوط بعدة وسائل من أهمها تدعيم رأس المال أي ملاءة رأس المال بما يتماشى مع المخاطر التي تتعرض لها، وكون أن نموذج التقييم الأمريكي CAMELS يعتبر مؤشر سريع الإحاطة بالوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، رأينا ضرورة دراسة وتقييم البنك الوطني الجزائري لكونه من أهم البنوك الجزائرية وفي هذا الإطار تدور إشكالية الدراسة حول:

- ما هو مستوى الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري وفق نموذج CAMELS؟

التساؤلات الفرعية

ومن خلال هذه الإشكالية الرئيسية تتبادر إلى أذهاننا جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- هل يحقق البنك الوطني الجزائري نسبة الملاءة المطلوبة وفقا للقوانين الجزائرية؟
- هل يمتلك البنك الوطني الجزائري أصول ذات جودة؟
- ما مدى كفاءة الجهاز الإداري للبنك الوطني الجزائري في تسيير البنك؟
- هل يحقق البنك الوطني الجزائري أرباح مرضية؟
- هل يحتفظ البنك الوطني الجزائري بالسيولة اللازمة لمواجهة المخاطر؟
- ما مدى حساسية أصول وخصوم البنك الوطني الجزائري لمخاطر السوق؟

2- الفرضيات

انطلاق من الإشكالية ولكي نتمكن من معالجتها ومناقشتها في هذه الدراسة ثم وضع الفرضيات التالية:

- يحقق البنك الوطني الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين الجزائرية.
- للبنك الوطني الجزائري أصول ذات جودة قوية.
- لدى الجهاز الإداري للبنك الوطني الجزائر كفاءة مرضية في التسيير.
- يحقق البنك الوطني الجزائري أرباح مرضية.
- للبنك الوطني الجزائري القدرة على التحكم في السيولة.
- تمتاز أصول وخصوم البنك الوطني الجزائري بالقوة تجاه الحساسية لمخاطر السوق.

3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ابراز إمكانية تطبيق نموذج التقييم الأمريكي CAMELS على البنوك الجزائرية العمومية في تقييم الأداء المالي.
- تزايد أهمية تقييم الأداء المالي وضرورته في مجال النشاط البنكي كونه يعتبر مؤشر لما يحققه البنك.

4- أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن إبرازها فيما يلي:

- إبراز أهمية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ودوره في معرفة ما مدى تحقيق البنك للأهداف المسطرة.

- تقييم قياس الأداء المالي لبنك الوطني الجزائري بتطبيق نموذج CAMELS ومعرفة درجة تصنيفه.

- معرفة المؤشرات المكونة لنموذج CAMELS والتي يمكن اعتمادها كمعيار لتقييم الأداء المالي.

- بيان قدرة نموذج CAMELS على إعطاء تقييم شامل والكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء المالي للبنك.

5- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة

اعتمدنا خلال هذه الدراسة المنهج الوصفي لما يتطلبه طبيعة الموضوع، كما تم استخدام العديد من المراجع لبناء الدراسة تنوعت بين كتب، مجلات، مذكرات، مواقع الالكترونية، مقابلات بالإضافة إلى استخدام التقارير السنوية والقوائم المالية للسنوات قيد الدراسة لما تحمله من معلومات تساعدنا في حساب النسب وتحليلها.

6- أسباب اختيار الموضوع

أسباب موضوعية:

- كون الموضوع ضمن مجال التخصص

- أهمية الأداء المالي في البنوك وضرورة تقييمه لمعرفة وضعية البنك وما الاجراءات الواجب اتخادها.

- عدم تطبيق البنوك الجزائرية لنموذج CAMELS رغم قدرته على تقييم أداء البنوك والكشف عن نقاط القوة والضعف قبل انهيار البنوك.

أسباب ذاتية:

- الميول والرغبة في معالجة المواضيع المتعلقة بالبنوك.

- إثراء المكتبة الجامعية نظرا لقلة الأبحاث حول النموذج.

7- حدود الدراسة:

تتمثل حدود البحث فيما يلي:

-**الحدود الزمنية:** غطت الدراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2020.

-**الحدود المكانية:** تقتضي الإجابة على الإشكالية المطروحة التقيد ببعد مكاني حيث وقعت الدراسة على البنك الوطني الجزائري.

8- الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

- دراسة أجرتها " **كرومي آسية**" سنة 2022 والموسومة بعنوان " **تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية العربية خلال 2010-2019**" والتي هدفت إلى إبراز دور نموذج CAMELS في تقييم أداء البنوك التجارية ولبلوغ هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي مع إجراء دراسة على المؤسسة المصرفية العربية حيث تم تجميع البيانات الإحصائية من القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية 2019 لحساب المؤشرات الست لنموذج CAMELS، وتم تقييم ملاءة هذا البنك باستعمال نسبة كفاية رأس المال المحسوبة من طرف البنك في ضوء القوانين والتعليمات التي أصدرتها السلطة الجزائرية حسب ما أقرته لجنة بازل، كما تم تقييم جودة أصول المؤسسة المصرفية العربية بواسطة نسبية القروض المتعطرة إلى إجمالي الأصول.

وتم التوصل الى عدة نتائج منها حصول المؤسسة المصرفية على التصنيف الثاني تبعا لسياسة التقييم المركب لنموذج CAMELS مما يعني أن أداء هذا البنك مرضي وسليم نسبا مع وجود بعض القصور[1].

- دراسة أجراها كل من " **حمزة رملي**" و " **عمار قرفي**" سنة 2021 والموسومة بعنوان " **قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS**.دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM & CH حيث هدفت إلى قياس الأداء في المؤسسات المصرفية بالاعتماد على نموذج الإنذار المبكر CAMELS وذلك من خلال تطبيق هذا النموذج على بيانات البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM خلال الفترة 2014-2017 ولبلوغ هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد

[1] كرومي آسية، **تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال نموذج CAMELS، دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية العربية خلال 2010-2019**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، أفريل 2022.

على التقارير المالية والميزانية وجدول حساب النتائج لهذين البنكين وخلصت الدراسة أن هناك مستوى مرضي لأداء البنكين الدراسة وفق النموذج المستخدم كما توصلت إلى أعدم وجود فروق محسوسة في الأداء بينهما[1].

– دراسة " **شناتي سامي**" و " **أورزيق إلياس**" سنة 2020 والموسوعة بعنوان " **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية قراءة في نموذج** CAMELS" حيث هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النماذج التقليدية المستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية ومدى قدرتها على تقييم الأداء المالي لبنوك الإسلامية ولبلوغ هدف هذه الدراسة تم المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي حيث تم استخدام نموذج CAMELS كونه أحد أهم وأشهر نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع مناقشة مختلف المؤشرات المشكلة له عند تطبيقه على بنك الإسلامي حيث تم التوصل إلى أن نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية غير قادرة على تقييم الأداء المالي في البنوك الإسلامية وأن تطبيقها عليها لا يعكس الأداء المالي الحقيقي لهذا النوع من البنوك، لذا توجب البحث عن تطوير نموذج جديد لتقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية يراعي فيه خصوصيتها ونوعية مصادر أصولها واستخداماتها[2].

– دراسة " **شرين أحمد يحي**" سنة 2017 والموسومة بعنوان " **تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرفية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**"، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في جمهورية مصر العربية من خلال تطبيق نظام CAMELS وتحديد أهمية تقارير التفتيش المصرفية في توضيح الإيجابيات والسلبيات وكيفية علاجها والتعرف على كيفية الربط بين مؤشرات نظام التقييم المصرفي من الناحية النوعية والمالية معا. ولبلوغ هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي تحليلي، فأعتمد الباحث أسلوب الحصر الشامل المتمثل في البنوك التجارية العامة والخاصة التي ينطبق عليها شروط البحث، واستخدم الباحث العديد من الأساليب الإحصائية منها الانحراف المعياري والمتوسط الحسابي وتحليل التباين الأحادي التحليل الإحصائي، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المتابعة أولا بأول تكشف عن تحليل كامل للبيئة الداخلية لبنك من خلال مواطن القوة والضعف المصرفية مما يساعد في زيادة الكفاءة المصرفية في إدارة الأصول والخصوم، عدم التوازن بين الربحية والسيولة والتي من شانها أن يتضح عدم وجود كفاءات قادرة على استغلال ماهرات للوصول إلى أفضل توظيف لقدرات البنك[3].

---

[1] حمزة رملي، عمار قرفي، **قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي CAMELS دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني abc والبنك الأمريكي JPM&CH**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 8، العدد 1، جوان 2021.

[2] شناتي سامي، أورزيق إلياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، أفريل 2020.

[3] شريف أحمد يحي، **تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 2، 2017.

الدراسات الأجنبية:

-دراسة باللغة الفرنسية :

- دراسة أجراها **« thiery chauveau »** Gunther **capelle Blanchard»** et «سنة 2002 والمرسومة بعنوان:

« l' **efficacite teshnique peut-elle contruibuer a l' evaluation du risque d'insolvablite ? le cas des bauques connerciales europeennes ».**

تهدف هذه الدراسة إلى تحسين المؤشرات الرئيسية لنموذج CAMELS، وتحديد المصارف التي تواجه الصعوبات في تقدير الإعسار المحاسبية وللوصول غلى هدف هذه الدراسة تم إتباع المنهج الإحصائي حيث تم استخدام النمذجة العشوائية لبنود الميزانية.

لتقدير مخاطر الإعسار المحاسبية، حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة أن المؤشر الرئيسي للإفلاس يستند إلى ستة معايير تشير في الواقع إلى كل من متغيرات CAMELS وبالتالي اختيار نموذج CAMELS كنموذج مرجعي يتوقف على الأنظمة الأوروبية[1].

- دراسة باللغة الإنجليزية:

- دراسة «**fangyuanguan et al**» سنة 2019 الموسومة بعنوان:

« evaluation of the competitiveness of china's comeracial banks based on the G-CAMELS evaluation system »

والتي هدفت إلى تقييم قدرة المصارف التجارية على المنافسة بالإضافة معرفة أداء البنوك وتوجهها نحو تمويل الاستثمارات الصديقة للبيئة مقارنة بمثيلاتها ولبلوغ هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على مؤشرات نموذج CAMELS الست مع إضافة مؤشر سابع والمعبر عنه بـ Green ratio من أجل تحليل المعطيات الواردة في التقارير المسؤولية الاجتماعية لكل بنك مدرج في قاعدة البيانات Wind للفترة الممتدة من 2013إلى 2017.

حيث تم التوصل إلى أن قيم المؤشر الأخضر في المرتبة الثانية بعد الربحية وأن أغلبية البنوك الصينية تتوجه نحو السياسة المالية الخضراء وتعزيز التنمية المستدامة للصناعة المصرفية ككل[2].

-دراسة باللغة الانجليزية:

- دراسة **inenetuhyginusiheanyi** and **Iwo sotonye** سنة 2017 والموسومة بعنوان:

« assessing the performance of Nigeria s bank through camlwodel »

حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء بنوك نيجيريا باستخدام نموذج CAMELS بالإضافة إلى تحديد أثر كل من مكونات CAMELS على ربحية البنوك حيث تم إتباع المنهج التجريبي بالاعتماد على بيانات 19 سنة تم جمعها وتحليلها من خلال الحد الأدنى العادي حيث تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن كافية

[1]Gunther Capelle-Blanchard et Thierry Chauveau, **l' efficacite teshnique peut-elle contruibuer a l' evaluation du risque d'insolvablite ? le cas des bauques connerciales europeennes, Revue française d'économie**, volume 19, n°1, 2004.

[2]fangyuan guan et al **evaluation of the comupetitiveness of china's coumercial banks based on the g-CAMELS evaluation system** , article in school of mangement, university of mining & technology, kuzou, china, 2019.

رأس المال وكفاءة الإدارة و الربحية والسيولة ليس لها تأثير كبير على ربحية البنوك النيجيرية أما جودة الأصول فلها تأثير سلبي على ربحيتها[1].

9- هيكل الدراسة

من أجل تحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول مسبوقة بمقدمة ومتبوعة بخاتمة، ويمكن جمع محتواها فيما يلي:

- **الفصل الأول:** وهو بعنوان «أدبيات نظرية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية» حيث قسم إلى أربعة مباحث أساسية، حي ركز المبحث الأول على لمحة عن البنوك التجارية من خلال عرض مفهوم البنوك بالإضافة إلى أهداف وأنواعها والوظائف التي تقوم بها.

أما المبحث الثاني فتطرق إلى مفهوم الأداء المالي وتقييم الأداء في حين المبحث الثالث فشمل أهداف ومراحل تقييم الأداء المالي وبالنسبة للمبحث الرابع فخصص لعرض مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي.

- **الفصل الثاني:** وعنوانه «نموذج CAMELS لتقيم الأداء المالي للبنوك» وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا إلى مفاهيم أساسية حول نموذج CAMELS، أما المبحث الثاني فخصص إلى مكونات ومؤشرات نموذج CAMELS في حين المبحث الثالث فتم من خلاله عرض تصنيفات البنوك وفق النموذج CAMELS.

- **الفصل الثالث:** حيث تم عنونة: «دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA»، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مباحث المبحث الأول خصص لعرض وتقديم البنك الوطني الجزائري أما المبحث الثاني فخصص إلى تقييم كفاية رأس المال جودة الأصول وكفاءة الإدارة، في حين الفصل الثالث فتم خلاله تقييم الربحية، السيولة وحساسية مخاطر السوق أما الفصل الرابع فتم خلاله إعطاء تقييم كلي للبنك الوطني الجزائري.

[1]inenetu hyginus iheanyi and iwo sotonye, **assessing the performance of nigeria s bauk through caml wodel, journal of accounting and financial management**, vol3, no1, 2017.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تمهيد

المبحث الأول: لمحة عن البنوك التجارية

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي

المبحث الثالث: أهداف ومراحل تقييم الأداء المالي

المبحث الرابع: مؤشرات تقييم الأداء المالي ونماذجه.

خلاصة

I- الأدبيات النظرية لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تمهيد

يعد الأداء المالي أحد المقومات المهمة في جميع الهياكل الاقتصادية سواء كانت مؤسسات أو بنوك، كما تعتبر أداة لتدارك الثغرات التي قد تحدث في البنوك وإظهار الأخطاء والانحرافات المالية التي من المحتمل أن يتعرض لها وبالتالي إنذار البنك لمعالجة وتصحيح هذه الأخطاء والانحرافات، يضاف إلى ذلك انه يعد أداة لتحفيز الإدارة والعاملين لبدل مزيد من الجهد، بهدف خلق قيمة مضافة جديدة وتحقيق نتائج أفضل من سابقتها، لذا تلجأ البنوك لتقييمه.

ولهذا فقد حظيت عملية تقييم الأداء المالي باهتمام الكثير من المفكرين والباحثين في مختلف الاتجاهات الفكرية، من أجل تحسين الأداء المالي من جهة ومن أجل تطوير أدوات للقياس تتناسب مع واقع بيئة الأعمال في الوقت الراهن من جهة أخرى.

وعلى ضوء ما سبق تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث خصص المبحث الأول للمحة عن البنوك التجارية، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا فيه لمدخل إلى تقييم الأداء المالي، في حين أن المبحث الثالث خصص من أجل أهداف ومراحل تقييم الأداء المالي، أما المبحث الرابع والأخير قمنا من خلاله إلى ذكر مؤشرات تقييم الأداء المالي ونماذجه.

I- 1- لمحة عن البنوك التجارية

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات المالية المكونة للنظام المالي، حيث تعتبر المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد ويرجع ذلك لأهمية الخدمات التي تقدمها، والتي تمثل أهم الوسائل لإتمام الأنشطة الاقتصادية في أي دولة بغض النظر عن نظامها الاقتصادي، حيث أنها لم تعد ذلك الوسيط الذي يقوم بنقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز بل تعدى ذلك إلى تقديم أحدث الخدمات تماشيا مع التطورات الحادثة في تكنولوجيا المعلومات.

I- 1- 1- نشأة وتعريف البنوك التجارية

رغم الأهمية التي اكتسبتها البنوك التجارية في العصر الحديث لدورها الفعال في مختلف القطاعات الاقتصادية، وعدم إمكانية الاستغناء عن وظائفها إلا أنها ليست وليدة العصر الحديث وظهورها يعود إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، وسنستعرض من خلال هذا المطلب نشأة البنوك التجارية وتعريفها.

I- 1-1-1- نشأة البنوك التجارية

نشأت البنوك التجارية كمحصلة لظروف ومتطلبات اقتضتها التطورات الاقتصادية على مر السنين، حيث يعود الأصل التاريخي لظهورها إلى عملية حفظ النقود التي كان يقوم بها بعض الصاغة كعمل إضافي وفرعي بجانب أعمالهم الرئيسية في صنع المجوهرات والتجارة فيها[1].

ولعل الصيارفة في أوروبا وإيطاليا بالذات هم أول من طرق هذا الباب فلقد كان التجار ورجال الأعمال يودعون أموالهم لدى هؤلاء الصيارفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يحررها الصيارفة لحفظ حقوق أصحاب الودائع، وهكذا أنشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للبنوك (إيداع الأموال)،حيث أن المودع يحصل على ذهبه فور دفعه للإيصال لدى الصائغ،[2] ومع مرور الزمن تفطن الصاغة إلى أن الناس أصبحوا يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل مع بقاء الذهب مكدسا في الخزائن، فصار الصاغة يقرضون ما لديهم من ذهب مقابل فائدة، وهكذا ظهرت الوظيفة الكلاسيكية الثانية للبنوك وهي الإقراض،[3] أما خلق النقود أو إصدارها فقد نشأت عندما أصبح الصاغة يقدمون القرض في شكل إيصال بدلا من الذهب الحقيقي للمقترض بعدما أصبح الناس يثقون بهذه الإيصالات لأنها قابلة للاستبدال بالذهب في أي وقت.[4]

---

[1] عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحماد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 148.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، **اتجاهات معاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، 2006، ص 11.

[3] عبد الوهاب يوسف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 148.

[4] زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

I- 1-1-2- تعريف البنوك التجارية :

تعتبر البنوك التجارية المحرك الأساسي لمختلف فعاليات الاقتصاد سواء كان ناميا أو متقدما، إذ تتميز عن باقي المؤسسات المصرفية الأخرى بعدة مميزات وخصائص وقد تم تعريف البنوك التجارية من وجهات عدة ونستعرض منها ما يلي:

البنك التجاري هو المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية ديون الأفراد والمؤسسات ومثال ذلك التعامل بالشيك[1].

البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين والمقترضين فأهم ما يميز البنك التجاري عن المؤسسات المالية هو تقديمه لنوعين من الخدمات وهما: قبول الودائع، وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال والأفراد وغيرهم[2].

البنك التجاري هو مؤسسة مالية لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والبنكية الأخرى على التأثير في عرض النقود، أو كمية وسائل الدفع من خلال إمكانيتها في خلق الائتمان البنكي[3].

البنك التجاري « هو مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها»[4].

ومن خلال التعاريف السابقة، نجد أن البنوك التجارية هي مؤسسات تمارس عمليات الائتمان من خلال تلقي الودائع من المقرضين مع التعهد بتسديدها عند الطلب أو لأجل، ثم منحها للعملاء على شكل قروض إعادة استثمارها بمعنى أن البنوك التجارية تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال ثم يعاد إقراضها إلى الأفراد أو المؤسسات التي ترغب في الاستفادة، وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها[5].

I- 1-2- خصائص البنوك التجارية :

تتسم البنوك التجارية بالعديد من الخصائص والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:[6]

- تعد البنوك التجارية من المؤسسات المالية الأساسية ضمن الهيكل المصرفي لأي بلد بعد البنك المركزي.

---

[1] زيد سليم رمضان، **إدارة العمليات البنكية**، دار وائل للنشر، الأردن، ط السادسة، 1997، ص12.

[2] خالد أمين عبد الله، **العمليات البنكية- الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل النشر، عمان، الأردن، ط 1998،1، ص16.

[3] زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2000، ص11.

[4] حسين جميل البديري، **البنوك- مدخل محاسبي وإداري**، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص16.

[5] عزيزة بن سمية، **الائتمان في البنوك التجارية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2007، ص18.

[6] رميسة كلاش، **المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي، دراسة حالة ميدانية، لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004، 2018)**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2022، ص8.

- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات.

- تنفرد البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى، بمهمة تتلقى الودائع بمختلف أنواعها، مما يخلق للمدخرين فرصا متنوعة لاستثمار مدخراتهم.

- البنك التجاري مؤسسة مالية ربحية تهدف إلى تحقيق أقصى الأرباح من خلال المتاجرة في النقود.

- قيام البنوك التجارية بتجول الودائع بمختلف صورها، وتشكل الودائع الجارية المصدر الأكبر من مصادر أموالها، كما أنها تمنح أنواع مختلفة من القروض.

- قيام البنوك التجارية بعملية اشتقاق الودائع لتوليد ودائع جديدة لم تكون موجودة أصلا وزيادة الحجم المعروض من النقود.

I- 1-3 : أهداف البنوك التجارية

إن للبنوك التجارية ثلاث أهداف أساسية تسعى دوما إلى تحقيقها تقوم باستعراضها فيما يلي:

- **الربحية:** إن الهدف الرئيسي للبنك التجاري هو تحقيق عائد ملائم لملاكه وليتحقق هذا الهدف عليه أن يوظف الأموال التي يحصل عليها من المصادر المختلفة وأن يقلل نفقاته ما أمكن، فالإيرادات الإجمالية للبنك تتكون من ناتج عمليات الإقراض والاستثمار بالإضافة إلى الأرباح الرأسمالية التي قد يحققها البنك أما النفقات فتتمثل في النفقات الإدارية والتشغيلية ونفقات ثابتة.

تتمثل بالفوائد التي يدفعها المصرف على الودائع ويفرض الوضع السابق على البنوك التجارية تحقيق أقصى ربحية من خلال زيادة الإيرادات فأي انخفاض بسيط في الإيرادات كفيل بإحداث تخفيض أكبر في الأرباح وهذا ما لا يخدم هدف الملاك وهو زيادة الثروة[1].

- **السيولة:** وتعني قدرة البنك قدرة البنك على مواجهة التزاماته والتي تشمل وبصورة أساسية تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع وتلبية طلبات الائتمان لتلبية احتياجات المجتمع والسيولة التامة تساعده البنك على تجنب الخسائر التي قد تحدث نتيجة اضطرار البنك إلى تصفية بعض الأموال غير السائلة، وبذلك يمكن القول بأن السيولة التامة تمثل عنصر والأمان بالنسبة إلى البنك[2].

وهذا ما يحتم على البنك أن يحتفظ بجزء من أمواله بدرجة من السيولة الكافية لمواجهة السحوبات العادية والفجائية لعملاء البنك.

- **الأمان:** يتمثل هذا الهدف في تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين على أساسا رأس المال الذي يملكه البنك والذي يحاول من خلاله أن يحقق لمودعين الحماية المنشودة. حيث أن البنوك التجارية لا تستطيع

[1] أكرم حداد، مشهور مذلول، **النقود والمصارف، مدخل تحليلي ونظري**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 2، 2008، ص ص 147-148.

[2] حسين جميل البديري، مرجع سبق ذكره، ص39.

استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فأي خسائر من هذا النوع تؤدي إلى اتهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك وهذا ما يحتم على البنك تجنب المشروعات التي فيها درجة مخاطرة عالية من أجل توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين[1].

ومما سبق نلاحظ أن هنالك تضارب بين الأهداف الثلاثة فمن اجل تحقيق هدف السيولة يستوجب على البنك أن يوفر جزء كبير الأموال دون استثمارها وهذا ما سوف يفقد أرباحا كان من الممكن تحصيلها لو قام بتوظيف تلك الأموال وهذا ما يؤثر على تحقيق هدف الربحية التي تعتبر الهدف الأسمى لملاك البنوك التجارية في حين عند توظيف كل الأموال (السيولة) الموجودة في خزائن البنك وتوجيهها نحو الاستثمارات التي تحقق عوائد مرتفعة وبالتالي تكون هنا أما الاقتراب من تحقيق هدف الربحية، لكن في وجود درجة المخاطرة التي تتسم بها هذه الاستثمارات مما قد ينجم عنها خسائر رأسمالية للبنوك وهو ما يدمر الأمان الذي يسعى إليه المودعين[2].

I- 1-4- أنواع البنوك التجارية :

تنقسم البنوك التجارية إلى خمسة أنواع نذكرها فيما يلي:[3]

- **بنوك ذات الفروع:** وتأخذ غالبا شكل شركات مساهمة ولها فروع في كافة الأنحاء الهامة من البلاد، وتتبع اللامركزية في إدارتها حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي غلا بما يتعلق بالمسائل الهامة التي ينص عليها في نظام المصرف وخاصة ما يتعلق بالسياسات والمسائل المركزية الهامة، وتعمل وفق قوانين الدولة وتتميز سياسة الإقراض فيها بمنح قروضا قصيرة الأجل تستخدم في تمويل رأس المال العامل لسرعة استرداده.

- **بنوك السلاسل:** نشأت بنوك السلاسل مع نمو حجم البنوك التجارية وتضخم أعمالها، وهذه البنوك تستمد نشاطاتها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن بشرف عليها مركز رئيسي يتولى رسم السياسات العامة لها وينسق الأعمال بينها، ويقتصر وجود مثل هذا النوع من المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **بنوك المجموعة (المقايضة):** وهي أشبه بالشركات المقايضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا.

---

[1] طارق طه، إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 153.

[2] أسعد حميد العالي، إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر، مكتبة الذاكرة للطباعة دار النشر، عمان، الأردن، 2013، ص ص 44-45.

[3] علا نعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية، ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص ص 11-12.

- **البنوك الفردية:** هي بنوك صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عليها في الغالب على منطقة صغيرة، وعادة تستثمر مواردها في أصول بالغة السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة والتي لها قدرة التحول إلى نقد في وقت قصير وبدون خسائر.

- **البنوك المحلية:** وهي بنوك تقتصر أنشطتها في منطقة جغرافية كالمحافظة أو حتى مدينة، وإن مثل هذه البنوك تخضع للرقابة من قبل السلطة المحلية وقد يحضر على البنوك المحلية تجاوز منطقتها.

I- 1-5- وظائف البنوك التجارية :

ويمكن تقسيم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية إلى نوعين: فالنوع الأول يعد وظائف تقليدية أما نوع الثاني فبعد وظائف مستمدة حيث يمكن توضيحها حسب الشكل الثاني:

الشكل رقم1: الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية

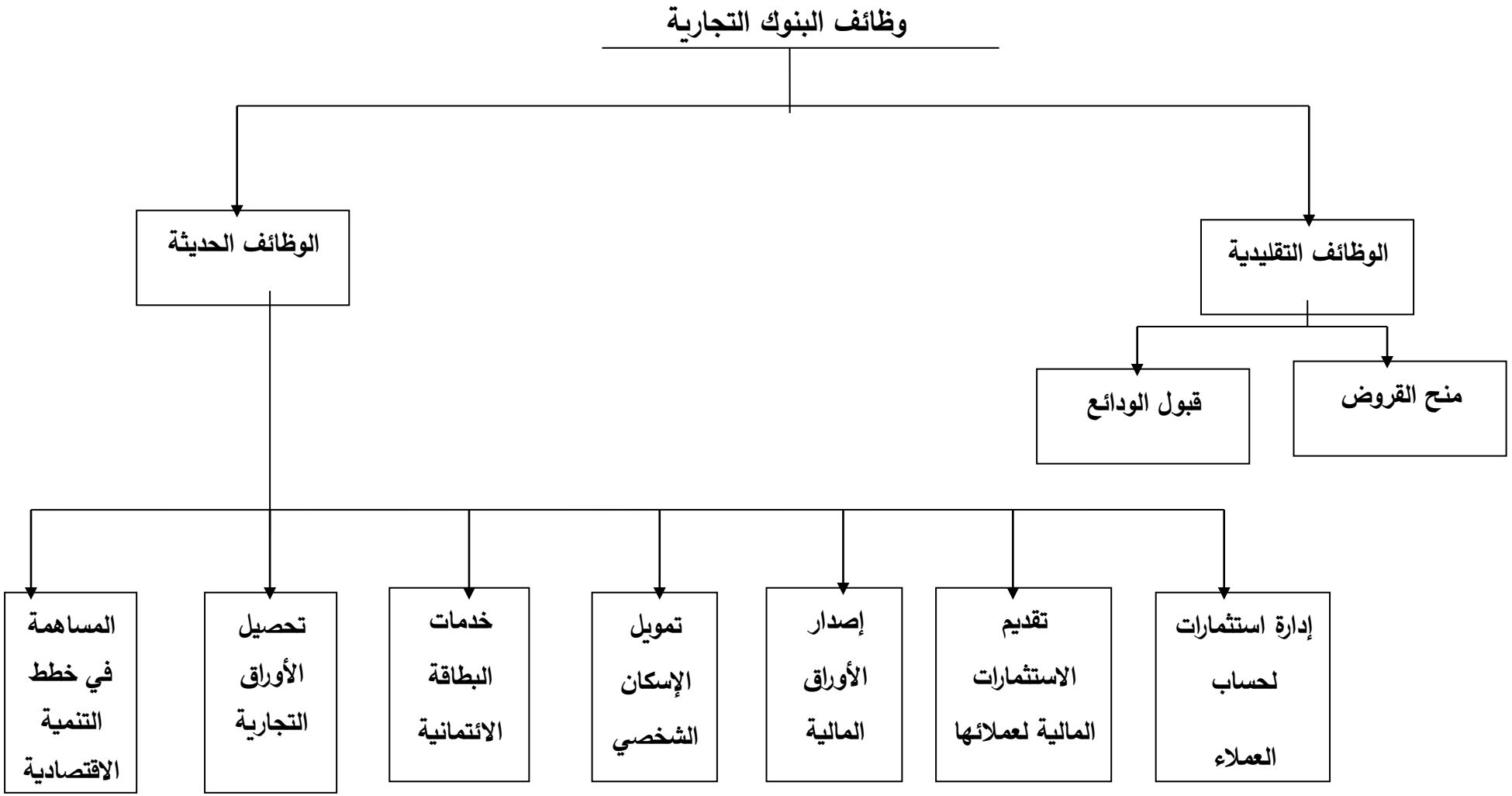

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على علا نعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية، ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص ص 82-83، وأكرم حداد، مشهور مذلول، **النقود والمصارف**، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص ص 145-146.

ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن البنوك التجارية تقوم من الوظائف منها وظائف تقليدية أو كلاسيكية والتي ظهرت منذ نشأة البنوك التجارية.

I- 1-5-1- الوظائف التقليدية: وقد سميت بالتقليدية بسبب تزامن هذا الوظائف مع التطور التاريخي لعمل المصارف وهي:[1]

- **منح القروض:** تعد هذه الوظيفة الاستثمار الأول والرئيسي التجارية حيث كانت تمنع القروض المختلفة إلى جمهور المتعاملين معها رغم تفضيلها تاريخيا لمنح القروض قصيرة الأجل.

- **قبول الودائع على اختلاف أنواعها:** تشكل الودائع الحجم الأكبر من مصادر الأموال المتاحة للمصارف التجارية أو تقريبا 75% من هذه المصادر ورغم تنوع أشكال الودائع الزمنية تشكلان الجزء الرئيسي من هذه الودائع.

I- 1-5-2- الوظائف الحديثة: سميت هذه الوظائف بالحديثة بسبب السبق التاريخي لظهور الوظائف التقليدية أو كذلك بسبب اختلاف هذه الوظائف وتغيرها مع التطورات الاقتصادية وباختلاف المجتمعات التي نشأت بها وباختلاف البيئة التشريعية التي تساعد على ظهورها أو إلغائها[2]. حيث أن هذه الوظائف فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على الائتمان وأبرز هذه الوظائف هي:[3]

- إدارة الاستثمارات لحساب العملاء.
- تقديم الاستثمارات المالية لعملائها.
- إصدار الأوراق المالية.
- تمويل الإسكان الشخصي.
- خدمات البطاقة الائتمانية.
- تحصيل الأوراق التجارية.
- المساهمة في خطط التنمية الاقتصادية.

[1] أكرم حداد، مشهور مذلول، مرجع سبق ذكره، ص ص 145-146.

[2] المرجع نفسه، ص 146.

[3] علا نعيم عبد القادر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص82-83.

I- 2- مدخل إلى تقييم الأداء المالي :

يعد الأداء مفهوما جوهريا بالنسبة للمؤسسات عموما و البنوك خاصة فهو تقنية أصبحت البنوك تعتمدها من أجل معرفة وضعيتها بغرض تحسين الأداء، كما يجب التركيز على أحد المقومات للعملية الرقابية هو تقييم الأداء إذ أنها تستند على مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير المحددة مسبقا، وبما أن العنصر المالي مهم للحفاظ على قوتها فالأداء المالي يسهم في تقديم المعلومات المفيدة، في مجال التخطيط و الرقابة و اتخاذ القرارات المناسبة، وعلى ضوء هذا الكلام سنتطرق في هذا المبحث للمفاهيم المتعلقة بكل من : الأداء، الأداء المالي

I- 2-1- مفهوم الأداء :

تعددت مفاهيم أداء حيث أن كل باحث يعرفه على حساب مجال الدراسة التي هو فيه فمثلا يختلف تعريف الأداء من جانب العلوم الإنسانية والاجتماعية عن جانب العلوم الاقتصادية.

ونظرا إلى تخصصنا سنتطرق إلى تعريف الأداء من الجانب الاقتصادي حيث يمكن تعريف الأداء بأنه «مركز ذو مسؤولية ما يعني الفعالية والإنتاجية التي يبلغ بهما هذا المركز الأهداف التي قبلها، أي أن الفعالية تحدد في أي مستوى تتحقق الأهداف، الإنتاجية تقارن النتائج المتحصل عليها بالوسائل المستخدمة في ذلك».

حسب هذا التعريف يتبين أن الأداء يتمثل في عنصرين هما الفعالية والإنتاجية حيث أن الفعالية تعني درجة بلوغ الهدف أي هناك عنصرين للمقارنة، أهداف مسطرة يراد بلوغها وأهداف منجزة، الإنتاجية المتمثلة في العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والوسائل المستخدمة لبلوغها[1].

ويعرف أيضا على أنه " علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة" هذا التعريف يحاول ربط نتائج المؤسسة بالموارد المستخدمة في تحقيقها، ومن جهة أخرى القيمة المضافة والتي تعكس الفعالية من خلال تحقيق النتائج المتوقعة[2].

ومما سبق ذكره يمكن اقتراح التعريف التالي: " أداء المؤسسة بتمثل في قدرتها على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفها فالأداء إذن هو الكفاءة والفعالية معا"[3].

---

[1] عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعة القوابل بسكرة، 2000، 2002**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004، ص 14.

[2] نفس المرجع، ص 14.

[3] قاسي ياسين، بوخدوني جازية، **الأساليب الإبداعية للمعايير العلمية، لمراقبة الأداء المالي للبنوك دراسة حالة الوطني الجزائري (المديرية الجهوية رقم189 البليدة)**، الندوة الوطنية 1 حول مراقبة التسيير، كآلية لحركة المؤسسات وتفعيل الإبداع، تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قالمة، 25 أفريل2017، ص4.

I- 2-2- مفهوم الأداء المالي :

يعتبر الأداء المالي أحد أنواع الأداء حيث تعددت المفاهيم المقدمة له واختلفت باختلاف أوجه النظر بين الباحثين، حيث سنتطرق خلال هذا المطلب إلى مختلف التعاريف المتعلقة بالأداء المالي الأداء المالي في البنوك بالإضافة إلى خصائص الأداء المالي.

I- 2-2-1- تعريف الأداء المالي :

يعتر الأداء المالي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة وذلك من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها المالية بكفاءة وفعالية[1].

يعرف أيضا على أنه " مدى قدرة المؤسسات على الاستغلال الأمثل لمواردها ومصادرها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير الأجل من أجل خلق الثروة"[2].

ويعرف أيضا على أنه مدى مساهمة الأنشطة في المؤسسة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.[3]

كما عرف على أنه مدى بلوغ الأهداف المالية (تعظيم العوائد وتخفيض التكاليف)، بالاستخدام الأمثل للموارد المالية وباعتباره نظاما شاملا ومتكاملا وديناميكيا.[4]

ويقصد أيضا بالأداء المالي مدى قدر الشركة على تحقيق أفضل النتائج المالية من جراء استخدامه للأموال المتاحة لديها وتقاس هذه القدرة من خلال تحليل القوائم المالية المتمثلة في قائمة الدخل، قائمة المركز المالي لأن هذه القوائم تعكس حصيلة الأداء المالي والفني والإدارة خلال فترة زمنية معينة.[5]

يمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي على أداء المؤسسات حيث انه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها المؤسسة ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد المؤسسة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافها.[6]

---

[1] شمان أيوب، بن ندير نصر الدين، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة للشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE**، مداخلة لمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات، البليدة، 2017، ص 5.

[2] محصول نعمان، سراج موصو، تقييم **الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك المؤسسة العربية خلال الفترة، 2013-2012**، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019، ص 123.

[3] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 45.

[4] طرشي محمد، يخلف صفية، **أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات**، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، 2019، ص 9.

[5] فيصل محمود شواورة، **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، الأسس النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 233.

[6] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

ومما سبق يمكن تعريف الأداء المالي بأنه تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من أجل الوقوف على قدرتها على خلق القيمة من خلال استعمالها الأمثل للموارد المتاحة، ومقارنة الأهداف المحققة بالأهداف المرسومة لاكتشاف الأخطاء والانحرافات والعمل على تصحيحها.[1]

أما في البنوك فقد عرف الأداء المالي على أنه الصورة الحقيقية للمركز المالي للبنك المتمثل في فقرات الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلا عن ميزانية التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية على أعمال البنك لفترة زمنية معينة.[2]

وعرف أيضا أنه الوضعية المالية المتاحة بكفاءة وفعالية من خلال وضع الأهداف المالية، والتي يمكن بلوغها من خلال تحديد مجموعة من المقاييس والمؤشرات.[3]

ومما سبق ذكره فإن الأداء المالي للبنوك يتمثل في توضيح وانعكاس الصورة الحقيقية للوضع المالي للبنك، وذلك باستخدام طرق وأساليب علمية ومحاسبية تتجلى في عرض القوائم المالية والمحاسبية التي يصدرها البنك للإفصاح على الوضع المالي للبنك وإيضاح الخطط والأهداف المستقبلية التي يسعى إليها البنك مع مراعاة السياسة النقدية المتبعة.

I- 2-2-2- خصائص الأداء المالي :

يتسم الأداء المالي بالخصائص التالية:[4]

- الأداء المالي أداة تعطي صورة واضحة عن الوضعية المالية القائمة في المؤسسة الاقتصادية.

- الأداء المالي يحفز الإدارة لبذل المزيد من الجهد لتحقيق أداء مستقبلي أفضل من سابقه.

- الأداء المالي آلية أساسية وفعالة لتحقيق أهداف المؤسسة وجذب المستثمرين للتوجه نحو الاستثمار فيها.

- الأداء المالي أداة لتدارك الانحرافات والمشاكل التي تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف.

---

[1] محصول نعمان، موصو سراح، مرجع سبق ذكره، ص 123.

[2] التجاني إلهام، شعوبي محمد فوزي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائر للفترة 2011/2005**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، مجلد 9، عدد1، جوان 2015، ص 30.

[3] عباس كاظم الدعمي، **مروح الطاهر هذال المرسومي**، تأثير مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 5، عدد 20، 2014، ص 856.

[4] صافية بومصباح، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دارسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس (ATM)**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، مجلد 8، عدد 2، ديسمبر 2021، ص 221.

I- 2-2-3- أهمية الأداء المالي :

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفره الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.[1]

كما تكمن أهمية الأداء المالي فيما يلي:[2]

- المساعدة في متابعة ومعرفة الظروف الاقتصادية سواء كانت مزدهرة أم هناك ركود اقتصادي فضلا عن الأمور المالية المحيطة بالمؤسسة واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.
- المساعدة في متابعة ومعرفة النتائج المالية ونشاط المؤسسة وطبيعة تلك النتائج سواء كانت إيجابية أو سلبية.
- تعتمد الرؤية المستقبلية للمؤسسة على العوائد المتوقع تحقيقها لأدائها المستقبلي.
- تقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ونشاط ومديونية والتوزيعات على سعر السهم.
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية وفهم التفاعل بين البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسات.
- يساعد على معرفة درجة النمو التي تحققها المؤسسة باتجاه إنجاز أهدافها سواء كانت قصيرة أو بعيدة المدى.

I- 2-3- مفهوم تقييم الأداء المالي :

يعتبر تقييم الأداء المالي موضوع ذو أهمية كبيرة لدى الباحثين والأكاديميين في مجال الإدارة المالية لأنه يعكس بالضرورة النتائج المنتظرة تحقيقها من قبل المؤسسة من وراء كل نشاط تقوم به مما يضمن له البقاء والاستمرارية في اقتصاديات الأعمال.

وعليه يعرف تقييم الأداء المالي على أنه " القيام بقياس وفحص وتحليل النتائج المحققة باستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محددة، مما يتيح ويساعد في الحكم على الفاعلية والكفاءة"[3].

ويعرف أيضا على أنه " قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر وبالتالي تحديد قوة مركزها المالي"[4]، وعلى ضوء ذلك يمكن التنبؤ بالفشل المالي.

---

[1] محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] المرجع نفسه، ص 47.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط 1، 2011، ص 355.

[4] محصول نعمان، موصو سراح، مرجع سبق ذكره، ص 123.

كما يعرف كذلك بأنه " تقديم حكما ذو قيمة عن إدارة الموارد الطبيعية والمادية المتاحة وبالطبقة التي تشبع رغبات أطرافها المختلفة، ويعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياسا للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سلفا[1].

ومما سبق يمكن القول أن تقييم الأداء المالي هو عملية يتم من خلالها معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف الموضوعة كما هو مخطط لها، وبالتالي معرفة مدى قدرة المؤسسة على استغلال ما لديها من موارد في أفضل صورة وتحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات.[2]

أما على مستوى البنوك فقد عرف تقييم الأداء المالي على أنه " الحكم عن سلامة المركز المالي للبنك وتحديد مدى كفاءة البنك وفاعليته في تحقيق ذلك ومقارنته مع غيره من البنوك وعبر مختلف فترات النشاط "[3].

ويعرف أيضا على انه عبارة عن عملية يتم من خلالها التأكد من أن الموارد المالية الموجودة لدى البنك قد تم استخدامها بكل كفاءة وفعالية[4].

ومن خلال التعاريف السالفة الذكر يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي تعتبر كأداة رئيسية ولازمة لقياس مدى كفاءة البنوك في استغلال الموارد المتاحة لديها من جهة والإجراء الرقابي من جهة أخرى وذلك عن طريق تصحيح وتعديل الاستراتيجية والخطة الموضوع والاستخدام الرشيد لتلك الموارد مما يساهم في بقاءها في بيئة تنافسية[5].

I- 2-4- أهمية تقييم الأداء المالي :

تتجلى أهمية الأداء المالي في عرض وتوضيح الصورة الحقيقية للبنك، وبتالي بات التقييم الأداء المالي أهمية تتضح فيما يلي:

---

[1] بدوي الشريف، **قياس وتقييم وتطوير الأداء المالي والمحاسبي**، متاح على الرابط: https://ae.linkdin.cim/pulse، يوم 2023/5/4، على الساعة:09:37.

[2] صافية بومصباح، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[3] أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية، دراسة تحليلية للبنك الأمريكي Ameriservfinancilal INC، للفترة الممتدة بين 2019/2010**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد 4، عدد 2، ديسمبر، 2020، ص 236.

[4] رميسة كلاش، مرجع سبق ذكره، ص 94.

[5] بوكفة حمزة، بن خالد جميلة، **تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام نظام التقييم البنكي CAMELS ودوره في التحكم في المخاطر، دراسة حالة بنك BNA**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 7، عدد 2، سبتمبر، 2022، ص 191.

- توفير الموارد التمويلية وتأدية مختلف الخدمات البنكية لكافة قطاعات الاقتصاد القومي لدفع عملية التنمية الاقتصادية[1].
- يساعد في اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها لاتخاذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها.
- يساعد في التحقيق من سلامة المركز للبنك وبيان مدى تناسق توزيع الأموال المتاحة على أوجه الاستثمارات المختلفة ومدى كفاءة استغلالها لتلك الأموال[2].
- تقديم معلومات صحيحة واضحة من خلال التقرير الصادر بع عملية التقييم.
- توطيد العلاقة مع مختلف الأعوان الاقتصاديين، وذلك بعد تحسين الصورة والوضعية المالية للبنك.
- ترشيد الموارد البشرية للبنوك في المستقبل، من أجل إبراز العناصر الفعالة والمنتجة وتخصيصها وطرد العناصر غير الفعالة واستبدالها.
- تحسين وتقوية المكانة في القطاع البنكي وفي المحيط الدولي.

- متابعة تنفيذ أهداف البنك، من خلال توضيح البنك لقدراته المالية على تحقيق الأهداف الموضحة مسبقا.

- تحديد الجهات المسؤولة عن وقوع البنك في الانحرافات التي عرقلت تحقيق الأهداف مع البحث عن حلول وسائل فعالة لمعالجة الانحرافات، التي عرقلت تحقيق الأهداف، مع البحث عن حلول وسائل فعالة لمعالجة الانحرافات، مع إمكانية إيجاد عدة بدائل[3].

- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء، فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية، وإنجازها لأهدافها المرسومة كما هو مطلوب، حيث تقدم تقارير الأداء المالي أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية، الاقتصادية والمالية[4].

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص355.

[2] علي منصور محمد بن سفاع، **تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS، دراسة تحليلية الأداء البنك الأهلي اليمني**، مجلة العلوم الإداري والاقتصادية، جامعة عدن، العدد الثاني 2008، ص08.

[3] جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنصات kanghag 2005- 2008**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، 2009، ص 73-77.

[4] رميسة كلاش، مرجع سبق ذكره، ص93.

I- 3- أهداف ومراحل تقييم الأداء المالي :

عملية تقييم الأداء المالي، هي عملية تتم في عدة مراحل وبتالي تتضمن مجموعة من الأهداف نذكرها:

I- 3-1- أهداف تقييم الأداء المالي :

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء المالي في البنوك إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، والحكم على مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المخطط لها[1]. إلا أن هناك بعض الأخرى لتقييم الأداء البنكي، يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- التعرف على مواطن القوة لتعزيزها وجوانب الضعف بغرض تشخيص أسبابها وإيجاد الحلول اللازمة لعدم تكرارها وتحسين أداء البنك مستقبلا.

- متابعة تنفيذ الأهداف بغرض التعرف على مدى تحقيق البنك للأهداف المخططة في الوقت المحدد وبالكميات والقيم المقدرة ضمن الخطة المرسومة.

- التأكد أن الأداء الفعلي يتم وفق للخطط الموضوعة والمرسومة مسبقا[2].

- تحدد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في البنك عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس إنجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف المرسومة، الأمر الذي يهيئ الأرضية المناسبة لخلق نوع من المنافسة بين تلك الفروع وهذا بدوره سيعمل حتما على رفع مستوى الأداء في البنك[3].

- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أقل بتكاليف أقل وبنوعية أجود.

I- 3-2 مراحل تقييم الأداء المالي :

تتم عملية تقييم الأداء المالي للبنوك وفق عدة مراحل متعاقبة يمكن استعراضها كالآتي:

---

[1] صلاح الدين الحسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 355-356.

[2] كرومي آسية، **تقييم الأداء البنوك التجارية باستخدام نموذج DUPONT المعدل لعينة من البنوك الجزائرية الخاصة**، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة ظاهري محمد، بشار، المجلد 9، العدد 2، 2022، ص 34.

[3] نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، دار الصفاء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2008، ص31.

- **جمع المعلومات الضرورية:** حيث تتطلب عملية تقييم الأداء المالي توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لعملية التقييم، حيث يمكن الحصول عليها من حسابات الإنتاج والأرباح والخسائر والميزانية العمومية.

- **تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية:** تتم هذه المرحلة للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب النسب والمعايير والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي، حيث يتعين توفير نسب في هذه البيانات وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية[1].

- **إجراء عملية التقييم:** في هذه المرحلة يتم استخدام المعايير والنسب الملائمة للنشاط الذي يمارسه البنك على أن تشمل ملية تقييم النشاط العام للبنك أي جميع أنشطة مراكز المسؤولية فيه بهدف التوصل إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن الاعتماد عليه[2].

- **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:** إن نشاط البنك يرتكز على ضمان الأهداف المخططة وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعا وبتحديد أسبابها فإن الحلول اللازمة لمعالجتها قد اتخذت والخطط قد وضعت للسير بنشاطه نحو الأفضل في المستقبل.

- **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** في هذه المرحلة والتي تعتبر آخر مراحل تقييم الأداء المالي يتم خلالها تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة[3].

I- 4 - مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي :

تتم عملية تقييم الأداء المالي من خلال مؤشرات ونماذج توضح مختلف النسب المطلوبة لتحديد ذلك، وهذه النماذج والمؤشرات أداتين من أدوات التحليل المالي لتشخيص حالة البنك.

I- 4-1- مؤشرات تقييم الأداء المالي :

تنقسم المؤشرات التي تقيس الأداء المالي في البنوك حسب مختلف الوظائف يمارسها البنك وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:

---

[1] أمارة محمد يحي عاص، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص79.

[2] مجيد كرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية بالاستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص37.

[3] محمد صالح المناوي، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص451.

I- 4-1-1- مؤشرات الربحية :

تقيس نسب أو مؤشرات الربحية مدى تحقيق البنك للمستويات المتعلقة بالأداء كما أنها تعبر عن محصلة نتائج سياسات والقرارات التي اتخذها البنك، ويتم قياس ربحية البنك من خلا المؤشرات التالية:[1]

- **معدل العائد على إجمالي الأصول:** يقوم بتقييم وقياس قدرة البنك على توظيف الأموال توظيف أمثل، أي بقياس كفاءة البنك في استخدام إجمالي أصوله، ومن خلال هذا المؤشر يمكن قياس الدخل الصافي لكل لوحدة نقدية من متوسط الأصول التي امتلكها خلال هذه الفترة[2].

- **معدل العائد على حقوق الملكية:** يقوم هذا المؤشر بقياس العائد على استثمار أموال المالكين، ويمثل مقياسا للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيل والمالي، كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموال المالكيين ويعد معيار التعظيم ثروة المالكين، كما تعمل البنوك على زيادته بما يتناسب وحجم المخاطر.

- **هامش الربح:** يقوم هذا المؤشر بقياس الدخل الصافي المحقق لكل وحدة نقدية واحدة في إجمالي الإيرادات، فهو يبين مدى كفاءة البنك في تسيير ومراقبة تكاليفه[3].

- **ربحية السهم:** تمثل ربحية السهم نصيب السهم العادي من الصافي الذي يؤول إلى حملة الأسهم العادية، إذ تشير إلى مقدار صافي الدخل المكتسب لكل سهم من الأسهم العادية المصدرة للبنك[4].

I- 4-1-2- مؤشرات المديونية :

تقيس هذه النسب قدرة البنك على تسديد الأموال المقترضة والالتزامات طويلة الأجل، ومدى اعتماده على مصادر التمويل الخارجية في تمويل أصوله مقارنة بأموال الخاصة[5] وتتمثل أهم النسب المالية لهذه المجموعة فيما يلي:[6]

- **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** ويتم التعبير عنها وفق العلاقة:

$$\textbf{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

---

[1] شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، **تقييم أداء البنوك التجارية، دراسة حالة عينة من البنوك العامة بالجزائر خلال الفترة 2011، 2017،** المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019، ص 68.

[2] محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العيد، مرجع سبق ذكره، ص452.

[3] شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، مرجع سبق ذكره، ص68.

[4] صايف مصطفى، بوثلجة عبد الناصر، **الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم، دراسة قياسية، لعينة من الشركات المدرجة في البورصات، (سعودية، الكويت، قطر، أبو ظبي)**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 2، 2017، ص 8.

[5] يجري علي، **تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية، دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة، 2011-2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عشور، الجلفة، العدد الاقتصادي، 35(1)، 2018، ص 353.

[6] محصول نعمان، موصو سراج، مرجع سبق ذكره، ص ص 124-125.

- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** ويتم حسابها بناء على العلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

- **نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية:** وتحسب كالتالي:

$$\textbf{نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

- **نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول:** وتحسب وفق الآتي:

$$\textbf{نسبة الديون قصيرة الأجل إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

I- 4-1-3 - مؤشرات السيولة :

تقيس مؤشرات السيولة مدى قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية جاهزة دون التعرض لخسائر كبيرة كما تعني أيضا مدى مقدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل[1]، وتتمثل أهم هذه المؤشرات في:

- **نسبة التداول:** تهدف هذه النسبة لقياس قدرة البنك على مواجهة التزاماته المستحقة في موعدها، كما تعتبر هذه النسبة لمعيار متفق عليه في التعاملات المصرفية في معظم البنوك التجارية كمعيار الصناعة[2].

وتحسب هذه النسبة بالعلاقة التالية:

$$\textbf{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

- **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:** عموما ارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسات البنكية، معناه أنها تستثمر جزءا كبيرا من أموالها في أصول سريعة للتحول

[1] الطيب بولحية، بوجميعة عمر، **تقييم الأداء المالي لبنوك الإسلامية لفترة 2009-2019**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2016، ص 12.

[2] شريفة جعدي، محمد الطيب نمر، مرجع سبق ذكره، ص 69.

إلى نقدية في المدى القصير، بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك يدل على أن البنك له القدرة على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل[1]. وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأصول السائلة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

- **نسبة النقدية إلى مجموع الودائع:** تقيس هذه النسبة العلاقة بين النقد والودائع بالبنك، وتدل على قدرة البنك على مواجهة السحب من الودائع[2].وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة النقدية إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{النقدية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

- **نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع:** وتعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات قصيرة الأجل على مواجهة طلبات السحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها،[3]وتحسب:

$$\text{نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{الاستثمارات قصير الأجل}}{\text{مجموع الودائع}}$$

I- 4-1-4- مؤشرات كفاية رأس المال :

وظيفة رأس المال الأساسية تأمين وامتصاص الخسائر في حالة حدوثها بالإضافة إلى أنه عنصر أمان لدى المودعين ولا يوجد هناك معيار واحد أمثل لمدى كفاية رأس المال إذ يختلف مستوى الكفاية المطلوبة بين بنك وآخر وفقا لحجم وطبيعة عملياته[4]. ومن أهم النسب نذكر[5]:

- **نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:** تقيس هذه النسبة العلاقة بين حقوق المساهمين إلى إجمالي الأصول، وتبين مدى اعتماد البنك على رأس ماله في تكوين الأصول، وتحسب من خلال العلاقة:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

[1] شعوي محمد فوزي، التجاني إلهام، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري، 2015، 2011**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، 2015، ص33.

[2] نفس المرجع، ص35.

[3] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط3، 1996، ص 272.

[4] منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص275.

[5] محصول نعمان، موصو سراج، مرجع سبق ذكره، ص 126.

- **نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع:** تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة البنك على رد الودائع التي حصل عليها من خلال أصوله الخاصة، وتشير كذلك إلى مدى اعتماده على حقوق الملكية كمصدر من مصادر التمويل، كلما زادت هذه النسبة زاد معها أمان المودعين وتحسب من خلال العلاقة:

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الودائع}}$$

I- 4-1-5- مؤشرات مخاطر الاستثمار : وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي :

- **المخاطر الائتمانية:** وهي المخاطر التي يتوقعها البنك من الأموال الممنوحة والتي قد يصعب التكهن بمدى دقتها تخضع هذه الأموال لحالات من تأخر التسديد أو عدم سداده، وتقاس بـ: نسبة الأصول الخطرة مقسمة على مجموع الأصول.

- **مؤشرات الرافعة المالية:** يقيس هذا المؤشر درجة مخاطر أس المال ويقيس نسبتين:

- نسبة إجمالي الودائع ÷ (رأس المال+ الاحتياطات).

- نسبة مجموع الأصول ÷ رأس المال المدفوع.

I- 4-2- نماذج تقييم الأداء المالي :

يعم استخدام المؤشرات لتقييم أداء البنك، فإنه يأخذ بمجموعة من النسب محددة ومنه هذه المجموعة المحددة تمثل نماذج مختلفة لتقييم الأداء المالي في البنوك ومن أشهر نماذج تقييم الأداء نجد: نموذج العائد على حقوق الملكية، نموذج القيمة المضافة TVA، ونموذج CAMELS.

I- 4-2-1- نموذج العائد على حقوق الملكية :

هو نموذج لتقييم أداء البنك من خلال تحليل النسب فهو يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك بمقابل مخاطر يتم اختيارها تتمثل أساسا في: مخاطر الائتمان مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة وكذلك مخاطر التشغيل، ويعتبر هذا النموذج مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة[1].

[1] مهدي عطية الجبوري، **مؤشرات الأداء المالي، دراسة تطبيقية مقارنة بين مصارف الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد 14، عدد 1، مارس 2007، ص 7.

ويتميز هذا النموذج بخمس مؤشرات نذكرها:[1]

- **مؤشرات العائد على حقوق الملكية:** يقيس هذا المؤشر قيمة العائد التي يتحصل عليها البنك من خلال استثمار وحدة واحدة من حقوق الملكية، كلما ارتفع هذا العائد كان الأمر أفضل، ويمكن حساب هذا المؤشر وفق العلاقة:

العائد على حقوق الملكية= صافي الدخل÷ حقوق الملكية

- **مؤشر العائد على الأصول:** يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة خلال هذه الفترة ويحسب من خلال العلاقة:

العائد على الأصول = صافي الدخل ÷ إجمالي الأصول.

مؤشرات العائد على الرافعة المالية: هذا المؤشر يقوم بمقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة ويحسب وفقا العلاقة:

العائد على الرافقة المالية= إجمالي الأصول ÷ إجمالي حقوق الملكية.

- **مؤشر هامش الربح:** تقيس هذه النسبة صافي الدخل من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض التكاليف، وتحسب من خلال العلاقة:

هامش الربح= صافي الدخل ÷ إجمالي الإيرادات

- **مؤشر منفعة الأصول:** تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول، وتحسب وفق العلاقة:

منفعة الأصول= إجمالي الإيرادات÷ إجمالي الأصول

جدول رقم (1): مؤشرات العائد على حقوق الملكية:

المؤشر	النسب	الكفاءة
العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل÷ حقوق الملكية	كفاءة الأرباح
العائد على الأصول	صافي الدخل÷ الأصول	
معدل منفعة الأصول	إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الأصول	
الدفع المالي	إجمالي الأصول÷ إجمالي الإيرادات	
هامش الربح	صافي الدخل÷ إجمالي الإيرادات	كفاءة التكاليف

المصدر: حسينة معاش، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018/2014، Revue maghrebine management Des organisations، مجلد 5، عدد 1، 2021، ص58.

[1] حسينة معاش، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018/2014**، Revue maghrebine management Des organisations، مجلد 5، عدد 1، 2021، ص 58.

I- 4-2-2- نموذج القيمة الاقتصادية المضافة :

تعد القيمة المضافة من أهم النماذج الحديثة في مجال تقييم الأداء المالي للمؤسسات خاصة المندرجة منها في البورصة، وقد حقق النموذج نجاح من خلال القدرة على تقديم الأداء الداخلي والخارجي للمؤسسة، يعتبر من أكثر المقاييس المالية قدرة على تحديد الربح الاقتصادي الحقيقي للمؤسسة، تقيس القيمة الاقتصادية المضافة المردودية الاقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة، وتعرف كذلك على أنها الفرق بين العائد المحقق خلال الدورة والعائد المنتظر، أخذا في الحسبان الخطر المصاحب له، وتحسب القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك على النحو التالي:

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)= الربح التشغيلي المعدل- (حقوق الملكية × كلفة حقوق الملكية)

يحسب الربح التشغيلي المعدل بالعلاقة التالية:

الربح التشغيلي المعدل = صافي الربح بعد الضريبة + التخفيضات.

I- 4-2-3 نموذج CAMLES :

هو عبارة عن نظام الإنذار المبكر، ظهر بالواجبات المتحدة الأمريكية عام 1979م، يعتبر من أهم أنظمة التصنيف المستخدمة من قبل الهيئات الرقابية في العالم لتقييم سلامة البنوك، ويعمل عن طريق التفتيش الميداني لمعرفة المركز المالي للبنك، وقد استخدم من طرف خمس جهات رقابية في الولايات المتحدة الأمريكية على رأسها الاحتياطي الفدرالي[1].

يعرف نموذج CAMELS أنه مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، ويتكون من ستة مؤشرات تتمثل أساسا في العناصر التالية:[2]

- كفاية رأس المال.
- جودة الأصول.
- جودة الإدارة.
- إدارة الربحية.
- درجة السيولة.
- الحساسية اتجاه مخاطر السوق.

[1] حسينة معاش، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] نفس المرجع، ص 59.

خلاصة:

إن اعتماد تقييم الأداء المالي من قبل البنك يتيح له إمكانية تحديد الأخطاء والانحرافات وكذلك تحديد أسبابه والبحث عن طريقة والكيفية لمعالجتها بالإضافة إلى رسم سياسات مناسبة للرفع والتحسين من أداءه المالي، وهذا ما يساعد البنك على البقاء في بيئة تنافسية مما يسمح للبنك بجذب عملاء ومستثمرين جدد.

ومن اجل تقييم الأداء المالي للبنك بطريقة جيدة تسمح بالكشف عن كل الأخطاء والانحرافات التي قد تواجه البنك، ظهرت عدة طرق ونماذج مختلفة تقوم على حساب مجموعة من المؤشرات من خلال القوائم المالية للبنك، ومن خلال الفصل التالي سنقوم بعرض مفصل لأحد أهم نماذج وطرق تقييم الأداء المالي الحديثة ألا وهو نموذج CAMELS.

الفصل الثاني: نموذج CAMELS لتقييم الأداء المالي للبنوك

تمهيد

المبحث الأول: أساسيات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

المبحث الثاني: مكونات، مؤشرات نموذج CAMELS وتقييمه

المبحث الثالث: تصنيف البنوك وفق نموذج نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS

خلاصة

تمهيد:

يعد النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS أحد أهم النماذج التقييمية الحديثة المستخدمة لقياس سلامة الأداء البنكي وتطويره بما يضمن استمرارية البنك ويرفع من قدرته التنافسية، بالإضافة إلى أنه يساعد على اكتشاف أوجه الخلل المالي في نشاط المؤسسة البنكية قبل وقت مبكر وهو ما يتيح لها فرصة عدم التعرض لمشاكل مالية قد تؤدي بها للانهيار أو الإفلاس.

بموجب هذا النموذج يعطي كل بنك تصنيف مبكر مبني على تقييم وتصنيف ستة عناصر رئيسية تتعلق بظروف البنك المالية والتشغيلية.

سوف نتناول ثلاث مباحث في هذا الفصل حيث سنتطرق في المبحث الأول إلى أساسيات نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS، أما المبحث الثاني فسنعرض فيه مكونات، مؤشرات نموذج CAMELS وتقييمه، وبالنسبة للمبحث الثالث سنتعرف من خلاله على تصنيف البنوك وفق نموذج نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELS.

II-1- مفاهيم أساسية حول نموذج CAMELS

يعد نموذج CAMELS احدى المؤشرات لقياس وتقييم الأداء المالي للبنوك، ولذلك سنتطرق الى نشأته وتطوره وتعريفه واهم أسس ومراحل تقييمه.

II- 1-1 نشأة وتطور نموذج CAMELS

من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الو م أ وذلك بسبب الانهيارات البنكية التي تعرضت لها في عام 1933م، وأعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من 4000 مصرف محلي، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع البنكية، حيث تعرض النظام البنكي أكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو البنوك لسحب ودائعهم، ثم حدث انهيار مماثل في عام 1988، أدى إلى فشل 221 مصرف[1].

بدأ باستخدام معايير الإنذار المبكر بالولايات المتحدة منذ عام 1979م، حيث ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم بتصنيف البنوك ومد البنوك بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات البنكية بالتنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط عام 1998م، وقد عكست نتائج التصنيف البنوك الأمريكية حسب معيار (CAMELS) كمقارنة للفترتين المذكورتين نتائج مرضية لأداء البنوك في نهاية الربح الأول من عام 1998م، مقارنة بنتائج عام 1988م، كما أظهرت النتائج تصنيف لربح الأول من 1998م، بأن كل البنوك المحلية تقع في التصنيف 1 و 2 وأن أكثر من 40% تتمتع بتصنيف رقم1[2].

كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة المعيار على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار وبشهور عديدة، ولذلك فقد طلب الكثير من الباحثين والمحليين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تملكهم الحقائق وبالتالي تحسين قدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأقل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثين ضرورة تضمين نتاج تحليل معيار (CAMELS) ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها البنك للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عالي من الشفافية

[1] بوخلخال يوسف، **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS على فعالية الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 10، 2012، ص207.

[2] نفس المرجع، نفس صفحة.

يساعد على فرض انضباط السوق وهو أحد الدعامات الأساسية التي يقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة البنكية[1].

ولكن هناك خلاف حول إمكانية نشر نتائج تحليل معيار CAMELS للجمهور ما بين المؤيد والمعارض، فهناك من يرى أنه في غاية السرية ولذلك تقتصر فقط على السلطات الرقابية حتى لا يؤثر نشرها على ثقة الجمهور في البنوك ككل، بينما يرى البعض الآخر ضرورة نشرها لتمليك الحقائق للجمهور ومن ثم يتخذ قراره على بيئة من الأمر طالما أن النشر لا يؤثر على سلامة النظام البنكي ويؤدي إلى فشله وانهياره ككل[2].

II- 1-2- مفهوم نموذج تقييم الأداء المالي للبنوك CAMELS

سنتطرق في هذا المبحث إلى تعريف نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS وأسسه وذلك وفقا ما يلي:

II- 1-2-1- تعريف نموذج التقييم CAMELS

تعددت التعاريف حول هذا المعيار نذكر أهمها:

" CAMELS هو نظام ينص على تقييم المؤسسات المالية على أساس خمسة أبعاد أساسية وهي: كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والإدارة، وكسب السيولة، حساسية المخاطر، تم إضافة البعد السادس في عام 1997، وتم تغيير الاسم المختصر على CAMELS تستخدم هذه المكونات لتعكس الأداء المالي وسلامة التشغيل والامتثال التنظيمي للمؤسسات المالية"[3].

" هو مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه وبالتالي موقفه من السوق البنكية، باعتماده معايير متوازنة نوعيا في التقييم والتصنيف"[4].

" يعتبر CAMELS أداة للرقابة البنكية المكتبية، ويعتمد على تحليل نواتج الريع السنوية المرسلة من البنوك التجارية إلى البنوك المركزية ومن ثم عمل تقييم وتصنيف الربح السنوي للبنك استنادا إلى أربع

---

[1] شوقي بورقبة، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والبنكية ARFBS**، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 1، 2011، ص145.

[2] مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معياري CAMELSو CAEL كأدوات حديثة للرقابة البنكية**، مجلة البنكي، السودان، العدد 35، مارس 2005، ص2.

[3] عباس فاضل رحيم، **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق، دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي**، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 39، 2014، ص 31.

[4] عباس فاضل الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 31.

عناصر من العناصر الستة المكونة له وهم: كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة، ولا يشمل المعيار عنصر الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق"[1].

"CAMELS هو نظام تصنيف موحد للمؤسسات المالية، نظام التصنيف الداخلي هذا يستخدمه المنظمين لتقييم المؤسسات المالية على أساس موحد والتعرف على تلك المؤسسات التي تتطلب اهتمام رقابي خاص"[2].

ومنه يمكن أن نعرف " نظام CAMELS على أنه عبارة عن نظام لتقييم الأداء المالي للبنوك من خلال الفحص الميداني وتقييم الوضعية المالية البنك من خلال العناصر الستة المكونة لها ويمكن من خلاله معرفة درجة تصنيف البنك ومن ثم اتخاذ إجراءات تصحيحية من أجل تجنب وقوع البنك في أزمات"[3].

II- 1-2-2 أسس نظام التقييم CAMELS

لقد بدأ استخدام هذا المؤشر سنة 1979م، من قبل الجهات الرقابية في الولايات المتحدة وتتمثل أسس نظام (CAMELS) في:[4]

- يتم تطبيق هذا النظام بصفة أساسية من قبل جهاز الرقابة الميدانية بالبنك المركزي بحيث يتم في نهاية كل تفتيش يجري على البنك إعداد تقييم لأداء البنك وفقا لهذا النظام؛

- يعد تصنيف CAMELS أمر سريا من قبل البنك المركزي ويتم الإفصاح عن تصنيف البنك لمجلس إدارة والإدارة العليا في البنك من أجل اتخاذ الإجراءات المناسبة؛

- يعتمد تقييم عناصر CAMELS على مجموعتين من المؤشرات:

- **مؤشرات كمية Quantitative:** التي يمكن قياسها كميا من خلال مجموعة من المؤشرات المالية التي تعتمد على البيانات المالية للمصرف.

---

[1] محمد البشير بن عمر، أحمد نصير، **تقييم الأداء البنوك باستخدام نموذج–حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014- 2015**، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، سبتمبر 2017، ص 34.

[2] صليحة عماري، علي بن ثابت، **نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS كمدخل لتقييم البنوك –دراسة حالة بنك الخليج الكويت–**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 38، 2018، ص 74.

[3] علي عبد الرضا حمودي العميد، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر، بالأزمات (دراسة تطبيقية، حالة العراق)**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، 2015، ص6.

[4] صبا عبد الهادي عبد الرضا، **عبد الرضا شفيق البصري، مصفوفة CAMELS في تقويم أداء المصارف**، مجلة العربي، العدد 24، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص9.

- **مؤشرات نوعية Qualitative:** وهذه تخضع للتقدير والتقييم الشخصي للمفتشين الذين يقومون بالجولات التفتيشية ويقيمون المخاطر في البنوك.

- إن وضع مستوى التقييم لكل عنصر هو مسؤولية المفتش (رئيس فريق التفتيش) بالمشاركة مع المفتشين المعنيين وبالنسبة للتقييم الكلي (المركب) هو مسؤولية قسم الرقابة الميدانية بالتعاون مع المفتش المسؤول.

II- 1-3 مراحل التقييم وفق نموذج التقييم البنكي الأمريكي CAMELS

إن الغرض من استخدام نظام التقييم CAMELS هو تحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية و الإدارية في البنك والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة وتدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر، كما يؤدي إلى تقييم القوة والسلامة الكلية للصناعة المالية والبنكية ولتحقيق ذلك يتطلب نظام التقييم إجراء تحليل الشامل للأوضاع البنكية من خلال سلامة الأصول والعمليات البنكية أثناء جولات التفتيش الميدانية والتي يتم من خلالها الكشف عن قدرة الإدارة على تحمل المخاطر وأسلوب إدارتها والتي تمر بالمراحل التالية:[1]

- تقييم المخاطر؛
- الرقابة على التعرض للمخاطر؛
- متابعة المخاطر.

II- 1-3-1 تقييم المخاطر:

وتتمثل ما يلي:

- تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيره عليه؛
- وضع حدود قصوى لما يمكن للمصرف أن يتحمله من خسائر نتيجة التفاعل مع كل واحدة من تلك المخاطر.

II- 1-3-2 الرقابة على التعرض للمخاطر :

وتمثل على ما يلي:

- تنفيذ سياسات وإجراءات تأمين تستهدف تحديد شخصية التعامل وضمان الحفاظ على سرية المعلومات؛

[1] أحمد حسين المشهراوي، **أثر تطبيق التقييم البنكي الأمريكي calmes**، مجلة دوري يصدرها بنك فصل السوداني، مجلة المال والاقتصاد، العدد 59، السودان، ديسمبر 2008، ص23.

- استمرار تقييم تطور الخدمات البنكية المقدمة؛

- تدعيم الاتصالات ما بين المستويات المختلفة بالبنك من مجلس الإدارة العليا وبين المتعاملين ينشأ سلامة أداء النظم والعمليات البنكية والعمل على تدريب المستمر للعالمين وذلك لتلاقي تضارب المصالح بين المستويات المختلفة المسؤولة عن أمن النظم والإدارة العليا، إذ قد يرى أحد فريق النظم أن هناك اختراق بينما يرى رئيس الفريق أنه لا يمكن إجبار الإدارة العليا بهذا الاختراق؛

- وضع ضوابط الحد من المخاطر.

II- 1-3-3 متابعة المخاطر :

وتقوم على ما يلي:[1]

- إجراء الاختبارات الدورية للنظم التأكد من فاعليتها وعدم وجود محاولات غير عادية لاختراقها؛

- التأكد م وجود سياسات وإجراءات للمراجعة الداخلية والخارجية تسهم تتبع التغيرات والتخفيض من حجم المخاطر؛

- إن نظام التقييم CAMELS البنكي الأمريكي هو أداة الرقابة الميدانية على البنوك يسمح بمعرفة المركز المالي للمصرف ودرجة تصنيفه وتحديد المخاطر البنكية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصرف والتي تتطلب بذل عناية رقابية خاصة وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة الرقابية لمعالجتها.

II- 2- مكونات، مؤشرات نموذج CAMELS وتقييمه

بعدما تعرفنا على نشأة ومفهوم نظام التقييم البنكي الأمريكي ومراحل تقييمه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مكونات ومؤشرات بشيء من التفصيل.

II- 2-1- مكونات نظام التقييم CAMELS :

تتمثل مكونات نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS في العناصر التالية:

II- 2-1-1- كفاية رأس المال Capital Adequancy :

- تعريف كفاية رأس المال: هي الطرق التي يستخدمها ملاك وإدارة البنوك في تحقيق نوع من التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأسماله أي كفاية رأس المال يعني رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى جذب الودائع ويقود إلى ربحية البنك[2].

[1] أحمد حسين المشهراوي، مرجع سبق ذكره، ص24.

[2] تهاني محمود محمد الزعابي، **تطوير نموذج كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار لجنة بازل، دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي**، فلسطين بقطاع غزة، رسالة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، فلسطين، 2009، ص50.

وفي تعريف آخر: هي نسبة رأس مال البنك إلى مخاطرة وهو مصطلح يوضح العلاقة بين مصادر رأس مال البنك والمخاطر المحيطة بموجودات البنك أي عمليات أخرى، وتعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرته على تسديد التزاماته ومواجهة أي خسائر التي قد تحدث في المستقبل[1].

ومنه كفاية رأس المال هو أداة لقياس ملاءة البنك ومدى قدرته على مواجهة المخاطر والخسائر التي تعترضه عند قيامه بنشاطه.

وعند تقييم رأس مال البنك وفق نظام CAMELS يجب النظر إلى الوضع المالي للمصرف وحجم ونوع المخاطر التي تعترض نشاطه، لأن الغرض من معايير كفاية رأس المال البنكي هو التأكد من أن البنك يحتفظ بحد أدنى من أمواله الذاتية مواجهة تلك المخاطر التي يتعرض لها بغية استيعاب أية خسائر قد تصاحب نشاطه مع إعطاء أصحاب البنوك والمدراء حافزا لإدارة البنوك على نحو سليم[2].

II- 2-1-2- جودة الأصول Asset Quality :

تمثل الأصول جميع موجودات البنك الثابتة والجارية من محفظة القرض والمحفظة الاستثمارية والعقارات المملوكة بالإضافة إلى التعاملات خارج الميزانية[3]، وتعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم الأمريكي، لان حيازة البنك على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وأداء أفضل لسيولة وإدارة رأس المال[4]. كما أن تقييم جودة الأصول يعكس حجم مخاطر الائتمان الحالية والمستقبلية المتعلقة بالقروض ومحفظة الاستثمار والعقارات التي يمتلكها البنك وكذلك التعاملات خارج الميزانية وغيرها من الأصول، ويعكس مدى قدرة إدارة البنك على تحديد وقياس ومراقبة وضبط المخاطر، وعند تقييم جودة الأصول للمصرف يجب أن يأخذ بعين الاعتبار مدى كفاية مخصصات خسائر القروض والتأجير وكذلك المخاطر الأخرى التي يؤثر على قيمة الأصول على سبيل المثال مخاطر السوق، التشغيل، السمعة، ومخاطر القانونية[5].

---

[1] سليمان ناصر، **كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية، تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، الملتقى الدولي الثاني للصناعة الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية المدرسية العليا للتجارة**، الجزائر، أيام 02-09 ديسمبر 2013، ص3.

[2] سعاد عبد الفتاح وآخرون، **قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية –دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل-**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، العدد 34، 2013، ص 27.

[3] صورية عاشوري، **نظام التقييم البنكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، BNA**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسة مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر 2010-2011، ص 91.

[4] زينب عوض الله وأسامة محمد الفولى، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص172.

[5] محمد سمير دهيرب، **نظام التقييم المصرفي للمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر –دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من 2006 حتى** 2009-، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد 11، العدد 45، ص 269.

II- 2-1-3- كفاءة الإدارة Mangement :

حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل أساسا في الحوكمة، الموارد البشرية، المراقبة والتدقيق، نظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي وبالتالي يتم تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية:[1]

- **الحوكمة:** حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقية وقدرته من اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

- **الموارد البشرية:** ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مملكة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات ويؤثر بشكل واضح على المستخدمين وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام التحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

- **عملية المراقبة والتدقيق:** حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

- **نظام المعلومات:** والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير التقارير سنوية وفي الوقت المناسب.

- **التخطيط الاستراتيجي:** والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

II- 2-1-4- الربحية Easning :

إن تصنيف الأرباح وفق نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMLES لا يعكس فقط كمية واتجاه الأرباح ولكن أيضا العوامل التي قد تؤثر على استدامة نوعية الأرباح مثل مخاطر الائتمان حيث تكون كمية ونوعية الأرباح غير كافية لتغطية مخاطر الائتمان التي قد تؤدي إلى خسائر القروض وتتطلب إضافة مخصصات لخسائر القروض و الإيجار ومخاطر السوق تفرض أرباح البنك إلى الانخفاض نتيجة تقلبات غير ملائمة في أسعار الفائدة كما أن الأرباح المستقبلية للمصرف قد تتأثر سلبا بسبب استراتيجيات أعمال البنك غير سليمة وغيرها من المخاطر أخرى[2].

[1] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-151.

[2] محمد سمير دهيرب، مرجع سبق ذكره، ص ص270-271.

II- 2-1-5- السيولة Liquidity :

تجدر الإشارة بأن البنوك تهتم بالسيولة أكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة في البنوك المتخصصة وشركات التأمين، وهذا راجع إلى سببين أولهما أن نسبة مطلوباتها النقدية إلى مجموع مواردها كبيرة جدا والآخر أن قسما من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الأجل[1]، والسيولة بالمعنى الإيجابي هي:

- توافر الأموال بالقدر الكافي عند الحاجة إليها؛

- القدرة على توفير الأموال بكلفة معقولة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها؛

- القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر مهمة.

وتتكون سيولة البنك حسب سرعة توفيرها إلى مكونين هما:

-**السيولة الحاضرة** : عبارة النقدية لدى البنك وتحت تصرفه وتشمل ما يلي :

- النقدية بالعملة المحلية والعملات الأجنبية وهي الأموال الموجودة في خزائن البنك في صورة نقد سائل من عملات رسمية ومساعدة محلية وأجنبية؛

- الودائع لدى البنوك الأخرى ولدى البنك المركزي حيث يلتزم البنك وفقا لقوانين بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأمواله السائلة في شكل احتياطي للحفاظ على حقوق المودعين، هذا بالإضافة إلى أن البنك قد يحتفظ ببعض ودائعه في شكل ودائع قصيرة الأجل لدى البنوك الأخرى، وبذلك يلجأ إليها عند الحاجة إليها؛

- الشيكات قيد التحصيل وهي شيكات مقدمة لعملائه لتحصيلها إضافة قيمتها إلى حسابات العملاء بالبنك.

-**السيولة شبه النقدية:** تتكون السيولة في هذه الحالة من الأصول التي يمكن تصنيفها، أي بيعها أو رهنها مثل أذون الخزينة والكمبيالات المخصومة والأوراق المالية مع ملاحظة أنه كلما كانت هذه الاستثمارات حكومية أو مضمونه كانت أسهل في التصرف فيها[2].

[1] كلا نعيم عبد القادر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص115.

[2] مفلح محمد عقلاء، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، 2000، ص22-23.

II- 2-1-6- حساسية مخاطر السوق Sensibilité au risque du marché :

تعكس الحساسية تجاه مخاطر السوق درجة التغيرات في أسعار الفائدة فأسعار صرف العملات الأجنبية، وأسعار السلع وأسعار الأسهم التي يمكن أن تؤثر سلبا على أرباح البنك أو رأس ماله.

وعند تقييم هذا العنصر وفقا نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS ينبغي الأخذ بعين الاعتبار مدى قدرة الإدارة في تحديد وقياس ورصد، ومراقبة مخاطر السوق، حجم البنك ودرجة تعقيد أنشطة، وكفاية رأس المال وأرباح البنك ومقارنة مع مستوى مخاطر السوق التي تعرضه[1].

II- 2-2- مؤشرات نموذج CAMELS :

اعتمد هذا النموذج على مجموعة من المؤشرات لتقييم وترتيب البنوك الخاضعة لتقدير السلطات النقدية، حيث أن لكل عنصر من العناصر المكونة لهذا النموذج مؤشرات خاصة به وتتمثل فيما يلي:

II- 2-2-1 - مؤشرات كفاية رأس المال :

تعد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة البنوك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك وقد عرفت هذه المؤشرات تطورا في حسابها حيث انتقلت وفقا المعادلات التالية:[2]

نسبة كفاية رأس المال= رأس المال/ الموجودات

⇩

نسبة رأس المال= رأس المال/ الموجودات المرجعة بالمخاطر الائتمانية

⇩

نسبة كفاية رأس المال= رأس المال/ الموجودات المرجعة بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية

[1]Central Bank of liberia**, Guidelines for CAMELS rating at liberian Banks**, liberia, 30 semptember, 2005, p10.

[2] حمزة رملي، عمار قرفي، مرجع سبق ذكره، ص155.

II- 2-2-2 مؤشرات جودة الأصول :

تمثل هذه المؤشرات مدى قدرة البنك على التوظيف الجيد لما هو متاح لديها من موارد ومدى قدرتها على تغطية ما منحته من قروض، وعادة ما تركز هذه المؤشرات على جودة القروض باعتبار النشاط الإقراضي هو النشاط الرئيسي للبنك وتم حساب هذه المؤشرات وفق المعادلات التالية[1]،

نسبة التصنيف المرجح= المخصصات/ حقوق الملكية+ المخصصات

نسبة إجمالي التصنيف= القروض المتعثرة/ حقوق الملكية+ المخصصات

حيث أن نسبة التصنيف المرجح تقيس حجم مخصصات الديون المتعثرة من حقوق الملكية والمخصصات، فإذا كانت هذه النسبة في انخفاض فيعني أن البنك له حركة منتظمة في تحصيل أقساط القروض والفوائد.

أما نسبة إجمالي التصنيف فتقيس حجم القروض المتعثرة إلى حقوق الملكية والمخصصات فكلما قلت هذه النسبة كانت أفضل.

II- 2-2 -3- مؤشرات كفاءة الإدارة :

إن تقييم الإدارة لا يعتمد على نسب أساسية مثل مؤشرات العناصر الأخرى التي تعتمد على الميزانية العامة للمصرف إنما يعتمد على تقييم الإدارة فنيا وإداريا من خلال الإجابة على الفقرات التالية:[2]

التقييم الفني:

- مدى التزام الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها؛
- مدى تحري الدقة في إتباع السياسات والإجراءات الداخلية؛
- مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة والتكيف مع الأحوال المتغيرة؛
- مدى دقة البيانات المعلومات والتقارير الدولية المقدمة إلى البنك المركزي؛
- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي وتدعيم نظام الرقابة الداخلية؛
- مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الخارجي؛
- مدى تجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي؛

[1] حمزة رملي، عمار قرفي، مرجع سبق ذكره، ص155.

[2] محمد سمير دهيرب، مرجع سبق ذكره، ص ص 283-284.

- مدى قدرة الإدارة على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر ؛
- مدى قدرة الإدارة على مراقبة التغيرات في البيئة التنافسية البنكية؛
- مدى قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للبنك؛
- مدى قدرة الإدارة على توفير أفضل الخدمات البنكية؛
- مدى قدرة الإدارة على تحديد المخاطر البنكية التي يمكن أن تواجهها عند الخوض في مشاريع جديدة؛
- مدى قدرة الإدارة على وضع سياسات واضحة لمنع الائتمان للحد من المخاطر ؛
- مدى قدرة الإدارة على توفير نظم لحفظ السجلات.

التقييم الإداري:

- مدى قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية اللازمة لإدارة وتشغيل أنشطة البنك المختلفة؛
- مدى وجود خطط واضحة لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب؛
- مدى قدرة الإدارة على وضع معايير لكل وظيفة داخل البنك بما يحقق أعلى كفاءة ممكنة؛
- مدى قدرة الإدارة على وضع دليل عمل لكل وظيفة؛
- مدى قدرة الإدارة على رسم خطوط الصلاحيات والسلطات الممنوحة للموظفين؛
- مدى قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة عالية من الجودة؛
- مدى خبرة ومعرفة أعضاء الإدارة العليا والوسطى بالسوق البنكي؛
- مدى موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية.

ويتم تصنيف أوزان على كل فقرة تقييم أعلاه وفق نموذج ليكارت الخماسي وكما يلي:

الجدول رقم (2): معيار ليكارت الخماسي.

التصنيف	قوية	مرضية	جيدة بعض الشيء	حدية	غير مرضية
درجة التصنيف	1	2	3	4	5
فقرة الإجابة	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا

المصدر: محمد سمير دهيرب, نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من 2006 حتى 2009, المجلة العراقية للعلوم الإدارية, المجلد11, العدد45, ص284، 2009.

II- 2-2-4 مؤشرات الربحية :

يتم تقييم الربحية في هذا النموذج من خلال حساب مؤشرات التالية:

-**معدل العائد على حقوق الملكية:** ويشير هذا المعدل إلى مقدار العائد المتأتي من استثمار البنك في الأموال وتحسب وفق العلاقة[1]:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100$$

- **معدل العائد على الأصول:** هذا المؤشر يبين مدى قدرة الأصول على خلق الربح، ويحسب وفق العلاقة التالية:[2]

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

II- 2-2-5 مؤشرات السيولة :

لتقييم السيولة يتم حساب وفق هذا النموذج المؤشرات التالية:[3]

-**نسبة القروض إلى الودائع (نسبة التوظيف):** ويعود حساب هذا المؤشر على معرفة مدى ملائمة توظيف البنك للأموال المتاحة لمواجهة القروض المطلوبة منه ويحسب كما يلي:

[1] حمزة رملي، عمار قرفي، مرجع سبق ذكره، ص 159.

[2] حسنة معاش، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3] الجنابي هيل عجمي، **إدارة البنوك التجارية والأعمال البنكية**، دراسة المسار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص 197.

$$\text{نسبة القروض الى الودائع} : \frac{\text{القروض}}{\text{الودائع}} \times 100$$

$$\text{نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:} \frac{\text{القروض}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

II- 2-2-6 - مؤشرات حسابية مخاطر السوق :

للحكم على مدى حساسية البنك لمخاطر السوق ومنه لتقييم حساسية البنك اتجاه مخاطر السوق لا بد من الإجابة على الفقرات التالية[1]:

- مدى حساسية الأصول بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة؛
- مدى حساسية الخصوم بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة؛
- مدى حساسية الأصول بالبنك للتغيرات في أسعار الصرف؛
- مدى حساسية الخصوم بالبنك للتغيرات في أسعار الصرف؛
- مدى المخاطرة التي يتعرض لها لابنك جراء المتاجرة بالأوراق المالية؛
- مدى تطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم سوى الإدارة المخاطر؛
- مدى قدرة البنك على التحكم في مخاطر السوق.

II 2-3- مميزات وعيوب نموذج CAMELS :

تتسم كل نماذج تقييم أداء البنوك بمجموعة من المميزات والعيوب حيث نجد أن نموذج **CAMELS** ورغم كونه من أفضل وأحدث نماذج التقييم إلا انه لا يخل من العيوب كما يتسم ببعض الميزات ومن خلال هذا المطلب سنقوم بعرض مميزات وعيوب هذا النموذج.

II- 2-3-1- مميزات نموذج CAMELS :

سنتطرق إلى أهم مميزات نموذج CAMELS والتي تتمحور حول النقاط التالية:

- تصنيف البنوك وفق معيار محدد؛

[1] محمد سمير دهيرب، مرجع سبق ذكره، ص 289.

- توحيد أسلوب كتابة التقارير؛

- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية؛

- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها؛

- عمل تصنيف شامل للنظام البنكي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى ولكل مجموعة متشابهة من البنوك ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الستة المشار إليها للجهاز البنكي ككل.[1]

II-2-3-2-عيوب نموذج التقييم CAMELS :

يمكن تلخيص أهم عيوب نموذج CAMELS في النقاط التالية:

- يعتمد النموذج على تقسيم البنوك لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات باعتبار أن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا بالرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من بنك لآخر داخل المجموعة نفسها، وبالتالي فهو يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة؛

- يعتمد النموذج على قياس الأداء استنادا على البنوك الأخرى للمجموعة الشبيهة، وعليه فإن حالة حدوث أي تغير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو أداء النظام البنكي ككل، فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي؛

- أعطى النموذج أوزانا ثابتة للعناصر المكونة له بغض النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، وحتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر فإنه من الصعوبة تثبيتها طوال فترة التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجه. [2]

II- 3- تصنيف البنوك وفق نموذج التقييم CAMELS :

بعد أن تم التعرف على مختلف مكونات نظام التقييم الأمريكي CAMLES مؤشراته سوف نتطرق في هذا المبحث عن درجة تصنيف كل عنصر من عناصر نظام التقييم والعوامل المؤثرة على درجة التصنيف بالإضافة إلى ذلك التصنيف المركب للبنك ككل وفق هذا النظام.

[1] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

[2] نفس المرجع، ص 147.

II- 3-1-درجة تصنيف مكونات نظام التقييم CAMELS :

يتم تصنيف كل مكون من المكونات الستة لهذا النموذج إلى خمسة تصنيفات نوجزها فيما يلي:

II- 3-1-1- تصنيف كفاية رأس المال :

يتم تصنيف كفاية رأس المال بعد حساب نسبة كفاية رأس المال إلى خمس تصنيفات وفق الجدول التالي[1]:

جدول رقم (3): تصنيف رأس المال

درجة التصنيف	إجمالي رأس المال	رأس المال الأساسي
1	<%9	<% 4
2	%8 <%9	=%4
3	%7 <8%	%4 <%3
4	%5 <%7	%3 >2%
5	>%5	>%2

المصدر: مالك الرشيد احمد، "مقارنة معياري CAMELS وCAEL كأدوات حديثة للرقابة البنكية"، مجلة البنكي، العدد 35، مارس 2005، ص8.

التصنيف 1: يعني أن الأداء قوي للأرباح ونمو جيد للأصول، كما أن خبرة الإدارة جيدة في تحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها، متابعة مسارات الأعمال البنكية وتحليل المخاطر المتعلقة بها بالإضافة إلى معقولية توزيعات الأرباح على المساهمين، مع المحافظة على قدرة المساهمين والمؤسسات القابضة على زيادة رأس المال بصورة مقبولة، كما أن هناك انخفاض في حجم الأصول المتعثرة، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

التصنيف 2: له نفس خصائص التصنيف الأول، حيث تتجاوز نسب كفاية رأس المال المتطلبات القانونية، ولكن البنك يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة والتي يمكن تصحيحها من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظمي مكثف.

التصنيف 3: يتوافق مع رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة البنكية، ولكن هناك نقاط ضعيف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة، مما يتطلب إشراف تنظيمات لضمان مناقشة الإدارة والمساهمين للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال.

[1] قوال زواوية إيمان، **تحليل مكونات معيار التقييم الأمريكي CAMELS**، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، مجلد 16، العدد 2، 31 ديسمبر 2017، ص ص 89-91.

التصنيف 4: يشهد البنك مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال، حيث يكون لدى البنك مستوى عالي من الخسائر في القروض المتعثرة والتي تتجاوز أكثر من نصف إجمالي رأسماله، كما يعاني من خسائر كبيرة في معاملته والعمليات الائتمانية أو تحقيق سلبية في ربحيته، وإذا لم تتخذ الإدارة أو المساهمين إجراء فوريا لتصحيح الاختلالات فإنه يتوقع الإعسار الوشيك للبنك، مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

التصنيف 5: يواجه البنك عسر بحيث يتطلب إشراف رقابيا قويا لتجنب خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات البنكية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع إجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للبنك فقد تحتاج إلى تدخلات من خارج البنك.

II- 3-1-2- تصنيف جودة الأصول :

تصنف جودة الأصول بعد حساب المؤشرات الخاصة بها والمتمثلة في نسبة الأصول المرجحة ونسبة إجمالي التصنيف حسب الجدول التالي[1]:

الجدول رقم (4): تصنيف جودة الأصول

درجة التصنيف	نسبة الأصول المرجحة	نسبة إجمالي التصنيف	نوع التصنيف
1	أقل من 4%	أقل من 20%	قوية
2	5%- 15%	20%- 50%	مرضية
3	15%- 35%	50%-80%	جيدة بعض الشيء
4	35%-60%	80%-100%	جدية
5	60% فأكثر	100% فأكثر	غير مرضية

المصدر: مرفق عباس باقر شكارة، تترجم أداء البنوك بموجب معايير CAMELS، مجلة دراسات محاسبية مالية، المجلد 7، العدد 18، جامعة بغداد، 2012، ص147.

- **التصنيف 1:** يعني نوعية الأصول قوية، ضبط جيد لمحفظة القروض، المشاكل معروضة ومحدودة، والمخاطر طفيفة مقارنة بحجم رأس المال ومقدرة إدارة البنك، وأن نوعية الأصول في مثل هذا البنك لا تستدعي أية اهتمام رقابي.

[1] إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات، ص 25.

- **التصنيف 2:** يعني أن نوعية الأصول مرضية وكذلك بالنسبة إلى إدارة القروض، وأن مستوى وحدة تصنيف القروض والمشاكل الأخرى تحتاج إلى اهتمام محدود من قبل السلطات الرقابية، وأن حجم المخاطر ينسجم مع حجم رأس المال ومقدرة الإدارة.

- **التصنيف** 3: تعني أن نوعية الأصول وإدارة القروض أقل من مرضية، وأن نوعية الموجودات والمخاطر الأخرى تحتاج إلى اهتمام من قبل السلطات الرابية، وهناك حاجة لتحسين إدارة القروض وإدارة المخاطر، وأن اتجاه وتصنيف الديون يكون ثابت أو قابل للتدهور.

- **التصنيف 4:** يعني أن هناك ضعف في نوعية الأصول وإدارة القروض، وأن مستوى المخاطر وكذلك مستوى الموجودات المصنفة مرتفع وغير مسيطر عليه بشكل كاف، ويمكن أن يعرض البنك إلى الخسائر محتملة إذا تراكمت بدون معالجة.

- **التصنيف 5:** يعني ضعف كبير في نوعية الموجودات وإدارة القروض، مما يشكل تهديد مباشرا على الوضع المالي للبنك.

II- 3-1-3- تصنيف كفاءة الإدارة :

تصنف كفاءة الإدارة وفقا لهذا النموذج إلى خمس درجات جراء الإجابة عن المؤشرات المحددة في الفقرات سلفا كالآتي:[1]

- **التصنيف 1:** يعني أداء قوي من قبل الإدارة ومجلسها، وإدارة قوية تتناسب مع حجم ودرجة تعقيد المخاطر الكلية للبنك، وكل المخاطر المهمة معرفة ومسيطر عليها، مع قدرة الإدارة ومجلسها مع التعامل مع المخاطر بنجاح.

- **التصنيف 2:** تشير إلى إدارة مرضية تتناسب مع حجم درجة خطورة البنك، وهناك نقاط ضعف طفيفة وكلنها ليست ذات أو مادي يمكن أن يهدد البنك، فإن المخاطر والمشاكل المهمة معرفة ومراقبة ومسيطر عليها بشكل فعال.

- **التصنيف 3:** يبين أن إدارة البنك ومجلس إدارته يحتاج إلى شيء من التغيير التطوير والتحسين، أداء الإدارة ذو مستوى أقل من مرضي، ومقدرة الإدارة أو مجلس يمكن أن تكون غير كافية ولا تتناسب مع حجم وطبيعة ظروف البنك، وإن المشاكل والمخاطر المهمة يمكن أن تكون مجهولة المصدر مع صعوبة قياسها ومراقبتها بشكل كافي.

[1] حمني حورية، **استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 4، جامعة قسنطينة، 2017، ص887.

- **التصنيف 4:** يوضح ضعف في الإدارة، أو أن إدارة المخاطر غير كفئ إلى الحد الذي يتناسب مع حجم البنك، مستوى المخاطر عالي والمشاكل غير معرفة ورما قبة بشكل كافي، وتتطلب إجراء فوري من قبل مجلس الإدارة للحفاظ على متانة البنك، ربما من الضروري تغيير الإدارة.

- **التصنيف 5:** يشير إلى ضعف كبير في أداء الإدارة ومجلس الإدارة أو إدارة المخاطر، حيث الجهة المسؤولة لم تبادر بإبعاد حلول أو تصحيح الأوضاع برغم من مواجهة مشاك مجهولة وغير مراقبة بشكل فعل، مما يهدد بقاء واستمرارية البنك، كما أن ضرورة تغيير أو رفع مستوى الإدارة أو مجلس الإدارة.

II- 3-1-4- تصنيف الربحية :

بعد إتمام عملية تقييم مؤشرات الربحية والمتمثلة في العائد على حقوق الملكية ومعدل العائد على الأصول تصنف الربحية كما هو ممثل في الجدول الآتي[1]:

الجدول رقم (5): تصنيف الربحية

درجة التصنيف	نسبة إجمالي العائد على إجمالي الأصول	نسبة العائد على حقوق الملكية
1	A>1.5%	B≥ 20%
2	%0.75 < A<1.5%	B<20%
3	%0.4 <A<0.75%	B<10%
4	%0<A<0.4%	B<5%
5	A<0%	B<1%

المصدر: مالك الراشد أحمد، مقارنة بين معايير CAMELSو CAEL كأدوات حديثة للرقابة البنكية، مجلة البنكي، العدد 35، مارس 2005، ص 11.

- **التصنيف 1:** حيث يوضح هذا التصنيف سلامة أوضاع الميزانية والتخطيط والرقابة القوية على بنود الدخل والنفقات، مما يتيح البنك توفير دخل كافي لتحقيق متطلبات تكوين الاحتياطي اللازم لنمو رأس المال وتوزيع الأرباح.

- **التصنيف 2:** توليد دخل كافي لمتطلبات كفاية رأس المال، لكن اعتماده على طريق استثنائية لزيادة الأرباح الصافية يوجه إلى اتجاه سلبي مما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات البنكية.

[1] صورية عاشوري، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

- **التصنيف 3:** يوضح أن هناك انخفاض في الأرباح بسبب عدم فعالية الإدارة، مما يعيق تكوين الاحتياطات اللازمة، ولرفع وتسحين الأرباح وجب وجود رقابة تنظيمية لضمان اتخاذ الإدارة القرار المناسب لتحسين أداء الأرباح.

- **التصنيف 4:** يشهد البنك مشاكل حادة في الربحية، وقد يكون صافي إيجابي ولكن غير كافي للاحتفاظ بالاحتياطي الملائم ونمو رأس المال المطلوب ولمنع الخسارة يتطلب وجود رقابة تنظيمية قوية.

- **التصنيف 5:** البنك يشهد خسائر بصورة تهدد ملاءته المالية ما تسبب في الإعسار.

II- 3-1-1-5- تصنيف السيولة :

تصنف السيولة حسب نموذج CAMELS بعد حساب نسبة التوظيف تبعا للجدول التالي[1]:

الجدول رقم (6): تصنيف سيولة البنك

درجة التصنيف	A: القروض / الودائع	B: القروض / إجمالي الأصول	C: نسبة السيولة الداخلية النقدية/ الودائع
1	A<%55	B<%50	C>%15
2	A<%60	B<%60	C>%12
3	A<%65	B<%65	C>%10
4	A<%70	B<%70	C>%5
5	A>%71	B>%70	C<%5

المصدر: ودان بوعبد الله، شوشة يمينة، أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2017، ص 99.

- **التصنيف 1:** يتوفر لدى البنك أصول سائلة لتلبية تقلبات الودائع والطب على القروض بشكل طبيعي، مع محدودية الاعتماد على عمليات الاقتراض بين البنوك لاحتياجات السيولة.

- **التصنيف 2:** وجود نقط ضعف في واحدة أو أكثر من العوامل وتصحيح نقاط الضعف وجب تطبيق إطار زمني معقول.

- **التصنيف 3:** وجود نقاط ضعف رئيسية قد تتحول نحو الأسوأ، وجب وجود رقابة تنظيمية.

[1] موفق عباس باقر شكارة، **تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS**، مجلة دراسات محاسبية مالية، مجلد 7، العدد 18، الفصل 1، 2012، ص 152.

- **التصنيف 4:** مشاكل حادة في السيولة تتطلب إجراءات فورية لضمان تلبية البنك لاحتياجاته الحالية، والتخطيط لاحتياجات السيولة قصيرة المدى وغير المتوقعة.

- **التصنيف 5:** يتطلب مساعدة البنك المركزي لمنع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبية طلب الدائنين والمودعين.

II- 3-1-6- تصنيف حساسية مخاطر السوق :

تصنف حساسية مخاطر السوق بعد الإجابة على الفقرات المحددة سلفا والموزونة وفق نموذج ليكرت الخماسي كما يلي[1]:

- **التصنيف 1:** درجة التحكم في مخاطر السوق لديه كبيرة، صافي أرباح لبنك قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة مستوى الأرباح وملائمة رأس المال قويان في مواجهة مخاطر السوق.

- **التصنيف 2:** لديه خصائص مشابهة للتصنيف 1 إلا أن هناك ضعف في نقطة واحدة أو أكثر من العوامل المذكورة.

- **التصنيف 3:** تكون درجة التحكم لديه في مخاطر السوق منخفضة وتحتاج إلى تحسين كما أن أرباح البنك غير قادرة على مواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة ويواجه مشاكل في الممارسات الإدارة بالإضافة إلى مستوى الأرباح وملاءة رأس المال غير كافيين لمواجهة مخاطر السوق، الأمر الذي يستوجب وجود رقابة تنظيمية لضمان الإدارة أو هيئة المساهمين الإجراءات التصحيحية المناسبة.

- **التصنيف 4:** يظهر ضعف عام في عدد من العوامل المذكورة مما يبرز الحاجة إلى إجراء تصحيحي لازم من قبل البنك المركزي خاصة إذا كانت هناك مشكلة حقيقية في التحكم في مخاطر السوق وصافي أرباح البنك غير حساس لمواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة ويواجه مشاكل إدارية.

- **التصنيف 5:** يشهد مشاكل حادة في التحكم في مخاطر السوق وهذا يعني أن العوامل السابقة غير فاعلة على الإطلاق وتتطلب إجراءات رقابية تصحيحية قوية، حيث أنه بدون هذه الإجراءات فإن خسائر فادحة قد تسبب في إفلاس البنك.

[1] ودان بوعبد الله، شوشة يمينة، **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية -دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة 2010-2014**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2017، ص 99.

II- 3-2 - العوامل المؤثرة على درجة تصنيف مكونات نموذج CAMELS :

تخضع مكونات نموذج CAMELS الى مجموعة من العوامل تؤثر على درجة تصنيفها.

II- 3-2-1 - كفاية رأس المال :

لتصنيف كفاية رأس مال البنك وفق نظام التقييم CAMELS فإنه يتم تقييم العوامل أو العناصر نذكر منها[1]:

- مستوى معيار كفاية رأس المال ونوعية رأس المال (أساسي/ مساند) ومدى سلامة المركز المالي للمصرف؛
- مقدرة إدارة البنك على جذب موارد إضافية لتدعيم رأس المال سواء من كبار المساهمين أو غيره عند الحاجة؛
- مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك؛
- هيكل الأصول والالتزامات والأخذ بعين الاعتبار مخاطر التركز؛
- نوعية المخاطر الناتجة عن العمليات خارج الميزانية (الالتزامات العرضية والارتباطات)؛
- حجم الأرباح ومدى استمرارية العناصر المولدة لها ومدى ملائمة ما يوزع منها من نقدا وما يحتجز لتدعيم عناصر رأس المال؛
- معدلات النمو في حجم الأصول وخطط البنك المستقبلية في هذا المجال وإمكانية تحقيق ذلك.

II- 3-2-2 - جودة الأصول :

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد إلى دراسة القضايا التالية:[2]

- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال؛
- حجم واتجاهات أجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها والإجراءات المتخذة لإعادة جدولتها؛
- التركزات الائتمانية الكبيرة ومخاطر المقترض الوحيد أو المقترضين ذوي العلاقة؛
- حجم ومعاملة الإدارة لقروض الموظفين؛
- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة؛
- النشاطات القانونية المتعلقة بالائتمان؛
- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض المتعثرة؛

[1] سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005، ص 79-80.

[2] مخلف سليماني، **نظام التقييم البنكي** CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، يوليو 2012، ص7.

- أساليب إدارة الأصول الأخرى مثل: الاستثمار بالأوراق المالية، الأصول الثابتة، والكمبيالات.

II- 3-2 -3- كفاءة الإدارة :

وتتمثل العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تقييم الإدارة ما يلي:[1]

- مستوى ونوعية إشراف مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه (لجنة المراجعة، اللجنة التنفيذية)؛

- كفاءة وقدرة العالمين في الإدارة؛

- المقدرة على التخطيط وعلى إدارة المخاطر؛

- فاعلية نظم المعلومات؛

- كفاية نظم الرقابة الداخلية؛

- الالتزام بالقوانين والتعليمات؛

- الاستجابة لتوجيهات السلطة الرقابية ومراقبي الحسابات؛

- ملاءمة سياسة الأجور؛

- معاملات المديرين وكبار المساهمين؛

II- 3-2 -4- الربحية :

تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على متوسط الأصول لقطة البداية لتقييم الأرباح وذلك بالإضافة إلى دراسة عوامل التالية:[2]

- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال؛

- دفع حصص أرباح معقولة؛

- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بصافي ذلك تأثيرا لضرائب؛

- حجم اتجاهات العناصر المختلفة للدخل الصافي؛

[1] سمير خطيب، مرجع سبق ذكره، ص 81.

[2] مخلف سيلمان، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- مدى الاعتماد على البنود الاستفتائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر العالية، أو المصادر غير التقليدية للدخل؛

- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات؛

- كفاية المخصصات والاحتياطات الخاصة بخسائر القروض.

II- 3-2 -6 -السيولة :

ويتم تحديد السيولة في أي مصرف من خلال العوامل التالية[1]:

- حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات البنك اليومية؛

- مدى ملاءمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم؛

- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض؛

- الاحتفاظ بكميات كبيرة من الأوراق المالية وأثر ذلك على عائد المحفظة؛

- مدى الاعتماد على الإقراض بين البنوك لتلبية احتياجات السيولة؛

- مدى ملاءمة عمليات الإدارة التخطيط والرقابة والإشراف (أنظمة المعلومات الإدارية)؛

- الحالة الاقتصادية السائدة، فإذا كانت حالة انكماش فيفضل الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة وذلك تخوف من عدم إمكانية تسديد الزبائن لمستحقاتهم، أما إذا كانت حالة رواج فإن الطلب على الأموال سيزداد وبالتالي يقوم البنك بتمويل المؤسسات والأفراد الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كمية السيولة في البنك.

II- 3-2 -6- الحساسية تجاه مخاطر السوق :

لتصنيف حساسة البنك تجاه مخاطر السوق وفق نظام التقييم الأمريكي CAMELS فإنه يتم تقييم العوامل أو العناصر التالية (بعضها العوامل):[2]

[1] مخلف سيلمان، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] إبراهيم الكراسة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

- درجة حساسية أرباح البنك وكذلك رأسماله لتغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية، أسعار البضائع وأسعار الأسهم؛

- مقدرة الإدارة على تحديد قياس، مراقبة وضبط مخاطر السوق بالنظر إلى حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته؛

- طبيعة ودرجة تعقيد والتعرض لمخاطر السوق الناشئة عن التداول والعمليات الخارجية البنك.

II- 3-3- التصنيف الكلي للبنك وفق نموذج CAMELS :

بعد القيام عملية تصنيف جميع مكونات نموذج CAMELS يتم تحديد درجة تصنيف البنك ما بين 1 وهو الأفضل إلى 5 وهو الأسوأ حيث تحدد الإجراءات الرقابية اللازمة وفقا لهذا التصنيف:

الجدول رقم (7): التصنيف الكلي للبنك وفق نموذج CAMELS

الدرجة	تصنيف المجموعة	تحليل التصنيف	موقف البنك	الإجراء الرقابي
1	1.4 -1	قوي	سليم من كل النواحي	لا يتخذ أي إجراء
2	2.4 – 1.6	مرضي	سليم نسبيا مع وجود بعض القصور	معالجة السلبيات
3	3.4 – 2.6	معقول	يظهر عناصر الضعف والقوة	رقابة ومتابعة مستمرة
4	4.4 -3.6	هامشي (خطر)	خطر قد يؤدي إلى الفشل	برنامج إصلاحي ومتابعة ميدانية
5	5 -4.6	غير مرضي	خطير جدا	رقابة دائمة –إشراف-

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على صورية عاشوري، **نظام التقييم البنكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص دراسة مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر 2010-2011، ص ص 76-77.

من خلال الجداول السابق نستنتج ما يلي:

- **البنوك ذات التصنيف 1:** تعتبر قوية كون أن متوسط التصنيف مكونات النموذج يقع ضمن المجال [1-1.4] فهي سليمة في صورة أساسية في معظم النواحي فلا يتخذ أي إجراء رقابي.

- **البنوك ذات التصنيف 2:** تعتبر نوعا مرضيا حيث يقع متوسط مكونات النموذج ضمن المجال [1.6-2.4] فيكون موقف هذه البنوك سليما نسبيا ولكن يتطلب وجود رقابة لمعالجة السلبيات.

- **البنوك ذات التصنيف 3:** هي بشكل عام تواجه بعض نقاط الضعف وتستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها في إطار زمني معقول فقد يؤدي ذلك إلى بروز مشاكل في الملاءة والسيولة مما يتطلب من البنك المركزي اتخاذ إجراءات إدارية مناسبة وتقديم إرشادات واضحة للإدارة لتحديد نقاط الضعف غير أنها تعتبر معقولة كون متوسط مكونات النموذج تنتمي إلى المجال [2.6-3.4].

- **البنوك ذات التصنيف 4 والتصنيف 5:** هذه البنوك تكون في موقف خطير كون متوسط مكونات النموذج ينتمي إلى المجال [3.6-4.4] و [4.6-5] على التوالي، تشير إلى وجود مشاكل كبيرة مما يتطلب رقابة دائمة وإجراءات علاجية خاصة بها.

خلاصة:

لقد تبين لنا من خلال ما ورد في الدارسة النظرية أن النموذج الأمريكي للإنذار المبكر CAMELS مر بعدة مراحل بدءا بنشأته ومفهومه مرورا إلى تفصيل الطرق المعتمدة على ستة مؤشرات هامة وضرورية في تقييم نشاط أي بنك والمتمثلة في كفاية رأس المال، جودة الأصول، جودة الإدارة، الربحية، السيولة ودرجة الحساسية لمخاطر السوق، لذلك فإن أي عملية تطبيق هذا النظام في تقييم نشاط أي بنك تتطلب فهما دقيقا وواضحا لكل هذه المؤشرات، كما تشترط توفر كل المعلومات التي بإمكانها أن تسهل عملية تحديد قيم المعايير التي تدخل ضمن نطاق كل مؤشر من المؤشرات الستة السابقة، ومن هذا يمكننا القول بأن هذا النموذج يعتبر من أقوى نظم الإنذار المبكر وأكثرها استعمالا في العالم.

يقوم هذا النموذج بتحليل الوضعية المالية للبنك وإعطاءه درجة تصنيف مرجحة إلى درجة تصنيف كل مؤشر على حدى طول مدة الدراسة من تسليط الضوء على أنظمة عمل البنوك وتوجيه الاهتمام قصد العمل على تحقيق الأهداف مرورا إلى تحديد الإجراءات الوقائية اللازمة.

III- دراسة حالة البنك BNA

تمهيد

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: تقييم كفاية رأس المال، جودة الأصول وكفاءة الإدارة

المبحث الثالث: تقييم الربحية، السيولة وحساسية مخاطر السوق

المبحث الرابع: التقييم الكلي للبنك

خلاصة

تمهيد:

بعد التطرق إلى المفاهيم النظرية لموضوع الدراسة من خلال الفصلين السابقين سنحاول خلال هذا الفصل تطبيق نموذج CAMELS على البنك الوطني الجزائري، باعتباره من أهم البنوك التجارية في الجزائري من خلال حساب المؤشرات المتعلقة بهذا نموذج للخروج بتقييم شامل للأداء المالي للبنك ومعرفة نقاط ضعفه من أجل تقديم توصيات للبنك.

وللقيام بدراسة للموضوع قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث حيث خصصنا المبحث الأول لتقديم البنك الوطني الجزائري، أما المبحث الثاني فقمنا بتخصيصه لتقييم كفاية رأس المال، جودة الأصول وكفاءة الإدارة أما المبحث الثالث فقمنا من خلاله بتقييم الربحية، السيولة وحساسية مخاطر السوق أما المبحث الرابع فخصص للتقييم الكلي للبنك.

III-1- تقديم البنك الوطني الجزائري :

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، حيث أنه يمثل شبكة من الوكالات موزعة عبر كافة التراب الوطني تحمل على خدمة زبائنها وتلبية طلباتهم وستناول في هذا المبحث لمحة عن البنك الوطني الجزائري من خلال دراسة أهم وظائفه وأهدافه.

III-1-1- نشأة وتعريف البنك الوطني الجزائري :

البنك الوطني الجزائري هو عبارة عن شركة société not actions"، تم إنشاء هذا البنك بعد تأميم النظام البنكي الجزائري بموجب الأمر 178/66 الصادر في 13 جوان 1966م، برأس مال قدره 20 مليون دينار جزائري.

وقد سمح له بصفة عامة بتدعيم التحويل الاشتراكي، وفي القطاع الزراعي والتسيير الذاتي من أجل رفع الخناق على البنك المركزي والخزينة العمومية ولكن نتيجة التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الزراعية لجأت الدولة إلى إعادة هيكلته سنة 1982م، وهذا بإنشاء بنك الفلاحة والتنمية BADR وفي عام 1988م، تحول البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة ذات أسهم برأس مال قدره 3.5 مليار دينار، وأحتل آنذاك المرتبة الثالثة بين البنوك العربية، وبفضل قانون النقد والقرض 90-20 من 24 أفريل 1990م، الذي يشكل إصلاح جذري للنظام المصرفي حتى يتماشى مع السياسات الاقتصادية الجديدة للبلاد، أصبح البنك الوطني الجزائري بمثابة بنك شامل، أما حاليا فإنه يعتبر ملك للدولة والخزينة العمومية المالكة لرأس ماله، وبقيت تسميته البنك الوطني الجزائري والاختصار (ب و ج) وباللغة الفرنسية (BNA) ويقدر رأسه حال البنك حاليا بـ 150 مليار دينار جزائري وهو ناتج عن قرار المجلس الوطني للتخطيط[1].

III-1-2- وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري BNA

لتحقيق مجموعة من الأهداف يقوم البنك بعدد من الوظائف الخدمات المختلفة.

III-1-2-1- وظائف البنك الوطني الجزائري: يمكن تلخيص أهم مهام البنك فيما يلي:[2]

- منح القروض لمختلف القطاعات الاقتصادية وتقديم خدمات مالية للأفراد المؤسسات.

[1] الوثائق الداخلية للبنك

[2] وثائق داخلية لوكالة جيجل 671 للبنك الوطني الجزائري.

- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف والقرض في إطار التشريع البنكي القائم والقواعد الخاصة به.

- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتماد والتحويل، وكذا يقوم بجميع عمليات الاكتتاب والخصم وشراء كل الأوراق التجارية المالية.

- منح القروض لطويلة والمتوسطة والقصيرة الأجل، وتمويل التجارة الخارجية.

- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء والبيع الاكتتاب في السندات العامة والأسهم، وتسليم وتحويل القيم المنقولة أو رهنها.

- معالجة كل عمليات التبادل على حساب أو لأجل، وكل أنواع القروض والرهن الحيازي وتحويلات العملة الأجنبية.

- تقديم خدمات عبر الانترنت، أي خدمة الدفع الالكتروني عبر الانترنت.

III-1-2-2- أهداف البنك الوطني الجزائري: على أساس الموارد المتاحة لدى البنك يسعى إلى تحقيق أهدافه المسطرة وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها، واحترام القواعد التقنية للسيولة وتوزيع المخاطر حسب الأحكام القانونية والتنظيمية لتحقيق الأهداف المتمثلة في:[1]

- تلقي الودائع تحت الطلب والودائع الأجل من كل شخص طبيعي أو معنوي؛

- المشاركة في جمع الادخار الوطني؛

- إجراء عمليات الدفع وتحصيل المستندات التجارية والمالية؛

- تقديم خدمات للزبائن كتسهيل التعامل عن طريق فتح حسابات جارية؛

- يقوم بتمويل عمليات التجارة ويكتسب أو يشتري جميع السندات التجارية؛

- يرهن ويستثمر جميع السندات العمومية التي تصدرها الدولة أو خبراء عمليات القرض والصرف والخزينة.

III-1-3 الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري :

يتكون الهيكل التنظيمي من المديرية العامة كإدارة عليا وتتفرع إلى مجموعة من مديريات وأقسام وكل منها لها مسؤوليات ووظائف تقوم بها، ومن بين المديريات نجد مديرية تسيير المخاطر التي تعتبر

[1] وثائق داخلية لوكالة جيجل 671 للبنك الوطني الجزائري.

من أهم المديريات في البنك حيث تقوم برصد وتحديد مختلف المخاطر وتحليلها وإعطاء حكم لها، ويتمثل في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

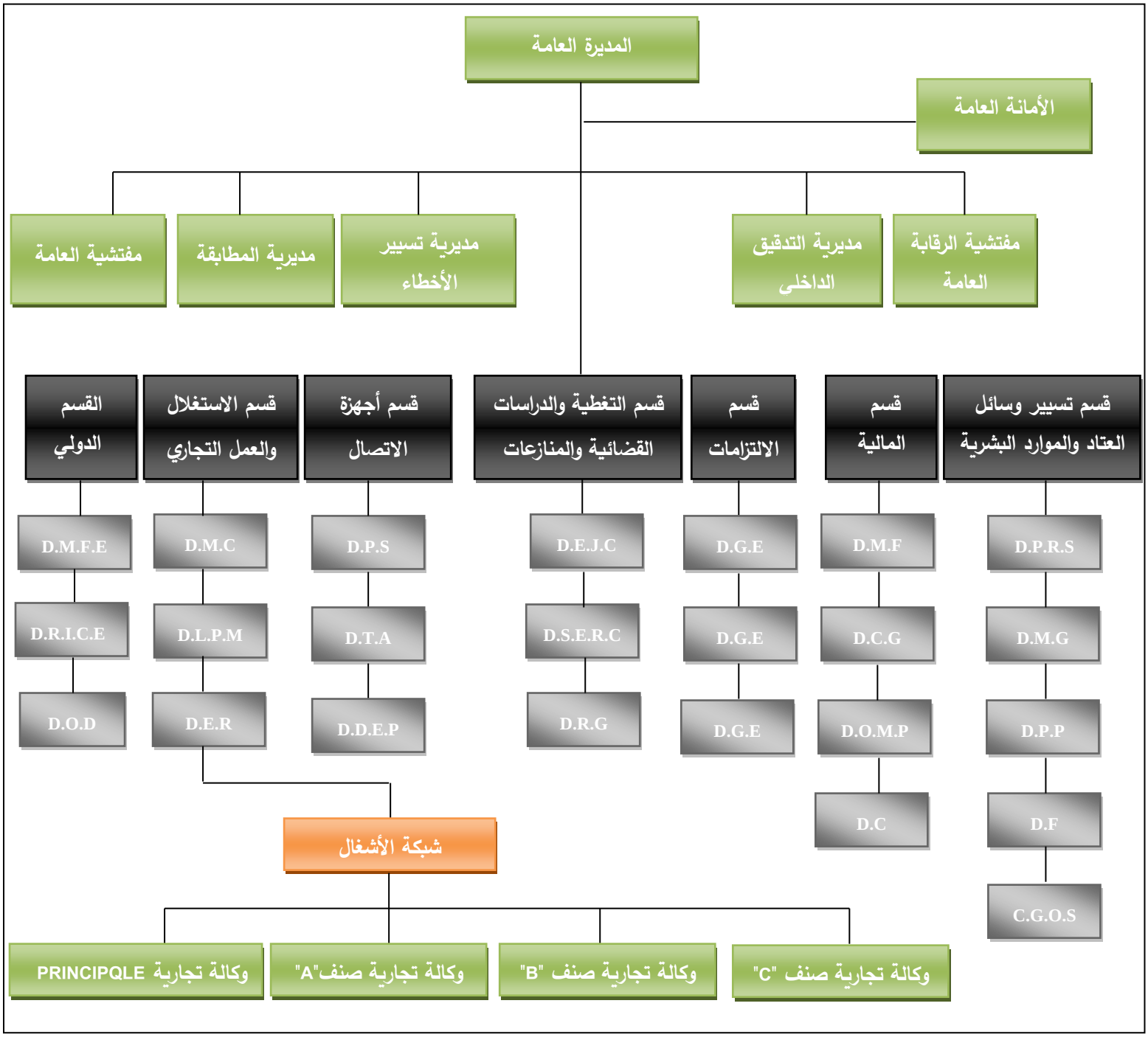

المصدر: موقع البنك الوطني الجزائري WWW.BNA.DZ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2023/05/18.

[1] http://www.ban.dz,18/05/2023

الهياكل الملحقة بالمديرية العامة

- الأمانة العامة؛
- مفتشية الرقابة العامة؛
- المفتشية العامة؛
- مديرية التدفق الداخلي؛
- مديرية تسيير الأخطار؛
- مديرية المطابقة؛

الهياكل التابعة للقسم الدولي:

- DMFE: مديرية التحركات المالية مع الخارج؛
- DRICE: مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية؛
- DOD: مديرية العمليات المستندية؛

الهياكل المحلقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري:

- DER: مديرية تأطير الشبكات؛
- DMC: مديرية التسويق والاتصال؛
- DIPM: مديرية وسائل الدفع والنقد؛

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام

- DDEP : مديرية تطوير الدراسات والمشاريع؛
- DTA: مديرية التكنولوجيات والهندسة؛
- DPS: مديرية الإنتاج والخدمات؛

الهياكل المحلقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات:

- DSERC: مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض؛

- DEJC: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات؛
- DRG: مديرية تحصيل الضمانات؛

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:

- DGE: مديرية المؤسسات الكبرى؛
- DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة؛

الهياكل الملحقة بقسم المالية:

- DC: مديرية المحاسبة؛
- DOMP : مديرية تنظيم المناهج والإجراءات؛
- DCG: مديرية مراقبة التسيير ؛
- DMF: مديرية السوق المالي؛

الهياكل الملحقة بقسم تسير وسائل العتاد والموارد البشرية:

- DPRS: مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية؛
- DMG: مديرية الوسائل العامة؛
- DPP: مديرية المحافظة على التراث؛
- DF: مديرية التكوين؛
- CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية؛

شبكة الاستغلال:

تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهورية للاستغلال، تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطني.

III-1-4 تعريف وكالة جيجل 671 والهيكل التنظيمي لها :

نشأت وكالة جيجل بتاريخ 1966 وتضم حاليا 20 موظف والكائن مقرها بشارع الأمير عبد القادر 01 رقم بريد 92 جيجل 1800 ورقمها في التقييم البنكي هو 671 وتسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق وتوسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزء منه والعمل على تنفيذ سياسة التوقع التي يسعى لها.

يترأس الوكالة كأي مؤسسة أخرى مدير، وهو المسؤول عن الوكالة فهو يتخذ القرارات الصائبة ويسهر على تنفيذها، كما يقوم التنسيق والإشراف بين مختلف مصالح الوكالة ويساعده في ذلك نائب له مكلف بالإشراف لتنسيق في حالة غياب المدير، كما يتولى أيضا مراقبة الحسابات والإشراف على إدارة الموظفين وعمليات الاستغلال[1].

تقدم وكالة جيجل الحاملة للرقم 671 جملة من الخدمات، وذلك من أجل تسهيل العمل داخل الوكالة عن طريق عدة مصالح تندرج تحت الهيكل التنظيمي التالي:[2]

[1] مقابلة مع نائب مديرة البنك الوطني الجزائري بتاريخ 2023/05/18

[2] وثائق داخلية لوكالة جيجل 671 البنك الوطني الجزائري

الشكل رقم (3): الهيكل التنظيمي لوكالة جيجل للبنك الوطني الجزائري -671-

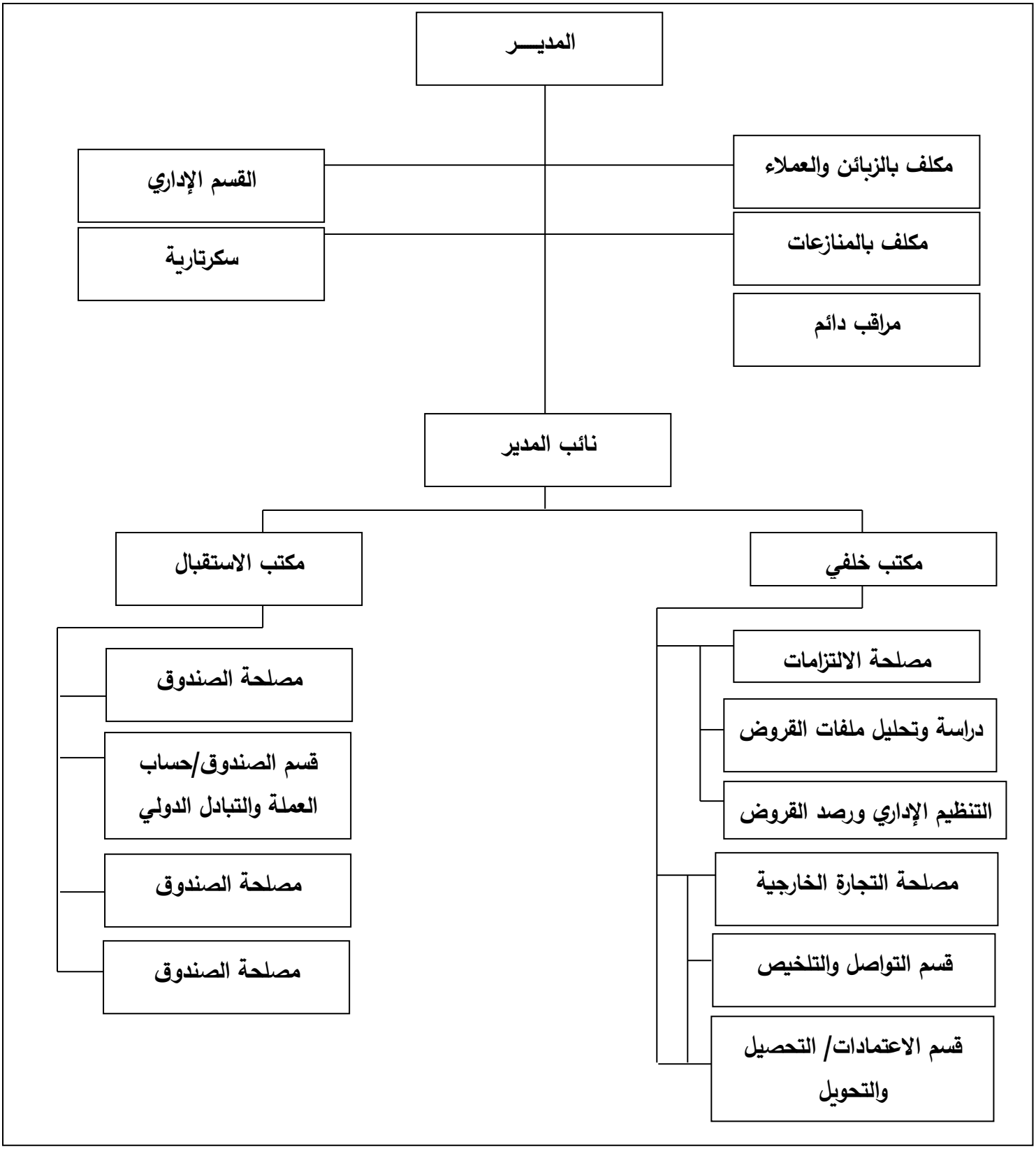

المصدر: وثائق داخلية لوكالة جيجل 671 للبنك الوطني الجزائري.

III-2-تقييم كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة :

لتقييم كفاية رأس المال وجودة الأصول للبنك الوطني الجزائري يتم الاعتماد التقارير السنوية والقوائم المالية بالإضافة إلى الاعتماد على المقابلة مع نائب مديرة وكالة جيجل -671- لتقييم جودة الإدارة.

III-2-1- تقييم كفاية رأس المال

تعتبر نسبة كفاية رأس المال أداة لقياس ملاءة البنك أي قدرة البنك على تسديد التزاماته ومواجهة أية خسائر قد تحدث في المستقبل.

الجدول رقم (8) نسبة كفاية رأس المال (نسبة الملاءة) في البنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2020).

المؤشرات / السنوات	نسبة كفاية رأس المال (الملاءة)	التصنيف البنيوي	التصنيف الكلي
2016	%25.32	1	1
2017	%28.23	1	
2018	%27.22	1	
2019	%23.39	1	
2020	%24.59	1	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على التقارير السنوية للسنوات 2016-2020 للبنك الوطني الجزائري المنشورة على الموقع www.bna.dz (انظر الملاحق رقم 1،2،3،4 و5)

الشكل رقم (4): نسبة كفاية رأس المال خلال الفترة 2016-2020

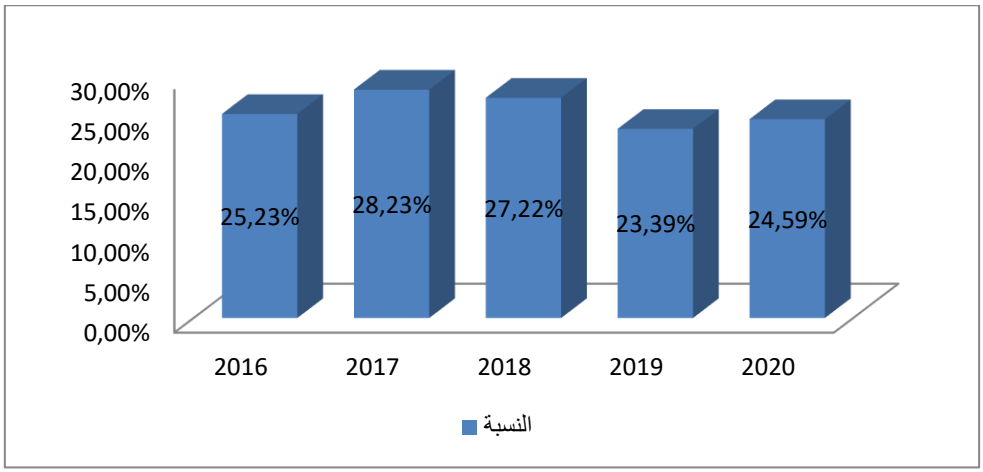

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 8.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4) والجدول رقم (8) ارتفاع في نسبة الملاءة سنة 2017 إلى 28.23% مقارنة سنة 2016 (25.32%) رغم أن إجمالي رأس المال كان ثابت (41.6 مليار دينار

جزائري) وهذا ما يدل على أن المخاطر التي تعرض لها البنك انخفضت سنة 2017 مقارنة بسنة 2016 أما في الفترة ما بين 2017-2019 نلاحظ انخفاض في نسبة الملاءة من 28.23% سنة 2017 وصولا إلى 23.39% سنة 2019 رغم أن البنك قد قام برفع وتحسين رأس ماله (من 41.6 مليار دج إلى 150 مليار) سنة 2018 ويعود سبب هذا الانخفاض إلى ارتفاع المخاطر التي تواجه البنك أما سنة 2020 فقد ارتفعت نسبة ملاءة رأس المال إلى 24.59% مقارنة بسنة 2019 (رأس مال البنك 150 مليار دج سنة 2020) ويعود سبب هذا الارتفاع إلى تمكن البنك من التحكم والتقليل من المخاطر التي تواجه البنك ونلاحظ أيضا أن نسبة الملاءة خلال الفترة 2016-2020 أكبر من 9% ومنه يتم تصنيف كفاية رأس المال في الصنف 1 وفق نموذج CAMELS وهذا يعني أن البنك لديه رأس مال كاف لمواجهة المخاطر وتغطية الخسائر وأداء قوي للأرباح ونمو جيد للأصول كما أن خبرة الإدارة جيدة في تحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها ومتابعة مسارات الأعمال البنكية وتحليل المخاطر المتعلقة بها.

III-2-2- تقييم جودة الأصول :

كما سبق القول تعتبر جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نظام التقييم البنكي الأمريكي لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن امتلاك البنك لأصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ورأس المال ومن أجل معرفة مدى جودة أصول البنك الوطني الجزائري نقوم بحساب وتحليل نسبة التصنيف المرجح.

الجدول رقم (9): نسبة التصنيف المرجح للبنك الوطني الجزائري خلال الفترة (2016-2020)

البنك الوطني الجزائري BNA					
	2016	2017	2018	2019	2020
المخصصات	38172236	30045156	30088761	32089934	33705906
رأس المال	41600000	41600000	150000000	150000000	150000000
الاحتياطات	155567323	178987219	90573966	114406150	123470345
حقوق الملكية	197167323	220587219	240573966	264406150	273470345
المخصصات + حقوق الملكية	235789559	250632375	270662727	296496084	307176251
نسبة التصنيف المرجح	%16.19	%11.9	%11.12	%10.82	%10.97
التصنيف السنوي	3	2	2	2	2
التصنيف الكلي	**2**				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك للفترة (2016-2020) والمنشورة على الموقع www.bna.dz (انظر الملاحق رقم 6،7،8).

الشكل رقم (5): نسبة التصنيف المرجح خلال الفترة 2016-2020

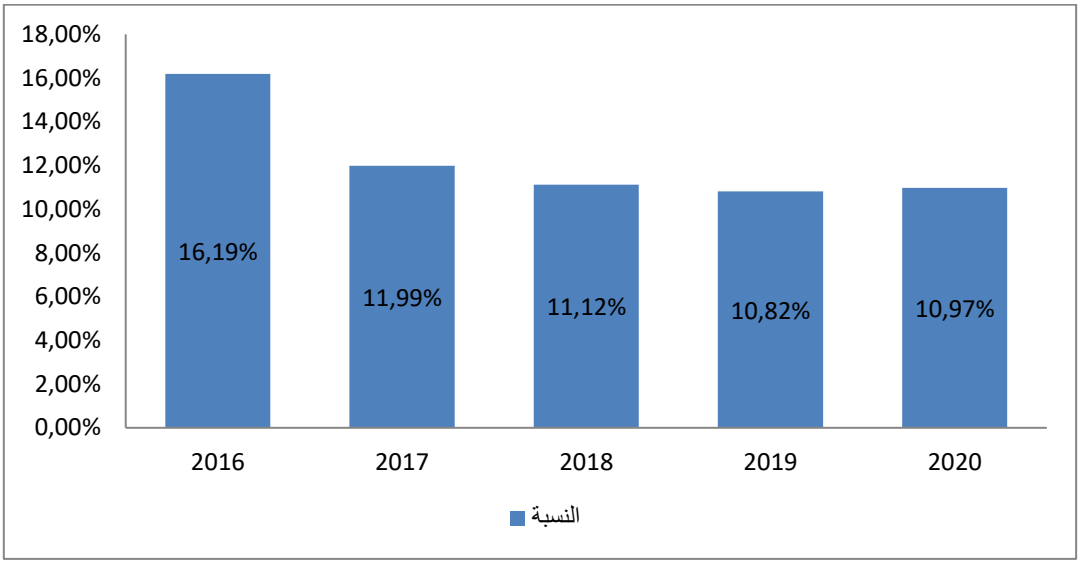

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول 9.

نلاحظ من خلال النسب الموضحة في الشكل رقم (5) والجدول رقم(9) أن نسبة التصنيف المرجح تنخفض من 16.19% سنة 2016 وصولا إلى 10.82% سنة 2019 حيث يعود سبب الانخفاض إلى الارتفاع الحاصل في حقوق الملكية حيث ارتفع من 197167323 ألف دينار سنة 2016 وصولا إلى 264406150 ألف دينار سنة 2019 وهذا ما يعكس وجود علاقة عكسية بين حقوق الملكية ونسبة التصنيف المرجح، أما سنة 2020 فنلاحظ ارتفاع في نسبة التصنيف المرجح إلى 10.97% مقارنة بسنة 2019 (10.82%) رغم ارتفاع حقوق الملكية سنة 2020 إلى 273470345 ألف دينار بسبب الارتفاع الملحوظ في المخصصات خلال نفس السنة وهذا ما يدل على وجود علاقة طردية بين المخصصات ونسبة التصنيف المرجح.

ونلاحظ أيضا أن نسبة التصنيف المرجح لسنة 2016 (16.19%) كانت ضمن المجال [15%-35%] وهذا ما يخول تصنيفها وفق نموذج CAMELS في الدرجة رقم 3 (معقول) أما نسبة الفترة (2017-2020) فكانت ضمن المجال [5%-15%] يتم تصنيفها في الدرجة رقم 2 (مرضية) أما التصنيف الكلي لسنوات الخمس فيعطيها النموذج الدرجة (2) ومنه نستنتج أن نوعية الأصول وإدارة القروض مرضية وأن مستوى وحدة تصنيف القروض والمشاكل الأخرى تحتاج إلى اهتمام محدود من قبل السلطات الرقابية، وأن حجم المخاطر ينسجم مع حجم رأس المال ومقدرة الإدارة.

III-2-3- تقييم كفاءة الإدارة

لتقييم كفاءة الإدارة في البنك الوطني الجزائري قمنا بإجراء مقابلة مع نائب مديرة وكالة جيجل-671- حيث تتضمن الأسئلة مؤشرات جودة الإدارة (الحوكمة، الموارد البشرية، عملية التدقيق، نظام المعلومات والتخطيط الاستراتيجي) بالإضافة إلى مؤشرات أخرى حيث تصنيفها وفق نموذج CAMELS كالآتي:

الجدول رقم (10): تقييم كفاءة الإدارة خلال الفترة (2016-2020)

1- الحوكمة	**درجة التصنيف**	**التصنيف الكلي**
- ما مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة الكافية لمفهوم الحوكمة	2	**2**
- ما مدى تطبيق الحوكمة عند تقييم المؤسسات المقترضة	3	
- هل يعلن البنك عن كافة أهدافه الاستراتيجية	3	
هل توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال البنك	1	
2- عملية التدقيق	**درجة التصنيف**	**التصنيف الكلي**
ما مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي	1	**1**
ما مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الخارجي	1	
هل توجد ضوابط داخلية ملائمة لطبيعة وحجم أعمال البنك	2	
هل يوجد نظام رقابة داخلية فعال	2	
ما مدى موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء ومهامها ووظائفها الرقابية	1	
3- الموارد البشرية	**درجة التصنيف**	**التصنيف الكلي**
هل يعتمد البنك على نظام الحوافز	2	**3**
ما مدى قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية الكافية للقيام بنشاطاتها	2	
هل للإدارة القدرة على وضع دليل عمل لكل وظيفة	3	
ما مدى قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة عالية من الجودة	2	
هل يتمتع أعضاء الإدارة بدراية كافية بالسوق البنكية	3	
هل تطبق الإدارة خطط واضحة لتوظيف الكفاءات المناسبة	3	

في الأماكن المناسبة		
4- نظام المعلومات	**درجة التصنيف**	**التصنيف الكلي**
ما مدى وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انتقال المعلومات البنكية	2	**2**
ما مدى قدرة الإدارة على توفير نظم لحفظ السجلات	2	
5- التخطيط الاستراتيجي	**درجة التصنيف**	**التصنيف الكلي**
هل الإدارة أهداف طويلة الأجل تعمل على تحقيقها	2	**3**
ما مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة والتكيف مع الأحوال المتغيرة	3	
6- مجالات أخرى	**درجة التصنيف**	**التصنيف الكلي**
هل تلتزم الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها	1	**1**
هل تقدم الإدارة معلومات وتقارير دورية دقيقة للبنك المركزي	1	
ما مدى قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للبنك	2	
هل تتجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي بشكل كامل	1	
ما مدى قدرة البنك على تحديد المخاطر البنكية التي تواجهها عند الخوض في مشاريع جديدة	2	
التصنيف الكلي لكفاءة الإدارة		**2**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على أجوبة المقابلة مع نائب مديرة البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل-671- يوم 2023/05/23 ساعة 15:30 (أنظر الملاحق رقم 9).

نلاحظ من خلال أجوبة المقابلة مع نائب مديرة البنك الوطني الجزائري والموضحة في الجدول رقم (10) أنه تم وفق نموذج CAMELS تصنيف كل من الحوكمة ونظام المعلومات في الدرجة 2 بينما صنف كل من الموارد البشرية والتخطيط الاستراتيجي في الدرجة 3 أما عملية التدقيق فصنفت في الدرجة1 بالإضافة إلى تصنيف بعض المؤشرات الأخرى في الدرجة 1 ومن خلال حساب متوسط هذه المؤشرات نلاحظ أن أنه تم تصنيف كفاءة الإدارة في الدرجة2 ومنه نستنتج أن كفاءة إدارة البنك مرضية وتتناسب مع حجم درجة خطورة البنك، مع وجود نقاط ضعف طفيفة ولكنها ليست ذات أثر مادي يمكن أن يهدد البنك، فإن المخاطر والمشاكل المهمة معرفة ومراقبة ومسيطر عليها بشكل فعال.

III-3- تقييم الربحية، السيولة، وحساسية مخاطر السوق :

إن تقييم الربحية والسيولة يعتمد أساسا على القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري في حين أن الحساسية تجاه مخاطر السوق فتم الاعتماد على المقابلة مع نائب مديرة وكالة جيجل-671- في تقييمها.

III-3-1-تقييم الربحية :

يمكن القول إن الإدارة تنظر إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فهي تتأثر بشكل مباشر بمدى جودة الأصول ويتم قياس فعاليتها من خلال تحديد نسبة العائد على إجمالي الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية لتقييم الأرباح.

- حساب وتحليل نسبة العائد على حقوق الملكية:

تعكس هذه النسبة العائد الذي يحصل عليه المستثمرين الذين يحملون رأس مال البنك ويمكن حساب هذه النسبة وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (11): نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (2016-2020)

البنك الوطني الجزائري BNA					
السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الدخل	31419896	29986747	35832184	19064195	23047665
حقوق الملكية	197167323	220587219	24053966	264406150	273470345
نسبة العائد على حقوق الملكية	%15.94	%13.6	%14.89	%7.21	%8.43
التصنيف السنوي	2	2	2	3	3
التصنيف الكلي	**2**				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك (2016-2020) والمنشورة على الموقع www.ban.dz (انظر المحلق رقم6،7،8).

الشكل رقم (6): نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2016-2020

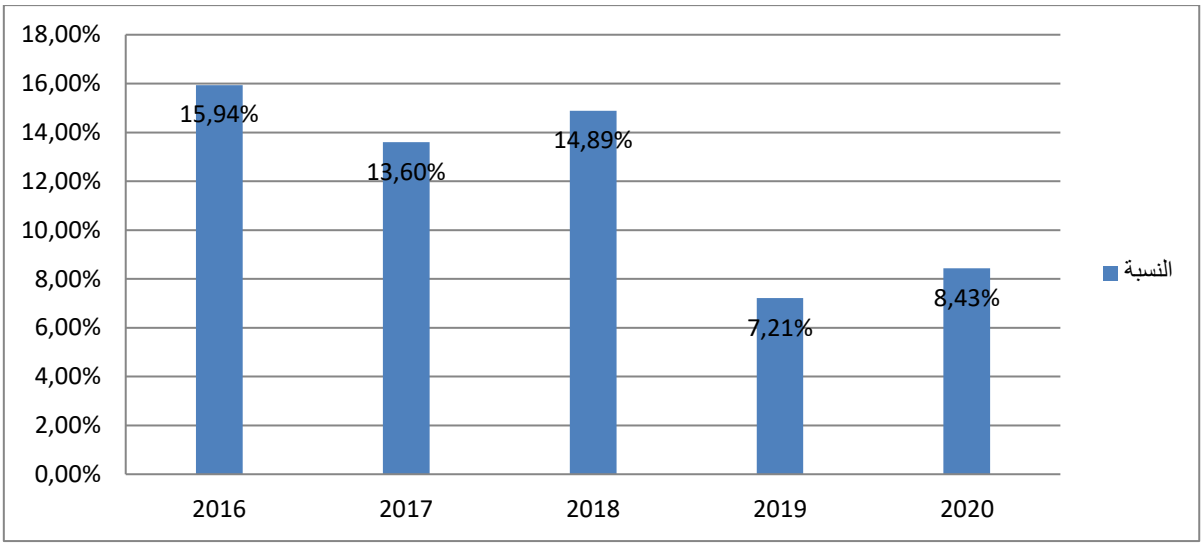

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم 11.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (6) والجدول رقم (11) إن نسبة العائد على حقوق الملكية انخفضت من 15.94% سنة 2016 إلى 13.6% سنة 2017 وهذا نظرا إلى الزيادة الحاصلة في حقوق الملكية لم تقابلها زيادة في صافي الدخل أما بالنسبة 2018 فنلاحظ ارتفاعها إلى 14.89% ويعود هذا الارتفاع الحاصل في صافي الدخل في حين سجل انخفاض كبير سنة 2019 حيث كانت نسبة العائد على حقوق الملكية 14.89% سنة 2018 ثم انخفضت إلى 7.21% سنة 2019 وهذا بسبب الانخفاض الكبير في صافي الدخل أما سنة 2020 فقد ارتفعت إلى 8.43% مقارنة بسنة 2019 نتيجة ارتفاع صافي الدخل لهذه السنة، حيث نلاحظ أيضا أن نسبة العائد على حقوق الملكية خلال الفترة 2016-2018 تنحصر ضمن المجال [10%-20%] وهذا ما يعطي البنك درجة التصنيف 2 خلال هذه الفترة أما في الفترة 2019-2020 فنلاحظ أن نسبة العائد على حقوق الملكية تنحصر ضمن المجال [5%-10%] ما يمنح البنك درجة التصنيف 3 خلال هذه الفترة أما التصنيف الكلي فيعطيه النموذج الدرجة2.

- حساب وتحليل نسبة العائد على إجمالي الأصول:

تعكس هذه النسبة قدرة الأصول على خلق الربح حيث يمكن حسابها وفقا للجدول الآتي:

الجدول رقم (12): نسبة العائد على إجمالي الأصول خلال الفترة (2016-2020)

البنك الوطني الجزائري BNA					
السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الدخل	31419896	29986747	35832184	19064195	23047665
إجمالي الأصول	2843371178	2828633272	3082299350	34919829968	3440270872
نسبة العائد على إجمالي الأصول	%1.1	%1.06	%1.16	%0.54	%0.67
التصنيف السنوي	2	2	2	3	3
التصنيف الكلي	**2**				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك (2016-2020) والمنشورة على الموقع www.ban.dz (انظر المحلق رقم11،12،10،8،7،6).

الشكل رقم (7): نسبة العائد على إجمالي الأصول خلال الفترة 2016-2020

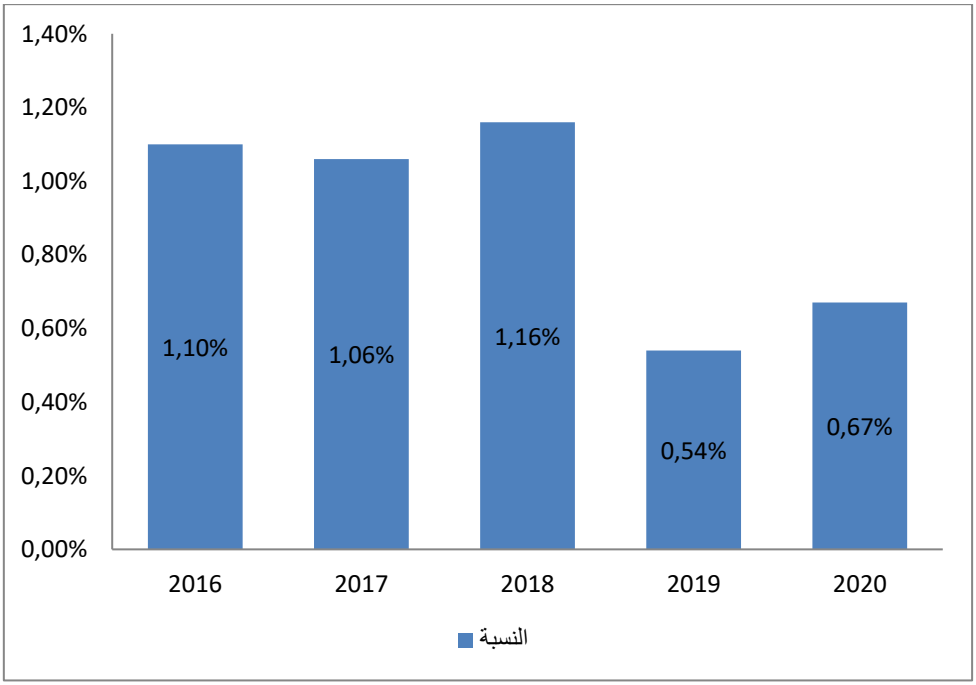

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول 12.

يوضح الشكل رقم (7) والجدول رقم (12) أن معدل العائد على إجمالي الأصول عرف تذبذبا وعدم الاستقرار في قيمته طيلة فترة الدراسة، بسبب التذبذب الحاصل في صافي الدخل، فكلما انخفض صافي الدخل انخفضت نسبة العائد على إجمالي الأصول، وكلما ارتفع صافي الدخل ارتفعت معه نسبة العائد على إجمالي الأصول، حيث نلاحظ أن نسبة العائد على إجمالي الأصول لسنوات 2016، 2017، 2018 تتراوح ما بين 1.1% و 1.16% مما جعلها ضمن مجال التصنيف 2 بمستوى مرضي أما السنتين 2019 و 2020 فكانت نسبة العائد على إجمالي الأصول تتراوح ما بين 0.54% و 0.67% مما يجعلها ضمن مجال التصنيف 3 بمستوى معقول أما التصنيف الكلي للسنوات الخمس فيعطيها النموذج درجة التصنيف2.

جدول رقم (13) درجة التصنيف الكلي للربحية خلال الفترة (2016-2020)

الربحية	درجة التصنيف
العائد على حقوق الملكية	2
العائد على إجمالي الأصول	2
متوسط درجة التصنيف	2
التصنيف الكلي	**2**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجداول رقم 12-11.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (13) أن درجة تصنيف الربحية وفق نموذج CAMELS هي 2 ومنه نستنتج أن ربحية البنك تولد دخلا كافيا لمتطلبات كفاية رأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة إلا أن البنك قد يشهد اتجاهات سلبية تبدأ بالاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الأرباح الصافية لما يتطلب تحسين قدرة الإدارة في التخطيط والرقابة على العمليات البنكية.

III-3-2-تقييم السيولة

تعتبر السيولة من الأهداف الثلاث الأساسية لبنوك التجارية حيث يعتبر من العناصر الأساسية لنموذج التقييم، ورغم كون السيولة لا تتداخل مع العناصر الأخرى المكونة لنموذج CAMELS إلا أنه يعتبر من الأسباب المؤدية لوقوع البنوك في المشاكل وفشلها في الوفاء بالتزاماتها.

ومن أجل تقييم السيولة سنقوم بحساب وتحليل نسبة القروض إلى الودائع بالإضافة إلى نسبة القروض إلى إجمالي الأصول

- حساب وتحليل نسبة القروض إلى الودائع:

تشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد البنك على الودائع لتلبية حاجيات الزبائن من القروض.

الجدول رقم (14): نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة (2016-2020)

البنك الوطني الجزائري BNA					
السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019	2020
القروض	1551709194	1899519271	2213933222	2464020543	2640958188
الودائع	2010258423	2104410761	2343455639	2696988227	2576115642
نسبة القروض إلى الودائع	%77.19	%90.26	%94.47	%91.36	%102.52
التصنيف السنوي	5	5	5	5	5
التصنيف الكلي	**5**				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك (2016-2020) والمنشورة على الموقع www.ban.dz (انظر المحلق رقم 6،7،8،10،12،11).

الشكل رقم (8): نسبة القروض إلى الودائع خلال الفترة 2016-2020

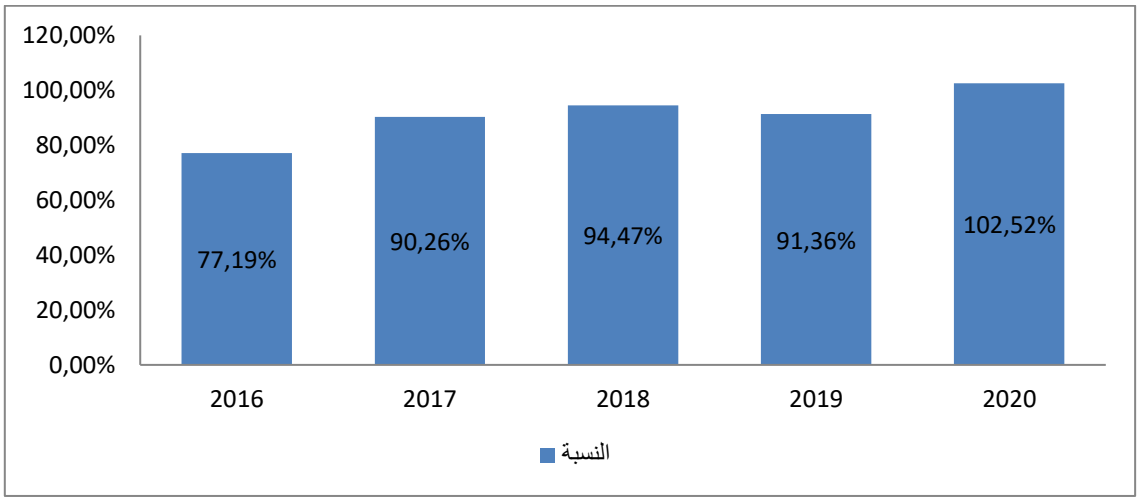

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجدول رقم 14.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (8) والجدول رقم(14) أن نسبة القروض إلى الودائع (نسبة التوظيف) ترتفع في الفترة الزمنية من 2016 إلى 2018 حيث ارتفعت من 77.19% إلى 94.47%

حيث يعود سبب هذا الارتفاع الحاصل في القروض لتخفيض هذه النسبة سنة 2017 إلى 90.26% بسبب انخفاض الذي حصل في قيمة القروض ثم ارتفعت هذه النسبة سنة 2020 إلى 102.52% بسبب الارتفاع الملحوظ في قيمة القروض التي تجاوزت قيمة الودائع حيث نلاحظ أيضا أن نسبة القروض إلى الودائع خلال فترة الدراسة كانت أكبر من 71% وهذا ما يعطيها درجة التصنيف 5 وفق نموذج CAMELS.

- حساب وتحليل نسبة القروض إلى إجمالي الأصول:

تعود نسبة القروض على إجمالي الأصول على قدرة البنك على تحقيق إيرادات من أصوله.

جدول رقم (15): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول خلال الفترة (2016-2020)

البنك الوطني الجزائري BNA					
السنوات / البيان	2016	2017	2018	2019	2020
القروض	1551709194	1899519271	2213933222	2464020543	2640958188
إجمالي الأصول	2843371178	2828633272	3082299350	3491982968	3440270872
نسبة القروض على إجمالي الأصول	%54.57	%67.15	%71.83	%70.56	%76.77
التصنيف السنوي	2	4	5	5	5
التصنيف الكلي	**4**				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على القوائم المالية للبنك (2016-2020) والمنشورة على الموقع www.ban.dz (انظر المحلق رقم 10،11،12)

الشكل رقم (9): نسبة القروض إلى إجمالي الأصول خلال الفترة 2016-2020

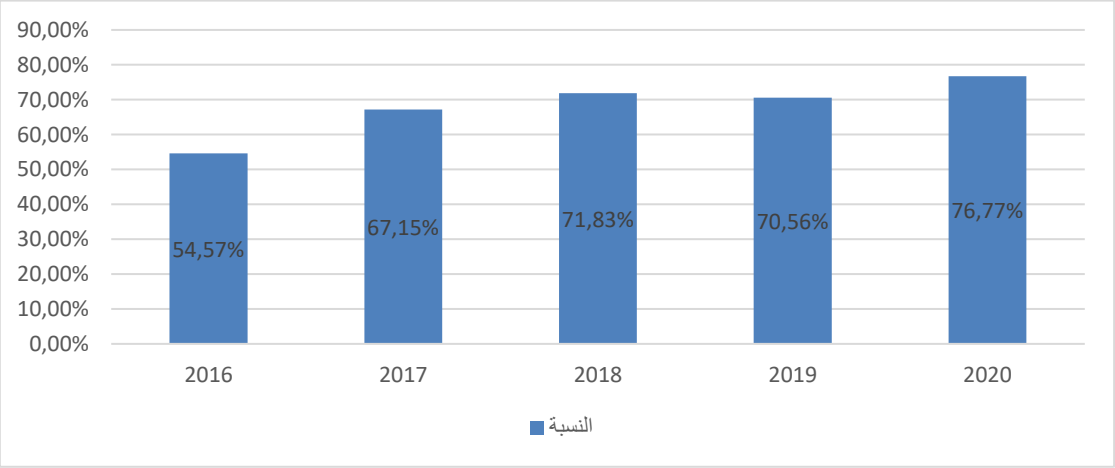

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم 15.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (9) والجدول رقم (15) أن نسبة القروض إلى إجمالي ترتفع من 54.57% سنة 2016 إلى غاية 71.83% سنة 2018 بسبب ارتفاع قيمة القروض الممنوحة خلال هذه الفترة لتنخفض هذه النسبة سنة 2018 إلى 70.56% مقارنة بسنة 2017 وهذا سبب الانخفاض الذي حصل للقروض الممنوحة خلال هذه السنة ثم ارتفعت سنة 2020 لأن قيمة القروض ارتفعت مرة أخرى.

حيث نلاحظ أيضا أن نسبة القروض إلى إجمالي الأصول سنة 2016 تنحصر ضمن المجال [50%-60% [وهذا ما أعطاها درجة تصنيف 4 أما بالنسبة للفترة 2018-2020 فكانت النسبة أكبر من 70% وهذا ما أعطاها درجة تصنيف 5 وفق نموذج CAMELS.

جدول رقم (16) درجة التصنيف الكلية للسيولة خلال الفترة (2016-2020)

السيولة	درجة التصنيف
القروض إلى الودائع	5
القروض إلى إجمالي الأصول	4
متوسط درجة التصنيف	4.5
التصنيف الكلي	**5**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجداول رقم 14،15.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (16) أن درجة تصنيف القروض إلى الودائع هي 5 وهذا ما يعني أن البنك يمنح قروض على حساب سيولته ونلاحظ أيضا أن القروض إلى إجمالي الأصول صنفت في الدرجة 4 ويعني هذا أن البنك ليس لديه أموال عاطلة فهو يستثمر أغلبها.

ونلاحظ أيضا من خلال هذا الجدول أن التصنيف الكلي للسيولة وفق نموذج CAMELS هو 5 وهذا ما يعني أن البنك في حاجة إلى مساعدة من البنك المركزي أو مساعدة خارجية لتلبية احتياجاته الحالية من السيولة، وتبز الحاجة لمثل هذه المساعدة الفورية لمنع انهيار البنك بسبب عدم قدرته على تلبية طلبات الدائنين والمودعين.

III-3-3- تقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق

من خلال المقابلة نائب مديرة البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل 671 وبالاعتماد على أجوبته تم تصنيف حساسية البنك اتجاه مخاطر السوق فوق الجدول التالي:

الجدول رقم (17): تقييم حساسية البنك اتجاه مخاطر السوق خلال الفترة (2016-2020)

مؤشرات حساسية مخاطر السوق	درجة التصنيف	درجة التصنيف الكلية
ما مدى حساسية الأصول بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة	4	3
ما مدى حساسية الخصوم بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة	4	
ما مدى حساسية الأصول بالبنك التغيرات في أسعار الصرف	1	
ما مدى حساسية الخصوم بالبنك التغيرات في أسعار الصرف	1	
ما مدى تطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر	2	
ما مدى قدرة البنك على التحكم في مخاطر السوق	4	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج المقابلة مع نائب مديرة البنك الوطني الجزائري 2023/05/23 ساعة 15:30. (أنظر الملحق رقم 9).

نلاحظ من خلال أجوبة المقابلة مع نائب مديرة البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل الموضحة في الجدول رقم (17)، أن حساسية أصول وخصوم البنك اتجاه أسعار الفائدة ضعيفة(التصنيف4)، وهذا يعود إلى أن سعر الفائدة المعمول بها في البنوك العمومية الجزائرية ثابت ولا يتغير (خاضع لسياسة المتبعة داخل البلد)، أما بالنسبة لحساسية أصول وخصوم البنك اتجاه أسعار الصرف فنجدها قوية (التصنيف1)، وهذا راجع إلى التقلبات المستمرة الحاصلة في أسعار الصرف، حيث نلاحظ أيضا أن مدى تطبيق البنك لإجراءات تسمح بمراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر قوي (التصنيف2)، في حين أن قدرة البنك في التحكم في مخاطر السوق ضعيف (التصنيف4).

حيث يتضح من خلال متوسط درجة تصنيف المؤشرات السابقة أن حساسية مخاطر السوق تندرج وفق نموذج CAMELS ضمن درجة التصنيف 3، ومنه نستنتج أن التحكم في مخاطر السوق ضعيف وأن صافي الأرباح غير حساس لمواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة.

III-4-التقييم الكلي للبنك

انطلاقا من تحليل المكونات السابقة لنموذج CAMELS نقوم بالتقييم الكلي للبنك وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (18): التقييم الكلي للبنك خلال الفترة (2016-2020)

البنك الوطني الجزائري	
تصنيف كفاية رأس المال	1
تصنيف جودة الأصول	2
تصنيف كفاءة الإدارة	2
تصنيف الربحية	2
التصنيف السيولة	5
تصنيف الحساسية لمخاطر السوق	3
التصنيف الكلي	**2**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج الجداول رقم (8، 9، 10، 13، 16، 17) السابقة.

$$\text{التصنيف الكلي} = \frac{\text{مجموع درجة تصنيف المكونات الست}}{6}$$

$$\text{التصنيف الكلي} = \frac{3+5+2+2+2}{6} = 2.33$$

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن كفاية رأس المال تصنف في الدرجة 1 (قوي) وفق نموذج CAMELS، مما يعني أن البنك يوفر نسبة الملاءة المالية التي أقرتها لجنة بازل و المعمول بها في الجزائر ،أما بالنسبة لكل من جودة الأصول ، كفاءة الإدارة والربحية فصنفت في الدرجة 2 (مرضي) وهذا ما يعني أنها تحقق نتائج مرضية و أنها تحتاج إلى العمل على نقاط ضعفها للتحسين من أداءها ، أما السيولة فكانت الأسوأ فقد صنفها النموذج في الدرجة 5 (خطير جدا) وهذا بسبب السياسة الهجومية التي يتبعها البنك بالإضافة إلى الدعم الذي يلقاه البنك من طرف البنك المركزي لمواجهة المخاطر ، أما حساسية مخاطر السوق فصنفت في الدرجة 3 (معقول) .

ونلاحظ أيضا أن درجة التصنيف الكلي للبنك وفق نموذج CAMELS هي2 لأن متوسط درجة تصنيف المكونات الست لنموذج ينحصر في المجال [1.6-2.4]، وهذا ما أعطى البنك الدرجة 2 ومنه

نستنتج أن موقف البنك سليم نسبيا مع وجود بعض القصور وهذا يتطلب وجود رقابة لمعالجة السلبيات وعليه يمكن القول إن الأداء المالي للبنك مرضي.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل قمنا بتطبيق نموذج CAMELS على البنك الوطني الجزائري من اجل تقييم أداءه المالي، وهذا بعد دراسة وتحليل وتقييم كل المؤشرات المتعلقة بالنموذج، حيث اعتمدنا في تحليل وتقييم كل من كفاية رأس المال، جودة الأصول الربحية والسيولة على مجموعة من النسب أما فيما يخص تقييم الإدارة والحساسية لمخاطر السوق فاعتمدنا على إجراء مقابلة مع نائب مديرة البنك الوطني الجزائري وكالة جيجل-671-.

حيث تبين من خلال دراستنا أنه يمكن تطبيق نموذج التقييم الأمريكي CAMELS على البنوك التجارية الجزائرية كما يكشف هذا النموذج عن نقاط القوة والضعف التي يتميز بها البنك ويسهل عملية الرقابة وأن الوضعية المالية للبنك مرضية.

خاتمـــــة

عرفت عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية أهمية كبيرة باعتبارها جرس إنذار مبكر للمخاطر لذا ظهرت العديد من النماذج التي كان الغرض منها تقديم شامل للأداء المالي للبنك، ومن أهم هذه النماذج نجد نموذج التقييم الأمريكي CAMELS.

يعتبر نموذج CAMELS أداة رقابية فعالة لتقييم مدى سلامة ومتانة البنوك وفق أساس موحد وشامل، حيث يعكس هذا النموذج الأداء المالي للبنك من خلال ستة مكونات رئيسية وهي كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة وحساسية مخاطر السوق، ويتم تصنيف أداء البنك من 1 إلى 5 للوصول إلى التصنيف النهائي للبنك يتطلب نموذج CAMELS إجراء تصنيف رقمي وكمي لكل عنصر من العناصر الست الرئيسية المذكورة سابقا.

ومن خلال دراستنا قمنا بتطبيق نموذج CAMELS في البنك الوطني الجزائري من أجل تقييم أداءه المالي حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج سنقوم بعرضها لاحقا.

اختبار فرضيات الدراسة:

بعد دراسة الموضوع سيتم فيما يلي التحقق من مدى صحة الفرضيات المقدمة على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** "يحقق البنك الوطني الجزائري نسبة الملاءة المنصوص عليها في القوانين الجزائرية".

وهي فرضية صحيحة حيث تبين أن البنك الوطني الجزائري يحقق نسبة ملاءة أعلى من النسبة المنصوص عليها.

- **الفرضية الثانية:** "للبنك الوطني الجزائري أصول ذات جودة قوية".

هذه الفرضية تعتبر خاطئة حيث تبين من خلال دراستنا أن جودة أصول البنك مرضية.

- **الفرضية الثالثة:** " لدى الجهاز الإداري للبنك الوطني الجزائري كفاءة مرضية في التسيير".

هذه الفرضية تعتبر صحيحة حيث تبين أن للبنك إدارة قادرة على تسيير البنك جيدا رغم وجود بعض النقائص.

- **الفرضية الرابعة:** "يحقق البنك الوطني الجزائري أرباح مرضية".

هذه الفرضية صحيحة حيث تبين خلال الدراسة أن البنك الوطني الجزائري حقق أرباح مرضية مما يساعد على نمو أصوله وتوزيع الأرباح على المساهمين بالإضافة إلى تكوين احتياطات لمواجهة المخاطر.

- **الفرضية الخامسة:** "للبنك الوطني الجزائري القدرة على التحكم في سيولته".

هذه الفرضية خاطئة حيث تبين من خلال الدراسة أن البنك الوطني الجزائري ليس له القدرة على التحكم في سيولته ويجب عليه إعادة النظر في سيولته لتجنب الوقوع في عسر مالي.

- **الفرضية السادسة:** "تمتاز أصول وخصوم البنك الوطني الجزائري بالقوة اتجاه الحساسية لمخاطر السوق".

وهذه الفرضية تعتبر خاطئة حيث تبين من خلال دراستنا أن حساسية أصول وخصوم البنك تجاه مخاطر السوق معقولة.

نتائج الدراسة:

ومن خلال تطبيق نموذج CAMELS على البنك الوطني الجزائري توصلنا إلى النتائج التالية:

- يمكن تطبيق نموذج CAMELS من أجل تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية.

- يحقق البنك الوطني الجزائري نسبة ملاءة تفوق النسبة القانونية مما يدل على كفاية رأس مال البنك للمخاطر التي يتعرض لها وتم تصنيف ملاءة البنك بالدرجة 1.

-حاز البنك على التصنيف 2 فيما يتعلق بجودة أصوله مما يعني أن جودة الأصول للبنك وإدارة القروض مرضية مع وجود بعض القصور يتطلب اهتمام محدود من قبل السلطات الرقابية.

- تم تصنيف كفاءة الإدارة للبنك الوطني الجزائري في الدرجة 2، مما يعني أن للبنك إدارة قادرة على وضع خطط استراتيجية لمواجهة المخاطر التي تواجه البنك، رغم وجود نقاط الضعف طفيفة لكنها ليست ذات أثر مادي مما جعل الإدارة مرضية.

- تم تصنيف الربحية للبنك الوطني الجزائري بالدرجة 2 مما يعني أن ربحية البنك تولد دخلا كافيا لمتطلبات كفاية رأس المال ويدفع حصص أرباح معقولة.

- تم تصنيف سيولة البنك بالدرجة 5 مما يعني أن أداءه غير مرضي فيما يتعلق بالسيولة، لذلك يجب أن تتخذ إجراءات لتقوية مركز السيولة لضمان تلبية البنك لحاجياته.

- تم تصنيف حساسية مخاطر السوق في الدرجة 3 مما يعني أن تحكم البنك الوطني الجزائري في مخاطر السوق ضعيف وأن صافي الأرباح غير حساس لمواجهة التغيرات العكسية لأسعار الفائدة.

- تحصل البنك الوطني الجزائري في النهاية على التصنيف 2 مما يعني أن الأداء المالي للبنك مرضي يتطلب معالجة السلبيات.

النتائج على ضوء الدراسات السابقة:

تبين من خلال نتائج دراستنا ونتائج الدراسات السابقة إنه يمكن تطبيق نموذج CAMELS لقياس وتقييم الأداء المالي لكل البنوك التجارية في مختلف، حيث تبين أن هذا النموذج يقوم بإبراز كل نقاط القوة والضعف للبنوك من خلال تقييم مكوناته الست والمتمثلة في: كفاية رأس المال، جودة الأصول، كفاءة الإدارة، الربحية، السيولة وحساسية مخاطر السوق والتي تشمل كل مجالات البنك. ومن خلالها يمكن إعطاء البنك درجة تصنيف كلية، وهذا ما يسمح باتخاذ الإجراءات الرقابية اللازمة لتدارك النقائص قبل حدوث أزمة تؤدي إلى انهيار البنوك.

التوصيات:

بعد تطبيق نموذج التقييم CAMELS على البنك الوطني الجزائري وبيان إمكانية تطبيقها على البنوك التجارية الجزائري، يمكن تقديم التوصيات التالية:

– ضرورة اعتماد البنوك الجزائرية نموذج CAMELS في تقييم الأداء من أجل معرفة الخلل الموجود والوقوف على إصلاحه قبل حدوث أزمة.

– وجوب اعتماد البنك الوطني الجزائري على نموذج CAMELS من أجل التقييم للأداء المالي للبنك.

– ضرورة اهتمام البنك الوطني الجزائري أكثر بالسيولة وحساسية أصوله وخصومه اتجاه مخاطر السوق.

– الاهتمام بجانب السيولة في البنك والتقليل من قيمة القروض الممنوحة والعمل على تلبية الحاجيات الفورية للزبائن دون اللجوء للبنك المركزي أو تسييل الأصول.

آفاق الدراسة:

يعد الأداء المالي أحد أهم المواضيع في القطاعات الاقتصادية، حيث قمنا من خلال بحثنا بدراسة تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، ونظرا لأهمية هذا النموذج وضيق الوقت ارتأينا ضرورة تواصل الأبحاث في هذا المجال من خلال دراسة ما يلي:

– مدى تحسن الأداء المالي للبنوك الخاضعة لنموذج CAMELS ومقارنتها مع البنوك التي لم تخضع لهذا النموذج.

– دراسة التغيرات الجديدة على CAMELS وأهم المؤشرات المضافة له.

– دراسة النموذج المطبق في تقييم الأداء في البنوك الجزائرية ومقارنته مع نموذج CAMELS.

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. إبراهيم الكراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، الإمارات، ط 2، 2010.
2. أسعد حميد العالي، **إدارة المصارف التجارية، مدخل إدارة المخاطر**، مكتبة الذاكرة للطباعة دار النشر، عمان، الأردن، 2013.
3. أكرم حداد، مشهور مذلول، **النقود والمصارف**، مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1، 2008.
4. الجنابي هيل عجمي، **إدارة البنوك التجارية والأعمال البنكية**، دراسة المسار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
5. حسين جميل البديري، **البنوك- مدخل محاسبي وإداري**-، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
6. خالد أمين عبد الله، **العمليات البنكية- الطرق المحاسبية الحديثة**، دار وائل النشر، عمان، الأردن، ط 1، 1998.
7. زياد رمضان، محفوظ جودة، **اتجاهات معاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط3، 2006.
8. زياد سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2000.
9. زيد سليم رمضان، **إدارة العمليات البنكية**، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة السادسة، 1997.
10. زينب عوض الله وأسامة محمد الفولى، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
11. سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منهج علمي وتطبيق عملي، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، 2005.
12. صلاح الدين حسن السيسي، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط 1، 2011.
13. طارق طه، **إدارة البنوك وتكنولوجيا المعلومات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007.
14. عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحماد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.

15. عزيزة بن سمية، **الائتمان في البنوك التجارية**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2007.
16. علا نعيم عبد القادر وآخرون، **مفاهيم حديثة في إدارة البنوك**، دار البداية، ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط 1، 2012.
17. فيصل محمود شواورة، **الاستثمار في بورصة الأوراق المالية**، الأسس النظرية والعلمية، دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، الأردن، 2008.
18. مجيد كرخي، **تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية بالاستخدام النسب المالية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2008.
19. محمد صالح المناوي، جلال إبراهيم العبد، **الإدارة المالية مدخل القيمة واتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
20. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم شركات المساهمة، دار حامد للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، 2009.
21. مفلح محمد عقلاء، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي**، دار المستقبل للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2000.
22. منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية- مدخل اتخاذ القرارات-**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، الطبعة 3، 1996.
23. نصر حمود مزنان فهد، **أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

ثانيا: المجلات العلمية

24. أحمد حسين المشهراوي، **أثر تطبيق التقييم البنكي الأمريكي CALMES**، مجلة دوري يصدرها بنك فصل السوداني، مجلة المال والاقتصاد، العدد 59، السودان، ديسمبر 2008.
25. أمينة بن جدو، مسعود ميهوب، **تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية باستخدام النسب المالية- دراسة تحليلية للبنك الأمريكي Ameriserv financilal INC للفترة الممتدة بين 2019/2010-**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مجلد 4، عدد 2، ديسمبر، 2020.
26. بوخلخال يوسف، **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي الأمريكيCAMELS على فعالية الرقابة على البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية-**، مجلة الباحث، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 10، 2012.
27. بوكفة حمزة، **بن خالد جميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام نظام التقييم البنكي CAMELS ودوره في التحكم في المخاطر- دراسة حالة بنك BNA مجلة اقتصاد المال والأعمال-**، مجلد 7، عدد 2، سبتمبر، 2022.

28. التجاني إلهام، شعوبي محمد فوزي، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائر للفترة 2011/2005**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، مجلد 9، عدد1، جوان 2015.

29. حسينة معاش، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري خلال الفترة 2018/2014**، Revue maghrebine management Des organisations، مجلد 5، عدد 1، 2021.

30. حمد البشير بن عمر، أحمد نصير، **تقييم الأداء البنوك باستخدام نموذج–حالة البنك الوطني الجزائري في الفترة 2014– 2015**، مجلة إضافات اقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر، سبتمبر 2017.

31. حمزة رملي، عمار قرفي، **قياس الأداء البنكي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكر camles– دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك المركزي jpmfch**– مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 8، العدد 1، جوان 2021.

32. حمزة رملي، عمار قرفي، **قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي CAMELS – دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM&CH** –، مجلة دراسات **اقتصادية**، المجلد 8، العدد 1، جوان 2021.

33. حمني حورية، **استخدام نموذج CAMELS كأداة لتقييم البنوك التجارية**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 4، جامعة قسنطينة، 2017.

34. سعاد عبد الفتاح وآخرون، **قياس كفاية رأس المال في المصارف الأهلية – دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل**–، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، بغداد، العراق، العدد 34، 2013.

35. شريف أحمد يحي، **تطبيق نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك المصرية في ضوء المعايير والاتفاقيات الدولية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 2، 2017.

36. شريفة جعدي، محمد الخطيب نمر، **تقييم أداء البنوك التجارية، دراسة حالة عينة من البنوك العامة بالجزائر خلال الفترة 2011– 2017**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019

37. شعوي محمد فوزي، التجاني إلهام، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري، 2015، 2011**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، 2015.

38. شناتي سامي، أورزيق إلياس، **مدى توافق نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك مع البنوك الإسلامية، قراءة في نموذج CAMELS**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، أفريل 2020.

39. شوقي بورقبة، **طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية**، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والبنكية ARFBS، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، العدد 1، 2011.

40. صافية بومصباح، **تقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية- دارسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس (ATM)**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة، محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، مجلد 8، عدد 2، ديسمبر 2021.

41. صايف مصطفى، بوثلجة عبد الناصر، **الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم، دراسة قياسية- لعينة من الشركات المدرجة في البورصات (سعودية، الكويت، قطر، أبو ظبي)** -، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 2، 2017.

42. صبا عبد الهادي عبد الرضا، عبد الرضا شفيق البصري، **مصفوفة CAMELS في تقويم أداء المصارف**، مجلة العربي، العدد 24، جامعة بغداد، العراق، 2008.

43. صليحة عماري، علي بن ثابت، **نظام التقييم البنكي الأمريكي CAMELS كمدخل لتقييم البنوك -دراسة حالة بنك الخليج الكويت-**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 38، 2018.

44. الطيب بولحية، بوجميعة عمر، **تقييم الأداء المالي لبنوك الإسلامية لفترة 2009-2019**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 14، 2016.

45. عباس فاضل رحيم، **أهمية نظام CAMELS في تقييم أداء المصارف في العراق - دراسة حالة على المصرف الوطني الإسلامي-**، مجلة كلية بغداد، العدد 39، 2014.

46. عباس كاظم الدعمي، مروح الطاهر هذال المرسومي، **تأثير مخاطر السيولة المصرفية في الأداء المالي المصرفي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 5، عدد 20، 2014.

47. علي عبد الرضا حمودي العميد، **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر، بالأزمات (دراسة تطبيقية، حالة العراق)**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي، 2015.

48. علي منصور محمد بن سفاع، **تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMELS- دراسة تحليلية الأداء البنك الأهلي اليمني-**، مجلة العلوم الإداري والاقتصادية، جامعة عدن، العدد الثاني 2008.

49. قوال زواوية إيمان، **تحليل مكونات معيار التقييم الأمريكي CAMELS**، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، مجلد 16، العدد 2، 31 ديسمبر 2017.

50.كرومي آسية، **تقييم أداء البنوك التجارية باستعمال نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على المؤسسة المصرفية العربية خلال 2010-2019**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 8، العدد 1، أفريل 2022.

51.كرومي آسية، **تقييم الأداء البنوك التجارية باستخدام نموذج DUPONT المعدل لعينة من البنوك الجزائرية الخاصة**، مجلة الابتكار والتسويق، جامعة ظاهري محمد، بشار، المجلد 9، العدد 2، 2022.

52.مالك الرشيد أحمد، **مقارنة بين معياري CAMELS وCAEL كأدوات حديثة للرقابة البنكية**، مجلة البنكي، السودان، العدد 35، مارس 2005،

53.محصول نعمان، سراج موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة بنك المؤسسة العربية خلال الفترة، 2013-2012**، مجلة نماء الاقتصاد والتجارة، المجلد 3، العدد 2، ديسمبر 2019.

54.محمد سمير دهيرب، **نظام التقييم المصرفي للمؤشرات (CAMELS) في ظل المخاطر –دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار للسنوات من 2006 حتى 2009-**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، مجلد 11، العدد 45، 2009.

55.مخلف سليماني، **نظام التقييم البنكي CAMELS**، مجلة المحاسب العربي، العدد 11، يوليو 2012.

56. مهدي عطية الجبوري، مؤشرات الأداء المالي، **دراسة تطبيقية مقارنة بين مصارف الرافدين والمصرف التجاري للعام 2002**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد 14، عدد 1، مارس 2007.

57.موفق عباس باقر شكارة، **تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS**، مجلة دراسات محاسبية مالية، مجلد 7، العدد 18، الفصل 1، 2012.

58.ودان بوعبد الله، شوشة يمينة، **أثر تطبيق نظام التقييم البنكي CAMELS في تفعيل الرقابة على البنوك التجارية –دراسة مقارنة ما بين البنك الوطني الجزائري والبنك بي أن بي باريبا الجزائر خلال الفترة 2010-2014**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، العدد 8، ديسمبر 2017.

59.يجري علي، **تحليل الأداء المالي بالنسب المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة تطبيقية في مؤسسة مطاحن الحضنة، 2011-2016**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عشور، الجلفة، العدد الاقتصادي، 35(1)،2018.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

أطروحات الدكتوراه

60. رميسة كلاش، **المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي، دراسة حالة ميدانية، لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004، 2018)**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة مالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2022.

رسائل الماجستير

61. أمارة محمد يحي عاص، **تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية**، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010.

62. تهاني محمود محمد الزعابي، **تطوير نموذج كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار لجنة بازل- دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي والبنك الإسلامي-**، فلسطين بقطاع غزة، رسالة الماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، جامعة الإسلامية، فلسطين، 2009.

63. جليلة بن خروف، **دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لإنجاز القنصات kanghag 2005- 2008**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، 2009.

64. صورية عاشوري، **نظام التقييم البنكي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، BNA، رسالة ماجستير في العلوم التجارية**، تخصص دراسة مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، الجزائر 2010-2011.

65. عادل عشي، **الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعة الكوابل بسكرة، 2000، 2002**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2004.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات الندوات

66. سليمان ناصر، **كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية، تشخيص الواقع ومقترحات للتطوير، الملتقى الدولي الثاني للصناعة الإسلامية، آليات ترشيد الصناعة المالية المدرسية العليا للتجارة**، الجزائر، أيام 02-09 ديسمبر 2013.

67. شمان أيوب، بن ندير نصر الدين، **لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة للشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE**، مداخلة لمشاركة في المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات، البليدة، 2017.

68. طرشى محمد، يخلف صفية، **أهمية مراقبة التسيير كآلية لتحسين الأداء المالي في ظل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات**، ملتقى وطني حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة 2، 2019.

69. قاسي ياسين، بوخدوني جازية، **الأساليب الإبداعية للمعايير العلمية، لمراقبة الأداء المالي للبنوك دراسة حالة الوطني الجزائري (المديرية الجهوية رقم189 البليدة)**، الندوة الوطنية الأولى حول مراقبة التسيير، كآلية لحركة المؤسسات وتفعيل الإبداع، تنظيم كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قالمة، 25 أفريل2017.

خامسا: المواقع الإلكترونية

70. بدوي الشريف، **قياس وتقييم وتطوير الأداء المالي والمحاسبي**، متاح على الرابط:

https://ae.linkdin.com/pulse

71. http://www.ban.dz،18/05/2023

II- المراجع باللغة الأجنبية

72. Central Bank of liberia, **Guidelines for CAMELS rating at liberian Banks,** liberia, 30 semptember, 2005.

73.fangyuan guan et al **evaluation of the comupetitiveness of china's coumercial banks based on the g-CAMELS evaluation system** , article in school of mangement, university of mining & technology, kuzou, china, 2019.

74.Gunther Capelle-Blancard et Thierry Chauveau , **l' efficacite teshnique peut-elle contruibuer a l' evaluation du risque d'insolvablite ? le cas des bauques connerciales europeennes, Revue française d'économie**, volume 19, n°1, 2004.

75.inenetu hyginus iheanyi and iwo sotonye, **assessing the performance of nigeria s bauk through caml wodel,** journal of accounting and financial management, vol3, no1, 2017.

الملاحق

الملحق رقم 1: التقرير السنوي لسنة 2016

1.5 PRINCIPAUX AGREGATS FINANCIERS

Ressources Clientèles (hors devises)	1 565 522 M. de Dinars
Emplois Clientèle	1 410 164 M. de Dinars
Total Bilan	2 843 371 M. de Dinars
Fonds Propres	316 490 M. de Dinars
PNB	103 559 M. de Dinars
Résultat Net	31 420 M. de Dinars
Résultat Net/ PNB	30,34 %
Coefficient d'Exploitation	22 %
Masse Salariale/ PNB	6,9 %
Rentabilité des Fonds Propres	9,93 %
Rentabilité des Actifs	1.11 %
Ratio de Solvabilité	25,32 %

الملحق رقم 2: التقرير السنوي لسنة 2017

الملحق رقم 3: التقرير السنوي لسنة 2018

الملحق رقم 4: التقرير السنوي لسنة 2019

4.2.المؤشرات المالية الرئيسية

المجاميع المالية	
موارد العملاء (باستثناء العملات الأجنبية)	1 970 947 مليون دج
قروض العملاء	2 046 448 مليون دج
اجمالي الميزانية	3 491 983 مليون دج
رؤوس الأموال	568 196 مليون دج
صافي الدخل البنكي	94 076 مليون دج
الناتج الصافي	19 064 مليون دج

النسب الرئيسية	
الناتج الصافي / صافي الدخل البنكي	% 20,26
معامل الاستغلال	% 24 ,75
الأجور / صافي الدخل البنكي	% 7,94
ربحية رؤوس الأموال	% 3,35
ربحية الأصول	% 0,55
نسبة الملاءة	% 23,39

الملحق رقم 5: التقرير السنوي لسنة 2020

4.2. المؤشرات المالية الرئيسية

المجاميع المالية (مليون دينار):		النسب الرئيسية:	
موارد العملاء (باستثناء العملات الأجنبية)	1 741 443	النتيجة الصافية / الناتج البنكي الصافي	26,25%
قروض العملاء	2 117 885	معامل الاستغلال	24,76%
اجمالي الميزانية	3 440 271	الأجور / الناتج البنكي الصافي	9,69 %
رؤوس الأموال الخاصة	576 284	مردودية رؤوس الأموال	4,00 %
الناتج البنكي الصافي	87 782	مردودية الأصول	0,67 %
النتيجة الصافية	23 048	نسبة الملاءة	24,59%

الملحق رقم 6: خصوم الميزانية للسنوات 2016، 2017، 2018.

البيانات المالية

الخصوم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
البنك المركزي	340 355 168	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	158 992 098	243 452 166
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 834 455 739	1 982 925 888
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	16 428 533	18 685 076
الضرائب الجارية - خصوم	12 418 096	11 273 229	14 282 865
الضرائب المؤجلة - خصوم	535 633	536 812	537 377
خصوم أخرى	140 671 583	110 962 924	117 077 585
حسابات التسوية	79 065 313	104 668 088	70 894 144
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	38 172 236	30 045 156	30 088 761
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات	-		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	102 041 054	108 112 786
ديون تابعة	14 000 000	194 000 000	208 002 425
رأس المال	41 600 000	41 600 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال	-	-	
الاحتياطات	155 567 323	178 987 219	90 573 966
فارق التقييم	(-) 6 155 252	(-) 5 169 755	(-) 7 991 301
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	31 419 896	29 986 747	35 832 184
مجموع الخصوم	**2 843 371 178**	**2 828 633 272**	**3 082 299 350**

الملحق رقم 7: خصوم الميزانية للسنة 2019

الأصول	2018	2019
البنك المركزي	-	-
ديون تجاه الهيئات المالية	243 452 166	454 327 409
ديون تجاه الزبائن	1 982 925 888	2 103 524 686
ديون ممثلة بورقة مالية	18 685 076	22 641 228
الضرائب الجارية - خصوم	14 282 865	9 365 385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 377	537 603
خصوم أخرى	117 077 585	139 136 132
حسابات التسوية	70 894 144	103 619 975
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	30 088 761	32 089 934
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	108 112 786	119 836 510
ديون تابعة	208 002 425	207 485 319
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	90 573 966	114 406 150
فارق التقييم	-7 991 301	(3 876 986)
فارق إعادة التقييم	14 122 289	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	35 832 184	19 064 195
مجموع الخصوم	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

الملحق رقم 8: خصوم الميزانية للسنة 2020

الأصول	2020	2019
البنك المركزي	50 000 000	-
ديون تجاه الهيئات المالية	564 645 009	454 327 409
ديون تجاه الزبائن	1 901 513 860	2 103 524 686
ديون ممثلة بورقة مالية	28 606 720	22 641 228
الضرائب الجارية - خصوم	5 357 323	9 365 385
الضرائب المؤجلة - خصوم	537 553	537 603
خصوم أخرى	109 956 773	139 136 132
حسابات التسوية	101 736 450	103 619 975
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	33 705 906	32 089 934
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات		
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	117 796 216	119 836 510
ديون تابعة	205 672 488	207 485 319
رأس المال	150 000 000	150 000 000
علاوات مرتبطة برأس المال		
الاحتياطات	123 470 345	114 406 150
فارق التقييم	4 404 218	(3 876 986)
فارق إعادة التقييم	14 117 206	14 122 289
(+/-) ترحيل من جديد	5 703 139	5 703 139
(+/-) نتيجة السنة المالية	23 047 665	19 064 195
مجموع الخصوم	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

الملحق رقم 9: دليل المقابلة

تقييم كفاءة الإدارة في البنك

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
1- الحوكمة:	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
- ما مدى تمتع أعضاء مجلس الإدارة بالمعرفة الكافية لمفهوم الحوكمة		✓			
- ما مدى تطبيق الحوكمة عند تقييم المؤسسات المقرضة			✓		
- هل يعلن البنك عن كافة أهدافه الإستراتيجية			✓		
- هل تتوفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال البنك	✓				
درجة التصنيف		2			
2- عملية التدقيق:	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
- ما مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الداخلي	✓				
- ما مدى تجاوب الإدارة مع تقارير التدقيق الخارجي	✓				
- هل توجد ضوابط داخلية ملائمة لطبيعة وحجم أعمال البنك		✓			
- ها يوجد نظام رقابة داخلية فعال		✓			
- ما مدى موضوعية واستقلالية دوائر الرقابة الداخلية في أداء مهامها ووظائفها الرقابية	✓				
درجة التصنيف	1				
3- الموارد البشرية	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
- هل يعتمد البنك على نظام الحوافز		✓			
- ما مدى قدرة الإدارة على تحديد حجم الموارد البشرية الكافية للقيام بنشاطاتها		✓			
- هل للإدارة القدرة على وضع دليل لكل وظيفة			✓		
- مدى قدرة الإدارة على توفير برامج تدريب فعالة لإكساب الموارد البشرية درجة عالية من الجودة		✓			
- هل يتمتع أعضاء الإدارة بدراية كافية بالسوق البنكية			✓		

– هل تطبق الإدارة خطط واضحة لتوظيف الكفاءات المناسبة في الأماكن المناسبة				✓	
درجة التصنيف				3	
4- نظام المعلومات	**قوي جدا**	**قوي**	**متوسط**	**ضعيف**	**ضعيف جدا**
– ما مدى وجود نظم معلومات إدارية كافية تضمن انتقال المعلومات البنكية		✓			
– ما مدى قدرة الإدارة على توفير نظم لحفظ السجلات		✓			
درجة التصنيف		2			
5- التخطيط الاستراتيجي	**قوي جدا**	**قوي**	**متوسط**	**ضعيف**	**ضعيف جدا**
– هل للإدارة أهداف طويلة الأجل تعمل على تحقيقها		✓			
– ما مدى قدرة الإدارة على التخطيط والمرونة والتكيف مع الأحوال المتغيرة			✓		
درجة التصنيف			3		
6- مجالات أخرى	**قوي جدا**	**قوي**	**متوسط**	**ضعيف**	**ضعيف جدا**
– هل تلتزم الإدارة بالقوانين والأنظمة والتشريعات المعمول بها	✓				
– هل تقدم الإدارة معلومات وتقارير دورية دقيقة للبنك المركزي	✓				
– ما مدى قدرة الإدارة على خلق مكانة جيدة للبنك		✓			
– هل تتجاوب الإدارة مع توصيات البنك المركزي بشكل كامل	✓				
– ما مدى قدرة البنك على قياس وضبط درجة التعرض للمخاطر		✓			
– ما مدى قدرة البنك على تحديد المخاطر البنكية التي تواجهها عند الخوض في مشاريع جديدة		✓			
درجة التصنيف		2			

الحساسية اتجاه مخاطر السوق	قوي جدا	قوي	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
– ما مدى حساسية الأصول بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة				✓	
– ما مدى حساسية الخصوم بالبنك للتغيرات في أسعار الفائدة				✓	
– ما مدى حساسية الأصول بالبنك للتغيرات في أسعار الصرف	✓				
– ما مدى حساسية الخصوم بالبنك للتغيرات في أسعار الصرف	✓				
– ما مدى تطبيق إجراءات كافية تسمح بإجراء مراجعة وتقييم دوري لإدارة المخاطر		✓			
– ما مدى قدرة البنك على التحكم في مخاطر السوق				✓	
درجة التصنيف			3		

الملحق رقم 10: أصول الميزانية للسنوات 2016، 2017، 2018.

البيانات المالية

1.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2018
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	305 734 845	298 863 421	337 316 817
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	238	250	270
أصول مالية جاهزة للبيع	788 082 331	265 053 415	379 543 232
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	166 797 057	277 338 267	407 271 144
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 384 912 137	1 622 181 004	1 806 662 078
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	194 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 929 186	11 176 286	10 145 906
الضرائب المؤجلة - الأصول	715 320	611 969	691 309
أصول أخرى	78 034 835	38 681 034	28 926 710
حسابات التسوية	49 986 094	75 010 175	51 160 554
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	22 813 283	23 741 477	23 761 261
عقارات استثمارية			
	-	-	-
الأصول الثابتة المادية	21 150 516	21 791 299	22 680 606
الأصول الثابتة غير المادية	171 517	140 856	95 644
فارق الحيازة			
إجمالي الأصول	2 843 371 178	2 828 633 272	3 082 299 350

الملحق رقم 11: أصول الميزانية للسنة 2019

1.6.الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2018	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	337 316 817	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	270	256
أصول مالية جاهزة للبيع	379 543 232	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	407 271 144	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	1 806 662 078	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	10 145 906	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	691 309	751 736
أصول أخرى	28 926 710	56 972 992
حسابات التسوية	51 160 554	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	23 761 261	27 620 374
عقارات استثمارية		
الأصول الثابتة المادية	22 680 606	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	95 644	86 689
فارق الحيازة		-
اجمالي الأصول	**3 082 299 350**	**3 491 982 968**

الملحق رقم 12: أصول الميزانية للسنة 2020

1.6. الميزانية (بآلاف الدينار الجزائري)

الأصول	2020	2019
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	204 207 936	431 208 241
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	248	256
أصول مالية جاهزة للبيع	413 426 493	406 162 203
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	523 239 376	419 512 117
سلفيات و حقوق على الزبائن	2 117 718 812	2 044 508 426
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	14 043 820	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	8 428 662	12 854 579
الضرائب المؤجلة - الأصول	1 008 872	751 736
أصول أخرى	47 818 018	56 972 992
حسابات التسوية	55 834 995	55 562 832
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	31 488 186	27 620 374
عقارات استثمارية		
الأصول الثابتة المادية	22 961 112	22 698 704
الأصول الثابتة غير المادية	94 342	86 689
فارق الحيازة	-	-
اجمالي الأصول	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**